الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (205)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/8/21هـ الموافق 2009/8/12 م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	19
أخبار ذات علاقة من الخليج والعالم العربي	102

حقوق الإنسان ترصد مخالفات ((قرار الشمس))

المصدر: جريدة عكاظ ا الجمعة 1430/08/16 هـ 07 أغسطس 2009 م العدد : 2973
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090807/Con20090807296960.htm

نواف عافت ـ الرياض

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عددا من الحالات المخالفة لعمل العمالة الوافدة في ظروف مناخية صعبة، وفي أجواء حارة، وقال مصدر في الجمعية إنهم يتابعون الأمر باهتمام متزايد لما فيه من تعد واضح على حقوق الإنسان وحقوق العمالة؛ بسبب دفعها للعمل في أوقات غير مناسبة. وكشف لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، إجراء دراسات على عدد من القضايا المهمة الممولة من جهات كثيرة أبرزها قضية الحق في العيش في بيئة سليمة، ودراسة أخرى تتعلق بالعنف الأسري وخصوصا ضد الأطفال. وكانت وزارة العمل أعلنت بتاريخ 2007/8/21 أنها أعدت مشروعا يتضمن قواعد الحماية والسلامة والصحة المهنية وإجراءاتها ومستوياتها، تنفيذا للمادة 121 من نظام العمل التي يتوجب على صاحب العمل حفظ منشأته في حالة صحية ونظيفة، وفق قواعد يحددها وزير العمل، ومن ضمنها مشروع جديد يقضي بتنظيم العمل في ساعات الظهيرة في الأماكن المكشوفة؛ لحماية العمال السعوديين والعمالة الوافدة من التعرض لحرارة أشعة الشمس التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة لكثير من العمال الذين يعملون في بيئة غير آمنة. وتشير المادة 221 من نظام العمل بأن يتخذ كل صاحب عمل الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل وتلزمه بتوفير هذه الحماية مجانا دون تحميل العمالة أية أعباء مالية أو اقتطاع أي مبالغ من أجورهم مقابلها.

مقترحات "جديدة" لحل أزمة السكن بالسعودية

المملكة الأقل "عالمياً" في تملك مواطنيها مساكن خاصة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-08-18هـ الموافق 2009-08-09م العدد 13204 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13204&P=14

غازي القحطاني ـ الرياض

فشلت كل النقاشات والمداولات والدراسات في إيجاد حل «حقيقي» لأزمة السكن في السعودية، لتبقى المشكلة قائمة حتى إشعار آخر، أو حتى يصدر قرار، يرفع من نسبة تملك السعوديين للمنازل الخاصة، وهي النسبة الأقل في العالم بحسب اختصاصيين.

اقتراحات حل الأزمة تطرح كل يوم، وتتباين فيها آراء العقاريين والمختصين والباحثين والاقتصاديين، الذين أجمعوا على ان قطاع العقار في حاجة إلى تنظيم الأوراق المبعثرة، وإعادة تحديد الأولويات.. وهنا نرصد الجديد من الآراء وننقلها كما هي. في البداية، اعتبر الدكتور محمد القحطاني استاذ الاقتصاد بمعهد الدراسات الدبلوماسية ،المملكة من أقل الدول على مستوى العالم في تملك المواطنين للمنازل، مشيرا إلى ان عدة أسباب تقف وراء هذا الأمر، أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي بصورة كبيرة وذلك لتحكم فئة معينة في الأراضي الخام حيث أصبحت الأراضي مخزنا للقيمة عوضاً عن الاستثمار في المشروعات، حيث يرتفع سعرها مع مرور الوقت فضلا عن أن أصحاب الأراضي لا يقومون بدفع الزكاة في كل عام، مضيفاً سبباً آخر، وهو تكاليف البناء وعدم الاستفادة من طرق البناء عبر الزمن حيث يشكل بناء منزل في الوقت الحالي تكاليف كبيرة، حيث لا يتم استخدام الهندسة القيمية في البناء و كذلك عدم معرفة بناء المنازل الأقتصادية، الى جانب ضعف العائدات المادية حيث تعتمد بعض العوائل على دخل واحد فقط.

وبين أن الوضع الحالي تشير فيه الإحصائيات إلى أن 30 بالمائة من دخل الأسرة يتوجه إلى الإيجار، مؤكدا أن تأمين منازل للمواطنين شيء مهم، وهي تتطلب وضع الضوابط والإجراءات للحد من هذه المشكلة، إلا انه حتى الآن لم توضع إجراءات وضوابط لهذه المعضلة.

وأضاف القحطاني: الضوابط الاقتصادية على مفترق الطرق إما يتم حماية المستثمرين وجعلهم يعملون كما يشاءون أو أن يتم النظر إلى امتلاك الأسر للمنازل كهدف استراتيجي، وبالتالي، يجب وضع الإجراءات والضوابط لتحقيق هذا الهدف مثل ضبط الأسعار وعدم التلاعب في قيمة الأراضي الخام، و أشار إلى أنه خلال الخمس السنوات القادمة يصل ما تخصصه الأسر للإيجار إلى 50 بالمائة.

ضريبة جديدة

ودعا القحطاني إلى وضع ضريبة على الأراضي الخام تحت مسمى الزكاة أو غيرها، حيث يتم منح أصحاب الأراضي مهلة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك يطلب منهم دفع زكاة عن الأراضي الخام التي ما تزال لديهم، ونوه إلى ان هذا المشروع طرح في مجلس الشورى، ولكن أصحاب العقار استطاعوا أن يحبطوه، وذلك لأن مثل هذا القرار سوف يحرض الأشخاص إلى عدم امتلاك الأراضي الخام لفترة طويلة ويدفعهم إلى التخلص منها، وبذلك سوف يسهم هذا إلى انخفاض أسعار الأراضي الخام، و كذلك يجب أن يتم وضع ضوابط واشتراطات لبناء منازل اقتصادية، مشيرا الى ان هناك مبادرات شخصية في هذا المجال، ولكنها محدودة ويجب أن تتبناها الدولة، مثل صندوق التنمية العقارية.

وذكر ان كثيرا من المنازل التي تم بناؤها في الفترة الماضية لم تنطبق عليها الشروط أو «صديقة للبيئة» أو محافظة على الطاقة، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم يتم ضبط أسعار الإيجارات والمنازل، حيث توجد حالياً شركات عقارية محدودة، تتحكم في الأسعار، ولا أعتقد أن هيئة الاسكان العامة وضعت ضوابط ذات البعد الاستراتيجي للسنوات الأربع القادمة حيث ترفع نسبة تملك المنازل للمواطنين إلى 50 بالمائة حيث تشير الإحصائيات إلى أن النسبة في بعض دول الخليج تصل إلى90 بالمائة من تلك الدول يمتلكون منازل خاصة بهم.

اسكان المتقاعدين

من جانبه قال الدكتور علي السلطان نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين إن المتقاعدين تعد مشكلتهم كبيرة في تملكهم للمنازل أو سكن خاص بهم حيث أن نسبة تملكهم 40 بالمائة، ولا يستطيعون أن يمتلكوا منازل لهم.
وأوضح أن المؤسسة العامة للتقاعد تسعى للحصول على أراضٍ حكومية على أطراف المدن وبنائها وتمويلها من صندوق المتقاعدين، ووضع نظام لتسهيل المتقاعدين لتملك تلك المنازل عن طريق التأجير المنتهي بالتمليك.
وأضاف الدكتور السلطان : أنه رغم إعلان قيام هيئة عامة للإسكان، فنحن في الجمعية الوطنية للمتقاعدين حتى الآن، لا نعلم ما هو وضع المتقاعدين في الخطط التي ستقدمها الهيئة، موضحاً أن هناك آثارا اجتماعية خطرة لم يتم التطرق إليها، تتعلق بأبناء المتقاعدين وتنقلهم من مكان إلى آخر، وهي تسبب مشكلة اجتماعية ونفسية على هؤلاء الأبناء، حيث في حالة انتقال الطالب من مدرسة إلى أخرى وترك أصدقائه والتعرف على أصدقاء آخرين، يسبب هذا مشاكل نفسية للطالب، حيث هناك شريحة من المتقاعدين، يحالون للتقاعد، وهم في عقد الأربعينات وأطفالهم ما يزالون في المراحل الإبتدائية أو المتوسطة.
ويرى السلطان أن مثل هذه المشاكل الإجتماعية قد تسبب خللا حيث تنمو الضغينة على كل من هم أفضل منهم وتكون النتيجة تضرر المجتمع.

مسئولية مشتركة

ويعلن حمد الشويعر عضو اللجنة العقارية بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض أن القضية مشتركة، تقع على عاتق القطاع العام والقطاع الخاص.
حيث يجب على القطاع العام أن يسهل الأنظمة أمام المستثمر، ويجب أن يكون هناك أنظمة تشجع المستثمر في الدخول في مجال الإسكان.
وأضاف: حتى الآن ليس هناك نظام يحكم العلاقة بين صاحب العقار و المستأجر، ولا يوجد عقد موحد، وليس هناك آلية لاستخراج المستأجر المتأخر عن السداد، وجميع هذه من المعوقات التي تحد من دخول المستثمر إلى سوق الإسكان.
ورأى الشويعر أن وجود هيئة عامة للإسكان لم توجد من أجل وضع حلول لأزمة الإسكان في المملكة بالكامل، حيث كان التركيز على الإسكان الشعبي لذوي الدخل المحدود.

مخططات سكنية

من جانبه قال الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والناطق الرسمي باسم الجمعية: «هناك أزمة حقيقية في الإسكان في ظل وجود نسبة كبيرة ممن يمتلكون منازل خاصة بهم، والأقلية هم من يمتلكون منازل خاصة بهم، حيث يضطر البعض للسكن في بيوت شعبية وقد اثبتت الدراسات ذلك حيث لا تكون مناسبة للسكن في المقام الأول.
وأشار إلى ان الجمعية أقامت ندوة شارك فيها الهيئة العامة للإسكان و الجمعية السعودية للعقار و كذلك القطاع الخاص وقد تم الرفع إلى المقام السامي عدد من التوصيات بشأن حل أزمة الإسكان منها ضرورة توفير مخططات سكنية و تمكين المواطنين من بناء مساكن لهم وكذلك دعم هيئة العامة للإسكان.
وأوضح أن المشكلة التي تواجهها هيئة العامة للإسكان، تتمثل في وجود قرار صادر يقضي بأن الأراضي الحكومية التي تتبع البلديات في مناطق المملكة، يفترض أن يتم احالتها للهيئة العامة للإسكان من أجل أن تقيم عليها مشاريع إسكانية، ولكن بعض بلديات المناطق لم تسلم الهيئة العامة للإسكان تلك الأراضي.

الحليبي: المملكة من أوائل الموقعين على معاهدة حقوق الطفل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-08-20هـ الموافق 2009-08-11مالعدد 13206 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13206&P=39

عبداللطيف المحيسن - الاحساء

رفض د.خالد الحليبي المستشار الأسري والمشرف العام على موقع المستشار مدير مركز التنمية الأسرية بالاحساء ان يصف العنف الأسري بالظاهرة في المملكة مقارنة بالدول الاخري وقال الدكتور الحليبي: إنه تم تسجيل 500 حالة عنف أسري في 100 محافظة على مستوي المملكة وأكد علماء النفس أن الطفولة أهم مرحلة من مراحل حياة الإنسان؛ لأنها المرحلة التي يتحدد فيها مفهوم هذا الإنسان للحياة ونظرته إليها، فإذا تعرض لخبرات مؤلمة اختل نموه النفسي وأصبح مهيأ للانحراف في أية مرحلة من مراحل حياته، هذه الخبرات المؤلمة مصدرها أسرة الطفل؛ لأنها البيئة الوحيدة المحيطة به في هذه المرحلة. وبرغم التأخر النسبي الذي حصل فيما يخص التنبيه على ظاهرة إساءة معاملة الأطفال، إلا أن دراسات سابقة -حتى على صعيد المملكة- نبهت على وجود هذه الظاهرة في أوساط مجتمعاتنا العربية، ودعت جميعها إلى البحث عنها لدراستها وعدم إهمالها، ووضع حلول مناسبة لها لتلائم بيئتنا وثقافتنا، خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية كانت من أوائل الموقعين على معاهدة حقوق الطفل، وهي بتبنيها الدين الإسلامي كمرجعية قانونية حصرية تتفوق على غيرها من البلدان؛ وذلك لأن الدين الإسلامي كان سباقاً إلى حماية الاسرة.

طبيعة

واستند الدكتور الحليبي في ذلك على دراسة بحثية ميدانية نبهت إلى وجود مئات الحالات التي لا يتم تسجيلها بسبب طبيعة المجتمع. **وقد وقعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وشركة طيبة القابضة ومركز مدارات للاستشارات التربوية والتعليمية بمقر الجمعية بجدة مؤخر اتفاقية دراسة بحثية عن ارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال هدفها الوقوف على أسباب ارتفاع الحالات وقد جاءت الاتفاقية بناء على رغبة الجمعية في إعداد دراسة متكاملة تهدف إلى البحث في العنف ضد الأطفال، وتحليل أسبابه وآثاره، وبالتركيز على تسليط الضوء على قضايا العنف الأسري وآثارها النفسية السيئة على تربية الأطفال ونشأتهم، وإيجاد الحلول العلمية والوقائية للقضاء عليها، ومنها تجنيب الأطفال الصدمات العنيفة والأزمات النفسية وسوء المعاملة وحمايتهم بطرق ووسائل تضمن كفالة العيش بحياة طبيعية.**

"حقوق الإنسان" : لم نتلق أي شكوى عن القبول الجامعي هذا العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168507

حامد الرفاعي - جدة

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن انخفاض ملحوظ في الشكاوى المرفوعة ضد آلية القبول بالجامعات في مختلف المناطق والمحافظات هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة.

وبحسب مصدر مسؤول في الجمعية تحدث لـ "المدينة" لم تتلق الجمعية خلال العام الحالي أي شكوى فردية من المتقدمين والمتقدمات ضد الجامعات بخلاف الأعوام الماضية التي تلقت فيها عددًا كبيرًا من الشكاوى في هذا الجانب، وأرجع ذلك إلى التوسع في افتتاح المزيد من الجامعات والكليات الجديدة وزيادة الطاقة الاستيعابية من أجل قبول أكبر عدد من المتقدمين والمتقدمات من خريجي المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى تطبيق القبول الإلكتروني الذي ساهم بشكل كبير في القضاء على الشكاوى خاصة ما يتعلق بـ"المحسوبية" في القبول الجامعي.

وكشف المصدر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدت خلال هذا العام مشاكل القبول المحدودة التي حدثت في بعض الجامعات من خلال الإطلاع عليها عبر وسائل الإعلام ومن أبرزها حالات الازدحام والتجمع امام بوابات القبول في احدى الجامعات، مبينًا أن الهدف من حالات الرصد هو التركيز على الجانب الحقوقي الذي تهتم به الجمعية، غير أنها لم تتلق حتى الآن سواء في مركزها الرئيسي أو فروعها، أي شكوى فرديه من متضررين.

حقوق الإنسان بعسير تزور سجن خميس مشيط

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 20 شعبان 1430 العدد13466
http://www.al-jazirah.com/227504/ln13.htm

قام وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير أمس الاثنين بزيارة إلى سجن خميس مشيط.. وقد كان في استقبال الوفد الزائر مدير السجن وعدد من المسؤولين في السجن، وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع إلى المسؤولين فيه قام بجولة تفقدية داخل العنابر والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم وتظلماتهم وتدوين بعض الملاحظات، وقد اطلع الوفد الزائر على الإعاشة والخدمات الطبية المقدمة للسجناء، وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن السلبيات والإيجابيات تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر.. وتأتي هذه الزيارة ضمن جولة الوفد على سجون منطقة عسير. هذا وقد ضم الوفد كلاً من الدكتور علي الشعيبي والدكتور منصور القحطاني والأستاذ محمد العابسي والأستاذ محمد بن معتق والباحث القانوني الأستاذ سعيد المستور.

"حقوق الإنسان" تطالب الجهات الرقابية بحماية المستهلك

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168445

حامد الرفاعي - جدة

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني الجهات الرقابية وعلى وجه الخصوص وزارة التجارة والبلديات وجمعية حماية المستهلك بتفعيل دورها الرقابي على الأسواق ومراقبة الأسعار وخاصة مع قرب دخول شهر رمضان المبارك من اجل حماية حقوق المستهلك، وأشار إلى أن الجمعية رصدت وتلقت بعض الشكاوى والتظلمات المتعلقة بارتفاع تكلفة مستوى المعيشة والمبالغة في الأسعار وهذا يستدعي التدخل للحد من الاحتكار ورفع الأسعار من قبل بعض التجار ومقدمي الخدمات لما في ذلك من تأثير على حقوق المستهلكين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخول المنخفضة.

وأضاف أن موضوع نقص إعداد المراقبين للأسعار والأسواق لدى الجهات الحكومية المعنية يمكن التغلب عليه من خلال تفعيل وإعلان رقم هاتف للمواطنين يتم من خلاله استقبال التبليغ عمن يقوم من التجار ومقدمي الخدمات برفع الأسعار وبعد التأكد من صحة التبليغ يتم تطبيق ما تنص عليه الأنظمة بشأنه.

وبين د. القحطاني لـ(المدينة) ان شعور بعض التجار والموردين ومقدمي الخدمات ان ليس هناك جهة تسأله عن أسباب رفع قيمة سلعته أو الخدمات التي يقدمها يدفعه إلى المبالغة في أسعارها وهذا يتطلب وجود نظام لمعالجة كيفية السماح برفع الأسعار وعلى وجه الخصوص بالنسبة للسلع الرئيسية فلا يسمح للتاجر أو الجهة برفع أسعارها إلا بعد الحصول على موافقة من جهة ذات اختصاص تبني قرارها على عدة عوامل منها ارتفاع قيمة السلعة في الأسواق العالمية وهامش الربح الذي ينبغي أن يحصل عليه التاجر وبدائل السلعة في السوق كما هو متبع في بعض الدول ومنها دول مجاورة للمملكة ولا يمكن تبرير عدم المراقبة أو التدخل بمقولة السوق (المفتوح أو الحر) لأن هناك تعديا على حقوق المستهلك وهو الطرف الضعيف في العلاقة مما يتطلب العمل من قبل الجهات المعنية من اجل حمايته.

توجه بإلزام ذوي الجانحات بالتعهد على حمايتهن من الإيذاء

تزايد العنف الأسري وكثرة استخدام الأسلحة النارية للتصفية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 21 شعبان 1430 - 12 أغسطس 2009 العدد 3239 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3239&id=113762

الرياض، جدة: فداء البديوي، براء العتيق

تتجه الهيئة الاستشارية النسائية باللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم إلى إصدار توصية بإلزام ذوي الفتيات الجانحات بالتعهد على حمايتهن من الإيذاء والحرص على رعايتهن لتجنب عودتهن إلى الجريمة، وذلك وفقا لما كشفته لـ"الوطن" عضو الهيئة ورئيسة القسم النسائي بلجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة الرياض وفاء شما.

وأشارت شما إلى الآلية الحالية التي يتم التعامل بها مع نزيلات السجون، المتمثلة في فتح قنوات الاتصال المستمر مع أسر السجينات ودراسة حالاتهن وأسرهن، وبحث أسباب رفضهن، وذلك بهدف الوصول إلى عملية تهيئة للوضع الاجتماعي لاستقبال واحتواء المفرج عنهن من قبل أهاليهن بعد خروجهن من الإصلاحية.

وانتقد نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان في تصريح لـ"الوطن" ضعف آلية حماية الجانحات والمعنفات؛ لعدم وجود نظام للحماية الاجتماعية، مشيرا إلى تردد جهات الحماية الحالية في قبول المعنفات أو غير المقبولات من ذويهن، في الوقت الذي تعلق فيه الجمعية طموحات كبيرة على تعديل الوضع بعد انتهاء إقرار نظام جديد لمشروع نظام للحماية من الإيذاء اقتربت هيئة الخبراء من إنهاء صياغته.

وكانت مؤسسة الملك خالد الخيرية قد بادرت بتقديم مسودة المشروع، وشاركت في دراسته ثمانية أجهزة حكومية وثلاث منظمات مدنية ضمت وزارة العدل، الداخلية، والشئون الاجتماعية، التربية، والصحة، وجمعية حقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري.

ويأتي ذلك، بالتزامن مع رفض بعض الأهالي لبناتهم الجانحات اللاتي دخلن مؤسسة رعاية الفتيات ليوم واحد أو أكثر، ما تسبب عنه أخيراً حادثة مقتل فتاتين أمام بوابة مؤسسة رعاية الفتيات على يد أخيهما فور خروجهما مع والدهما الذي وقع على استلامهما بنفسه.

من جانب آخر أظهرت دراسة ميدانية على مستوى المملكة بعنوان (العنف الأسري – المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة) زيادة معدلات وأشكال العنف الأسري داخل المجتمع، وأن 44% من عينة الدراسة يرون أن الضرب باليد أو الرفس هو أكثر أشكال العنف الجسدي انتشاراً في المملكة، يليه الدفع والرمي على الأرض ثم شد الشعر وبعده الجلد بالعقال أو سلك أو سوط أو عصا.

وأكد باحثون بمركز رؤية للدراسات الاجتماعية أن معظم أشكال العنف الأسري الشائعة والمعروفة كالعنف اللفظي والجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والجنسي والحرمان والعنف بالإهمال تنتشر في المجتمع السعودي، إلا أن بعض تلك الأشكال تعد أكثر شيوعاً في المجتمع السعودي مقارنة بالمجتمعات الأخرى.

وكشفت الدراسة أن استخدام السلاح الناري في تزايد وواضح وصلت نسبته 31% من المبحوثين، ومثلها استخدام آلة حادة كالسكين، ويأتي بعده الكي أو الحرق وأخيراً سكب مادة سائلة أو حارقة على الجسم.

ويشار إلى أن هناك أشكالاً أخرى من العنف الجسدي التي تنتشر في المجتمع السعودي ولكن بنسب أقل مثل البصق واستخدام جسم صلب (كالحجر أو الدفع على جدار). كما تبين أن أكثر من ثلث المبحوثين ونسبتهم 41% أشاروا إلى أن التوبيخ الشديد منتشر جداً كأحد أشكال العنف اللفظي، ويتفق معهم في الرأي 42% من إجمالي المبحوثين من يرى أنه منتشر.

كما تبين النتائج أيضاً أن الاستهزاء والتحقير من أشكال العنف اللفظي الأكثر انتشاراً.

وتعكس النتائج أيضاً أن تهديد الزوجة بالطلاق كأحد أشكال العنف اللفظي كانت نسبته 35% في حين أشار ما نسبته 23% من المبحوثين إلى أنه منتشر. ويعد سب الأهل كالوالدين وبعض الأقارب أحد أشكال العنف اللفظي المنتشر جداً أيضاً، حيث أشار إلى ذلك 34% في حين أشار 28% من إجمالي مجتمع البحث إلى أن هذا الشكل من العنف منتشر.
وتوضح النتائج كذلك أن السب أمام الناس لزيادة التحقير والإهانة منتشر جداً بما نسبته 33% من إجمالي مجتمع البحث.
ومن ثم يتضح لنا أن أكبر أشكال العنف اللفظي المنتشرة في المجتمع السعودي تتمثل في التوبيخ الشديد، يليها الاستهزاء والتحقير، يليها السب والشتم واللعن، يليها سب الأهل كالوالدين وبعض الأقارب، وتهديد الزوجة بالطلاق والزواج عليها، يليها السب أمام الناس لزيادة التحقير والإهانة، يليها استخدام كلمات نابية، ورغم التفاوت الكبير بين كل شكل وآخر من أشكال العنف إلا أنها تنطوي جميعها على فاعلية الإهانة اللفظية والتي تؤدي تدريجياً لأشكال الانفصال الوجداني وهي مرحلة أساسية من مراحل التطور في العلاقة والتي تنتهي بالعنف الجسدي بكافة أشكاله وأنماطه.
وسجلت الدراسة تراجعاً في ممارسات العنف التي تأخذ شكل ضغط العائلة على ابنها لتطليق زوجته أو منع البنات من الخروج من المنزل. ويمكن إرجاع ذلك إلى تسارع معدلات التغير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

الجزيرة
Al-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

التحرش بالرجال.. قلب القاعدة.. وتغير المفاهيم

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 17 شعبان 1430 العدد13463
http://www.al-jazirah.com/312356/ar3.htm

خالد الخضري

يبدو أن النظرية العلمية الحديثة القائمة على فكرة الهرم المقلوب لم تعد تقتصر على الجوانب العلمية، ولكنها تجاوزت ذلك إلى الحياة العامة، حيث تم قلب القاعدة أيضاً، فقد نشرت وسائل الإعلام عن مطالبات لدراسة مجلس الشورى لتحرش النساء بالرجال في بيئات العمل في السعودية، وهو عكس ما يحصل في كثير من دول العالم، التي تعتبر نفسها شعوباً ومجتمعات..... .طبيعية، يحصل فيها تحرش بنسب مختلفة -حسب الدولة- وظروفها الاجتماعية من الرجال تجاه النساء، ولعل القصص المنشورة مؤخراً عن تحرش الشباب بالنساء في دولة مصر العربية أمام دور السينما، وفي بعض الشوارع الأشهر التي تكتظ بالحركة والتي وصل بهم الحال إلى قيامهم بتمزيق ثياب بعض الفتيات، ولجوء بعضهن إلى محلات تجارية وبقاؤهن داخل المحال التجارية، وقيام أصحاب تلك المحلات بإغلاق المحل حماية لهن، تعد أحدث القصص التي شهدتها مصر مؤخراً.

أما في السعودية فالأمر مختلف -وإن كنت أتحفظ على ذلك- حيث تقدم عضو مجلس الشورى مازن بليلة، بطلب دراسة ظاهرة تحرش النساء بالرجال في مواقع العمل بالسعودية، وقد تم تأجيل دراسة هذا الطلب لعدة جلسات بالمجلس، الأمر الذي أدى إلى تأجيل مناقشة هذا الموضوع لأجل غير مسمى لعدم اكتمال آليات الموضوع وعدم وجود إحصائيات من جهات حكومية مثل وزارة العدل والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والكتب الإحصائية والأرقام التي تؤكد تعرض الرجال للتحرش النسائي في بيئة العمل.

وهو خبر جديد، يمتاز بالطرافة، ومثير للدهشة، لأنه على مستوى تعريفات الخبر الصحفي، فإن أشهرها كان تعريف اللورد نوثكليف في العام 1865م (إذا عضّ إنسان كلباً فهذا هو الخبر، وليس العكس).. ولو عدنا بالهرم إلى وضعه الطبيعي لوجدنا الإحصائيات تشير إلى أن ظاهرة التحرش بالنساء بلغت ما نسبته 215% حيث ارتفع العدد من 1031 في العام 1426هـ إلى 3253 قضية في العام 1427هـ، فيما ارتفعت نسبة قضايا الاعتداء على العرض في العام نفسه إلى 25% وارتفعت حالات الاغتصاب إلى 75% فيما بلغت قضايا اختطاف النساء إلى نسبة 10% من خلال البيانات المنشورة حديثاً المنسوبة لوزارة الداخلية. تشير اللقاءات الميدانية مع السيدات والبنات إلى مطالباتهن بوجود عقوبات صارمة ورادعة لمثل هذه السلوكيات والاعتداءات على الغير والتي تعتبر من صلب قضايا حقوق الإنسان. ولو تأملنا مثل هذه الظواهر عموماً في مجتمعنا المتشرب بالعادات والتقاليد، والذي يجعل من الإسلام منهجاً وعقيدة ترسخ في داخل كل شاب وشابة تجريم مثل هذه السلوكيات، واعتبارها أعمالاً لا أخلاقية، وسلوكيات محرمة ومشينة لا تصدر عن شاب أو شابة لديه القدر اليسير من الاحترام للذات، أو الإيمان بالمبادئ والقيم الدينية أو الاجتماعية، ومع ذلك كله، ورغم اعتماد مدارسنا على ترسيخ مثل هذه القيم والمبادئ في أذهان الطلاب والطالبات في كافة مراحل التعليم إلا أن مثل هذه الظواهر في ازدياد مستمر، وهو ما جعل الكثير من المربين يتساءلون عن نتائج وعوائد التعليم السلوكية على أبنائنا، خاصة وأن التعليم هو تعديل للسلوك في تعريفة الأولي، والإجابة على هذا التساؤل تطرح بكل بساطة إجابة تؤكد على أن أسلوب تدريس مثل هذه القيم، ونقلها للطلاب هو العامل الأساس في ترسيخها، حيث تكون ليست ذات جدوى ما دامت تلقينية، وليست عملاً تفاعلياً، يتلمس حياة الأبناء بشكل مباشر، ويتحسس احتياجاتهم لمبدأ تربوي يعتمد على القدوة أولاً، ثم المنهج التفاعلي الذي يربط السلوك بالنظرية، ويربط السلوك بالمبادئ والقيم، والنظر إلى جوهر الإسلام الذي يبني في الأبناء حب هذا الدين العظيم، أكثر من أن يظل مجرد طقوس شكلية، بدون أن تؤثر تلك الطقوس العظيمة في فاعليها، وهو ما يجعل الصلاة على سبيل المثال في يوم من الأيام تنهى عن الفحشاء والمنكر إذا ما طبقت بشكل صحيح، وأصبح الخشوع والرغبة في القرب من الله، ومحبة الله ورسوله أولى المبادئ التي يجب أن تسهم في ترسيخ قيمنا العظيمة.

حقوق العمال

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297647.htm

عبدالله ابو السمح

اعذروني إذا توقفت مرات عند ظاهرة خطيرة ومسيئة يقترفها البعض بتأخير أجور العمالة قد تزيد عن الستة أشهر، وهم أغلبهم من عمال النظافة والصيانة وممن يعملون في الغالب في المستشفيات الحكوميةالكبيرة مع مقاولين متعهدين لتلك الأعمال، كثيرون من أولئك العمال بعد أن يطفح بهم الكيل وتسوء أحوالهم من تأخر رواتبهم يتوقفون عن العمل للفت نظر الجهات الرسمية لإنصافهم، حدث هذا في مناطق عديدة من المملكة نشرت الصحف أخبارها في حينه، وقد تم حل تلك المشكلات كاملا أو جزئيا بما لم ينشر عنه، إذ تكتفي الصحف بعودة العمال للعمل دون تفاصيل أو بالقليل منها كعمل تسويات سريعة مع المقاول بصرف بعض المستحقات. وفي مقالي السابق بعنوان (عمال بلا أجور) ذكرت ما يجري عن توقف ما يزيد عن 200 عامل نظافة عن العمل في مستشفيات نجران مطالبين بصرف أجورهم، حيث لم يتسلموها من عدة أشهر ولا مستحقاتهم عن الإجازات وعن سوء أحوال سكنهم.. إلخ ما نشرته الصحف، وهو وضع غير إنساني ولا يليق حدوث مثله في بلادنا المعروفة بمواقفها الإنسانية العالمية، وهذه الأخبار السيئة وحدوثها يسيء إلى سمعتنا في الأوساط الدولية ويتخذ مغمزا ضدنا، وقد أصدرت الحكومة أخيرا قانونا يمنع ويعاقب المعاملات السيئة للعمال، وأرجو أن يتم تفعيله سريعا وأن تتحرك هيئة وجمعية حقوق الإنسان للعمل الفوري وإنصاف هؤلاء العمال ومعاقبة المقاولين الذين لا يدفعون أجور العمال في أوقاتها مهما تكن أسباب التأجيل.

أتمنى وأرجو من إمارة نجران وقد حظيت أخيرا بأمير شاب هو الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أن تكون قدوة في اتخاذ الإجراءات الشديدة ضد أولئك المقاولين المسيئين للأجير الضعيف الذي جف عرقه ولم يحصل على أجره أعطوهم أجورهم حتى لا ينحرفوا.

عمال بلا أجور!

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/08/17 هـ 08 أغسطس 2009 م العدد : 2974
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090808/Con20090808297232.htm

عبدالله ابو السمح

تنشر الصحف من حين لآخر أخبار توقف عمال صيانة ونظافة عن العمل لتأخر صرف رواتبهم من قبل كفلائهم المقاولين، أغلب هؤلاء من العمالة متدنية الأجور وشبه الأمية، وقد توقف مؤخرا عن العمل حوالى مائتي عامل يعملون في صيانة مستشفيات في نجران بسبب عدم استلام رواتبهم لمدة ستة أشهر أو قريبا من ذلك، وفي الخبر الذي نشرته الصحف من عدة أيام شكوى من سوء أحوالهم وأن المقاول كفيلهم يستقطع منهم رسوم تجديد الإقامة ويسكنهم كل ستة أشخاص وأكثر في غرفة واحدة... إلخ، وهذه بلا شك حالة مزرية جدا وغير إنسانية لا يليق حدوثها في بلادنا المعروفة بإنسانيتها، لكن مع الأسف توجد فئات مستغلة تستغل العمال الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة ومنهم بعض مقاولي الصيانة والنظافة، وقد سبق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التدخل لحل مثل هذه الإشكاليات المزرية، بعض هؤلاء المقاولين يتورطون في تعهدات بأسعار متدنية غير مدروسة فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم ومنها أجور العمالة، وبعضهم يتحايل لتحقيق أرباح هي السحت بعينه لأنها استغلال للأجير الضعيف، لقد صدرت قوانين مشددة لمنع هذا الظلم والاسترقاق الجديد للإنسان، وواجب إمارات المناطق التشدد في تطبيق تلك القوانين ومعاقبة كل مقاول لا يدفع أجور عماله في وقتها المعلوم، إن عمالا دون استلام أجورهم يعني دفعهم لجرائم السرقة وإلا فمن أين يأكلون؟ كذلك واجب وزارة الصحة وفروعها الاهتمام بذلك ومراقبة المقاولين المتعهدين بأعمال المستشفيات حتى لا يتراكم التأخير فيصير أشهرا.

إن الحزم والشدة في هذا الخصوص فرض واجب، بل وهنا تكون قضايا الحسبة لرفع الظلم لا لجلب الشهرة.

خمس فواتير تستنزف ميزانية الأسرة

المصدر: جريدة الجزيرة 13462 الجمعة 16 شعبان 1430 العدد 13462
http://www.al-jazirah.com/356802/rj3.html

د.فهد بن عبدالرحمن عبدالله السويدان

لا شك أن غلاء الأسعار وباء وبلاء على جميع أفراد المجتمع، وهو أمر يلامس كل الناس على مختلف طبقاتهم، ويتضرر منه خصوصاً الفقراء.. فها هي الحرب الطاحنة قد بدأت يشعلها الطمع والجشع من تجار الأسواق والمحلات التجارية والمكتبات.. أبطالها عملاء سريون ينقلون أخبار التخفيضات الوهمية والعروض، التي يعمل عليها المنافسون استعداداً لموسم الإجازة الصيفية ومستلزمات رمضان ومستلزمات الدراسة وعيد الفطر وعيد الأضحى.

والمواطنون الآن أمام معركة ضحاياها ملايين الريالات التي ستستنزف جيوب أرباب الأسر، وذلك على مشتريات رمضان والعيد واللوازم المدرسية، إذ يُعد هذا العام الثالث، حيث يتصادف موسم الإجازة ودخول رمضان ومجيء العيدين وبداية الدوام المدرسي، وهذا ما يحتم على ذوي الدخل المحدود مراعاة وترتيب أمورهم، رغم أنه لا مفر من الاستسلام لتلك الأمور، وإن كانت (خمس فواتير تتوالى على ميزانية الأسرة تستنزفها).

فالمحلات التجارية، والأسواق وكذلك المكتبات استعدت بتجهيزات سرية، والمضحك أنها تعمل تخفيضات كاذبة لابتزاز المواطنين استعانت بمروجين سريين ينقلون ما يستعد به المنافسون من تجهيزات وتخفيضات وهمية متقمصين شخصيات غير حقيقية للعودة إلى المنافس بالخبر اليقين.

ومع ما تتخذه هيئة الغذاء والدواء وجمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة الموقرة بالتنسيق مع مثيلاتها من ذوات الاختصاص في الوزارات الأخرى، إلا أن فلسفة رفع السعر وثقافة المزايدة في الأسعار هي بحد ذاتها ما تحتاج إلى ردع مع الذين يتخذونها هدفاً لهم والذين أصبح هوسهم المادي ينصب على رؤوس ذوي الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى التي ولله الحمد هي في خير ونعمة في بلادنا.. فمعدل التضخم ليس مقياساً دقيقاً لمعرفة الأضرار على الوضع المعيشي حيث ترتفع تكاليف المعيشة ارتفاعاً كبيراً، فيرتفع صوت المواطن وتزداد شكواه، حتى إذا ما صدر معدل تضخم الأسعار من قبل مؤسسة النقد في كل نهاية شهر برقم يوحي بأن هذا التضخم صحي وطبيعي وغير مقلق ازداد هذا المواطن حيرة وعجباً، إذ كيف يصدق هذا المعدل المطمئن وهو يرى أن السلع والمنتجات التي يشتريها بشكل دائم ترتفع أسعارها في كل شهر عن الشهر الذي قبله حتى ليكاد دخله الشهري يعجز عن تغطية تكاليفها مع أن استهلاكه للمنتجات في كل شهر هو الاستهلاك نفسه، بينما يرى المواطن انخفاض الأسعار في المصادر وفي الدول المجاورة، ويزول هذا العجب إذا عرفنا أن معيار قياس التضخم قد لا يكون في بعض الأحوال مقياساً دقيقاً لمعرفة حجم الأضرار المباشرة لارتفاع الأسعار على وضع المواطن المعيشي، ذلك أن معيار التضخم لا يفرق بين ما هو ضروري وأساسي ومستهلك بشكل أكبر لدى المواطن من المنتجات والخدمات والسلع، وما هو كمالي وثانوي مستهلك بشكل أقل، وإنما يقيس معدل تضخم الأسعار في السلع والمنتجات بشكل عام، إذ يقوم في نهاية كل شهر أو ربع عام بقراءة أسعار ما يزيد على (400) سلعة ومقارنتها بأسعارها في الأشهر الماضية.

كما هو معروف، ونتيجة لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، فإن أي انخفاض في أسعار صرف الدولار أمام العملات الرئيسة العالمية ينعكس على شكل انخفاض لقيمة الريال السعودي أمام العملات الرئيسة العالمية في ظل ثبات باقي المتغيرات الاقتصادية.. تكون محصلة ذلك ارتفاعاً في قيمة الواردات إلى المملكة من تلك الدول (كما حصل في الفترة الأخيرة) وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة أو ما يُعرف بالتضخم الذي يقلل من معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة.

* ومن الاقتراحات المطروحة لحل مشكلة الارتفاع المعيشي:

- ترشيد الاستهلاك اليومي بصفة مستمرة والمناسبات لدى المستهلكين.

- تفعيل دور وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وجمعية حقوق الإنسان.

- الدعم المادي والمعنوي للمنتجات الغذائية الوطنية وتوعية المواطن بأهميتها.

- معاقبة التجار المحتكرين.
- نشر الوعي الاقتصادي لدى أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- الدعم المالي والمعنوي للمواد الضرورية التي يكون ارتفاع السعر فيها منشأه مكان المصدر.
- إنشاء جمعيات تعاونية غير ربحية، وتسهيل وتيسير إجراءات التراخيص لتجار جدد ليدخلوا السوق كمنافسين.
- إعفاء البضائع من أجور أرضيات الموانئ والخدمات وإزالة جميع رسوم الجمارك عنها، وفرض رقابة مشددة، لتطبيق الجزاءات والغرامات المالية الرادعة بكل حزم وحسم على أولئك المتلاعبين بأسعار السوق.. وأن تُكثَّف وتُفعَّل حملات الرقابة على جميع الأسواق بالزيارات الميدانية وتفعيل دور الغرف التجارية، وتشجيع الرقابة الاجتماعية، وأن تُرصد لتلك الرقابة المكافآت والشهادات التقديرية على أعمالها.

فنرجو من مجلس الشورى الموقر دراسة هذه المعضلة دراسة مستفيضة ومعمَّقة ودقيقة ومتأنية لوضع إستراتيجية لحماية المستهلك وتفعيلها بكل حزم وحسم ومراقبة التفعيل، فمجلس الشورى بما لديه من إمكانات ومهارات وخبرات واسعة وكفاءات علمية عالية متخصصة جدير بذلك.. وإنا لمنتظرون.

هيئة حقوق الإنسان

صدور العدد (26) من نشرة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 شعبان 1430هـ - 8 أغسطس 2009م - العدد 15020
http://www.alriyadh.com/2009/08/08/article450735.html

صدر مؤخراً العدد (26) من نشرة حقوق الإنسان الشهرية الصادرة عن مركز النشر والإعلام بهيئة حقوق الإنسان . و استعرضت النشرة برقية خادم الحرمين الشريفين التي شكر فيها رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان والعاملين معه بمناسبة إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كما طرحت النشرة نتائج استعراض تقرير المملكة في مجلس حقوق الإنسان برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين والذي فند ما جاء في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة السعودية . كما تضمنت النشرة العديد من الأخبار والزيارات للوفود الرسمية للهيئة ، إضافة الى تقرير عن الفروع النسائية وعدداً من المقالات الخاصة بحقوق الإنسان والتحقيقات حيث جاء تحقيق العدد عن زواج القاصرات مستعرضاً آراء عدد من المختصين في الشريعة وعلم الاجتماع إضافة إلى بيان الهيئة حول هذا الموضوع والذي تعده انتهاكاً واضحاً للطفولة وحقوقها النفسية والمعنوية والجسدية والتعاون بين الهيئة ووزارة العدل والصحة في علاج هذه المشكلة. وكتب د. عثمان المنيع عضو مجلس الهيئة ورئيس التحرير كلمة التحرير في الصفحة الأخيرة تناول فيها وضع المرأة السعودية وحقوقها وما وصلت إلية من نجاح في تمثيل المملكة داخلياً وخارجياً مؤكدا أن الشريعة الإسلامية حفظت لها حقوقها ومكانتها .

تحرك لرصد احتياجات سكان قرى الليث

المصدر: جريدة عكاظ لأربعاء 1430/08/21 هـ 12 أغسطس 2009 م العدد : 2978
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090812/Con20090812297974.htm

عبد المحسن السلمي ـ الليث

وقف فريق من جمعية حقوق الإنسان أمس على الوضع المعيشي والاجتماعي لسكان قرى بيرين وجمة وطفيل في محافظة الليث.

وجاء تحرك الجمعية بناءً على توجيه من رئيسها الدكتور بندر العيبان لدراسة أوضاع الفقر ورصد احتياجات السكان، وأبرز ما يعانون منه في ظل غياب للخدمات التي يحتاجونها.

وأوضح مصدر في الجمعية أنهم قاموا بجولة على بعض القرى للتأكد من بعض الحالات المنشورة في الصحف والتي تعاني من الفقر المدقع وسيتم رفع بعض المرئيات حولها للجهات المختصة، وبحسب المصدر فإن التقرير سيتضمن إلى جانب الإيجابيات التوصية بإجراء دراسات ميدانية لواقع المنطقة واحتياجات السكان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أكدن افتقارهن إلى مناخ جيد لبث (الدعاوى

"نساء المحاكم" يحجمن عن فضفضة قضاياهن تحرجاً.. ويحلمن ب

(محاميات) يتولين مهمة الدفاع

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 شعبان 1430هـ - 8 أغسطس 2009م - العدد 15020
http://www.alriyadh.com/2009/08/08/article450735.html

تحقيق - شريفة الأسمري

يقع كثير من النساء في حرج شديد أمام القاضي أو المحامي عندما يتعرضن لقضية ما تستوجب الفصل القضائي وطرق أبواب المحاكم، خصوصاً في الأمور الحساسة التي يتحرجن من الإفصاح عنها، وعندئذ قد تنعكس موازين القضية لمصلحة الخصم؛ لعدم وجود جو من الأريحية تستطيع فيه المرأة بث شكواها بكل سلاسة ومن دون توجس.

وبات أمر استحداث مهن للعناصر النسائية تهتم بقضايا المرأة، وتتولى متابعتها داخل أروقة المحاكم مُهمٌ للغاية، حتى تتمكن صاحبة القضية من شرح تفاصيل دعواها لبنت من جنسها، تتفهمها وتعي احتياجاتها من دون أدنى حرج أو تخوف.

ويؤكد كثيرون أن محاكم المملكة مازالت تفتقر إلى محاميات سعوديات يتولين مهمة الترافع والدفاع عن النساء المتظلمات، اللاتي يمثلن أمام القضاء وتعج بهن المحاكم الشرعية لإثبات حقوقهن، أو نفي تهماً قد وجهت إليهن.

وهناك من يعتقد أنه حان الوقت للنظر بجدية في هذا الموضوع واتخاذ قرارات جريئة، كاستحداث بطاقات تعمل بالبصمة لإثبات شخصية «المحامية» عند المثول أمام القضاة، منوهين بأن افتقار المجتمع للمحاميات في الوقت الراهن ليس بسبب منع الجهاز الحكومي والنصوص الشرعية، وإنما في أمور تقنية بحتة.

ومازال كثير من خريجات هذا المجال اللاتي حصلن على شهادات معترف بها في نظام المحاماة السعودي ينتظرن السماح لهن بإصدار تراخيص لمزاولة هذه المهنة.

في البداية، أكدت أم خالد ضرورة تأنيث هذه المهن، وسعودتها بشكل جدي وسريع حتى يتسنى تدريب طالبات القانون للعمل في هذا المجال على أرض الواقع، مشيرةً إلى أن كثيرات منهن يعانين من عدم توافر فرصة التدريب الميداني، مضيفةً: «وهذا ينبئ بخطورة تخريج طالبات القانون والحقوق من دون خبرات ميدانية، حيث يصطدمن بالواقع العملي ويخفقن في هذا المجال، وبالتالي يهبط مستوى الثقة في المحامية السعودية منذ بداية مشوارها».

ويوافقها الرأي، د.خالد العمير عميد كلية القانون بجامعة دار العلوم، مؤكداً أن نظام المحاماة السعودي لم ينص صراحة على منع المرأة من مزاولة هذه المهنة، كما أنه لم يمنحها الموافقة، وأنه لم يتطرق إلى هذه الجزئية بشكل واضح ضمن اللائحة.

وأوضح أن النصوص النظامية تنص من دون تحديد جنس معين، على أن خريجي الشريعة والأنظمة أو ما يعادلها يحق لهم ممارسة مهنة المحاماة، مضيفاً: «فهي ذات قيمة اجتماعية تقوم على إصلاح المجتمع وتنتصر للحق والعدل»، مشيراً إلى أن الإنسان بطبعه يحتاج إلى من يدافع عنه وخصوصاً إذا كان من بني جنسه، معللاً ذلك بأنه أكثر تفهماً وإلماماً ببعض القضايا التي يجهلها الجنس الآخر.

وبين أن مهنة المحاماة شاقة تستوجب زيارة أماكن قاسية نوعاً ما على المرأة نظراً لطبيعتها مثل السجون والمحاكم، مؤكداً ضرورة إيجاد مناخ وبيئة مناسبة لها من خلال الأطر الشرعية خصوصاً إذا كانت في إطار القضايا الأسرية، معللاً ذلك إلى إدراك المرأة وتفهمها لتلك القضايا أكثر من الرجل.

وأرجع د.العمير أسباب حكر بعض المهن على الرجال بالرغم من أنها تليق بالمرأة إلى العرف واعتياد المجتمع على ممارسة الرجل لها، مستشهداً **بمهنة «المحاماة».**

وقال إن التدرج في كافة الأمور هو التوازن الطبيعي فلابد أن نأخذ الأمر بمراحل، وذلك بمنحها -على سبيل المثال- فرصة لتقديم الاستشارات القانونية من خلال مكاتبها، وأن تتولى المرافعة عبر القسم الرجالي الذي تملكه الفتاة المواطنة.
وحذر المستشارات القانونيات الحاليات اللاتي منحن أنفسهن هذا اللقب من دون الحصول على ترخيص لمزاولة تلك المهنة، مؤكداً أن وضعهن حساس وعملهن غير آمن من الناحية النظامية طبقاً لنظام العقوبات الذي تفرضه وزارة العدل لمن يدعي أنه محامٍ ولم يرخص له. ودعاهن إلى فهم الإجراءات الجزائية.
وشدد على وجوب اعتراف وزارتي العمل والخدمة المدنية بمسمى وظيفة المحاماة للمرأة أسوة بندها من الشاب السعودي، مؤكداً أن المجال الوظيفي يتسع للحقوقيات، مبيناً أن إعداد العقود والإدارة القانونية في الشركات والهيئات والمؤسسات تبنى على الأنظمة والقانون، وأن الحقوقي هو الشخص المخول بمعرفة تلك الأنظمة.
من جهتها، عللت المحامية عذوق الشهيل عدم إصدارها تراخيص مزاولة مهنة حتى الآن إلى عدم وجود مسمى وظيفي واصطلاحي للمحامية السعودية، وانعدام حقها الشخصي لتسجيل المهنة باسمها، إلى جانب أن طبيعة المرأة الاجتماعية تحتم عليها عدم الخوض في هذا المجال، مؤكدةً أن ذلك أضعف الثقة بها كأنثى.
وطالبت وزارة العدل بدراسة مستفيضة تهدف إلى تسهيل فتح مكاتب استشارات قانونية تحمل تراخيص نسائية للمحاميات حتى يمارسن عملهن بكل سهولة ويسر، مقترحةً وجود فترة تدريبية بعد التخرج للتطبيق العملي كشرط أساس لمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية. من جانبها، تؤكد الخريجة خلود الحارثي افتقارهن إلى الجانب التطبيقي الذي يخولهن إلى النجاح في هذه المهنة، وعدم تمكينهن من التدريب العملي أسوة ببقية التخصصات الأخرى، مضيفةً: «فلو حصلنا على ساعة واحدة من التدريب العملي إلى جانب المناهج النظرية أعتقد أن ذلك سيساعدنا على ممارسة مهنة المحاماة بشكل صحيح وناجح». وتشاطرها الرأي، الطالبة بسمة الشلهوب، وقالت بالرغم من هذه المعوقات، إلا أننا متفائلون جداً بهذا الإنجاز الكبير الذي يجير لشقيقاتنا المواطنات، متمنية تحديث المناهج، وأن تركز بشكل مكثف على القانون والأنظمة السعودية، مطالبةً بمنح الفتاة الحقوقية مساحة كافية من التدريب.

سكان حي المرسلات يقاضون أمانة جدة

الأمانة: استبعاد المنازل غير الموجودة في التصوير الجوي

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/07/19هـ) 11/ يوليو/2009 العدد : 2946
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090808/Con20090808297147.htm

أحمد السلمي ـ جدة

ينظر ديوان المظالم اليوم دعوى تقدم بها سكان حي المرسلات في جدة ضد الأمانة لاستبعاد حيهم من خدمة التيار الكهرباء لعدم امتلاك أصحاب المنازل صكوكا شرعية ولعدم إدراج الحي في التصوير الجوي (جوجل إيرث)؛ ما ترتب عليه استبعاد طلبات أكثر من 15 ألف نسمة تقدموا للحصول على الكهرباء، أسوة بالأحياء العشوائية الأخرى. واستغرب سكان الحي الذي تجاوز عمره 40 عاما، قرار الأمانة حرمان السكان من الكهرباء. وقال لـ «عكاظ» كل من؛ سعد الله العبيدي، ماجد الزحيمي، علي القثامي، سعد السلمي، وهاشم أحمد الزهراني (من سكان الحي) إن الأمانة منحتنا مهلة قصيرة لتقديم الصكوك الشرعية التي لا نمتلكها لإدخال الكهرباء.وجاء في لائحة دعوى السكان أنهم تقدموا بطلبات إلى البلدية الفرعية (بلدية الجنوب) وتم الكشف على منازلهم، ولكنهم فوجئوا بعدم انطباق شروط التصوير الجوي على الحي بأكمله، وأنهم تقدموا بشكوى رسمية إلى ديوان المظالم ضد أمانة جدة التي قطعت التيار عن منازلهم منذ أكثر من ست سنوات.من جهته، أوضح المهندس عوض المالكي رئيس بلدية الجنوب في جدة المشرفة على الحي أن اتهامات المواطنين غير صحيحة. وقال «إن التصوير الجوي يشمل حي المرسلات وجميع المواقع التي تشرف عليها أمانة جدة، وإن بعض المنازل التي أحدثها السكان في حي المرسلات بعد عام 1425هـ غير موجودة ضمن التصوير الجوي، ولهذا تم استبعادهم من خدمات الكهرباء حسب الأمر السامي المنظم لذلك».

يناشدن مساعدتهن لمواجهة مشاكلهن الصحية والمادية

ست معوقات تكالبت عليهن ظروف الإعاقة واليتم!

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 شعبان 1430هـ - 8 أغسطس 2009م - العدد 15020
http://www.alriyadh.com/2009/08/08/article450788.html

الرياض بندر الشحيتان:

ناشدت ست فتيات معوقات تتراوح أعمارهن مابين ثلاثة عشر عاما وسبعة وثلاثين والدتهن المعوقة ذوي القلوب الرحيمة النظر في وضعهن الصحي والاجتماعي والمعيشي الصعب بعد أن ضاقت عليهن السبل بسبب ظروفهن القاهرة ولم يتبق لهن بعد الله عز وجل سوى الأيادي الكريمة الحانية لانتشالهن من مأساتهن الإنسانية .

وقد أوضحت الفتيات الست أن حالهن يرثى لها وخصوصا بعد وفاة والدهن منذ تسع سنوات ووالدتهن التي لا تستطيع التحدث ولا السمع ، وليس لديهن سوى اخوين في وظائف بسيطة جدا راتبيهما لايغطيان مصاريفهن اليومية واحتياجاتهن الصحية .

وتعيش الفتيات في منزل مستأجر يكلف أكثر من خمس وعشرين ألفاً سنويا ، ولايجدن سيارة خاصة تقلهن إلى مواعيدهن الخاصة في المستشفيات ، ولم يتم صرف إعانات لهن من الضمان الاجتماعي ولم يجدن أي اهتمام من مركز تأهيل المعوقين حيث تشير التقارير أن الفتيات الست (مريفة ، منيفة ، شريفة ، حمدة، دلال ، لطيفة) يعانين منذ ولادتهن من إعاقات متنوعة مابين إعاقة عقلية (تخلف عقلي)، وصمم، وانخفاض في معدل الذكاء ، حيث إن والدتهن المعوقة (فرحة) لاتستطيع الكلام والنطق ولاتسمع بحسب التقارير الطبية .

ملتقى علمي في الباحة يناقش تحجيم مسببات العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 شعبان 1430هـ - 8 أغسطس 2009م - العدد 15020
http://www.alriyadh.com/2009/08/08/article450596.html

الباحة-عبدالرحمن الغامدي:

افتتح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الباحة الدكتور عبدالحميد سفر ندوة العنف الأسري التي نظمتها إدارة الإعلام الصحي والعلاقات العامة – التوعية الصحية بالتعاون مع إدارة الشؤون الأكاديمية بمستشفى الملك فهد بالباحة.

وقد بدأت الندوة بالقرآن الكريم ثم كلمة لمدير عام الشؤون الصحية بالباحة أكد فيها على وجوب المبادرة السريعة إلى تحجيم مسببات العنف الأسري لكي لا تتحول إلى ظاهرة في المجتمع وذلك بتكاتف الجهات المعنية وتكثيف مبادرات تنمية وعي الأفراد والأسر بما يعزز تآلفهم ويعمق روح التفاهم والانسجام بينهم . بعد ذلك ألقى مساعد المدير التنفيذي للشؤون الطبية بمستشفى الملك فهد بالباحة ورئيس مركز حماية الطفل الدكتور علي بن سعيد بن دماس كلمة ذكر فيه أهمية إقامة مثل هذه الندوات لتحجيم مسببات العنف الأسري. عقب ذلك ألقت الأخصائية الاجتماعية مها الزهراني محاضرة عن العنف الأسري تجاه الأطفال إثر ذلك القى الدكتور احمد الغامدي محاضرة عن تدريب الأطفال على الحماية ضد العنف الجنسي ، بعد ذلك القى الاستشاري ورئيس قسم الأطفال بالمستشفى الدكتور محمود محمد رشاد كلمة عن العنف الأسري أسبابه و أنواعه وعلاجه وكيفية الوقاية منه . ثم كلمة للدكتور محمد عبد الباقي فهمي استشاري جراحة الأطفال عن النظرة الجراحية حول العنف الأسري ،ثم القى الشيخ محمد بن سعيد بن حمدان الغامدي المشرف التربوي وعضو المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد كلمة تمحورت حول مواقف ودروس حياة الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهله، بعد ذلك تحدث الدكتور عبد الناصر الهلالي استشاري عيوب التمثيل الغذائي عند الأطفال عن طرق تربية النشء.

واختتم اللقاء بكلمة عن العنف الأسري في المجتمع السعودي للدكتور سلطان مشرف الغامدي مدير مستشفى الصحة النفسية ببلجرشي.

تعطيل

32 عاماً في انتظار توزيع منح أراض سكنية

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 شعبان 1430 - 8 أغسطس 2009 العدد 3235 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3235&id=113338&groupID=0

بريدة: عايض المطيري

شكا أهالي مركز القرعاء "20كلم" شمال غرب بريدة من عدم توزيع مخطط منح البلدة السكني منذ 32 عاماً، وذلك بسبب وجود ادعاء تقدم به شخص يفيد بأنه يملك جزءا من المخطط الذي كان سيتم توزيعه على المواطنين.

لكن هذا الادعاء حسب مصادر رسمية لا يزال عالقا، وذلك بسبب عدم صدور حكم نهائي من قبل القضاء الشرعي الذي أسندت إليه مهمة أمر البت فيه، وهو ما جعل الأمر معلقا.

وقال عدد من المواطنين بمركز القرعاء إن مخططهم السكني الحكومي الوحيد معتمد منذ عام 1398هـ. وعبر المتضررون من توقف توزيع المنح عن تذمرهم من انتظار ثلاثة عقود من الزمن، فالبعض منهم رحل عن الدنيا وهو لم يحقق حلمه بقطعة سكنية والبعض الآخر اضطر إلى الهجرة والنزوح إلى محافظات أخرى من أجل الحصول على أرض لمسكنه.

وأمام طول المدة وعدم توزيع المخطط فتح الباب على مصراعيه للتعدي على جزء من المخطط من قبل مواطنين آخرين بحثا عن سكن ومزارع لهم وادعائهم ملكية الجزء المتعدى عليه، مما عطل وحرم أهالي ومواطنين آخرين أكثر من 800 قطعة سكنية لبناء منازل تؤويهم.

وقد طالب المواطنون المشتكون وزارة الشؤون البلدية والقروية بسرعة توزيع 600 قطعة وهي ضمن الجزء الخارج عن نطاق ما يدعيه المواطن، وعرض الجزء الذي يدعيه المواطن على القضاء والبت فيه بالوجه الشرعي وفق الأنظمة والتعليمات وفي إشارة سابقة لأمين منطقة القصيم أن الأمانة تواجه عجزاً في المخططات الحكومية وأن قوائم الانتظار تضم 25 ألف مواطن.

وقال الدكتور علي بن عبد الرحمن القرعاوي وهو ما أعيان بلدة القرعاء إن "البلدة قاربت على الزوال من خارطة التاريخ فمخطط البلدة لم يوزع على الأهالي وتمت إعاقته مرات عديدة مضى عليه أكثر من 30 سنة إذ تم التقدم له في عام 1393 وتم حجز الأرض له منذ ذلك التاريخ ولكنه إلى اليوم لم ير النور".

وأضاف: تظهر بين الحين والآخر بعض المعلومات والبوادر التي تبعث بعض الأمل لدى الأهالي بقرب توزيعه ولاسيما بعد زيادة عدد القطع وزيادة مساحاتها واعتماده مرة أخرى في عام 1419هـ ثم اختفت هذه البوادر وتسببت في نزوح الأهالي بشكل كبير بعد أن تلاشت أحلامهم بسبب الانتظار الطويل وتفويت فرصة الاستفادة من قروض صندوق التنمية العقارية.

كما أضاف القرعاوي أن عدم توزيع مخطط المنح في مركز القرعاء أدى إلى تأخر نمو البلدة على الرغم من موقعها الاستراتيجي الهام والذي يؤهلها إلى النمو الكبير حيث يحدها من الجنوب جامعة القصيم، ومحطة شركة أرامكو السعودية ومطار القصيم الإقليمي ومن الشمال مشروع دواجن الوطنية ومن الشمال الغربي قاعدة الاتصالات اللاسلكية والمخزن الاستراتيجي وغير ذلك من المشاريع الزراعية الكبيرة المجاورة لها. كما تسبب في هدر المنشآت الحكومية التي تم إنشاؤها في البلدة. مؤكدا أن نزوح أهالي القرى إلى المدن يسبب مشاكل عدة منها كثرة الازدحام الذي له من الأضرار والآثار الشيء الكثير، كما أنه مخالف للسياسة الدولة تجاه التوطين وعدم الهجرة والتكدس في المدن.

وتساءل يوسف بن عبدالله الدخيل وهو من أهالي البلدة بقوله "هل المواطن في مركز القرعاء يحتاج إلى انتظار نحو 40 عاماً للحصول على سكن؟" في إشارة منه إلى مرور 30 عاما دون أن يتم الحصول على المنح، التي يحتاج الحصول على قرض عقاري من أجل تشييدها عشرة أعوام إضافية.

وأوضح أن عدم منح وتوزيع أراض سكنية لأهالي مركز القرعاء أدى إلى الاعتداء على المخططات والأراضي

الحكومية واستقطاعها. وقد وجه المواطن نداءه للمسؤولين في وزارة الشؤون البلدية والقروية بسرعة النظر في وضع مخطط البلدة وسرعة توزيعه في ظل عجز الأمانة عن إيجاد مخططات بديلة واستدراك بقية المخطط قبل أن يتعدى عليه آخرون.

عبدالله الهجرس مواطن آخر من أهالي القرعاء، قال: يجب على الأمانة مساواة مركز القرعاء بالمراكز الأخرى التي يمنح أهلها أراضي سكنية في مدة وجيزة وقصيرة والقرعاء يعطل مخططها ويحرم المئات من المواطنين ومصالح عامة بسبب مواطن واحد على جزئية أصبحت محل تعنت بين الأمانة غير الجادة وبين المتعدي لتضيع حقوق المواطنين.

وطالب المواطن وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة منطقة القصيم بسرعة توزيع 600 قطعة وهي ضمن الجزء الخارج عن نطاق ما يدعيه المواطن، وعرض الجزء الذي يدعيه المواطن على القضاء والبت فيه بالوجه الشرعي وفق الأنظمة والتعليمات التي تقتضيها المصلحة العامة.

وذكر المواطن دخيل المحمد الدخيل أن إهمال المخططات والأراضي الحكومية وعدم المحافظة عليها ساعد على تعدي الغير عليها مع غياب الجهات الرقابية.

وشدد على أن أرض مخطط القرعاء المعتمد والذي سبق تبتير قطعه بمعالم خرسانية أغفل التعدي عليه من قبل الأمانة التي كشفت التعدي ومع ذلك لم تكن جادة في الحزم مع المعتدين لأسباب قد تكون خفية رغم وجود الأنظمة المفروضة من قبل ولاة الأمر تجاه المحافظة على الأراضي الحكومية والتعليمات الواضحة بهذا الصدد، ووجود لجان مختصة بالتعديات تباشر أعمالها عند مخاطبتها من قبل الجهة المعنية.

وأشار إلى أن المخطط لا يجد الاهتمام الكافي من قبل المؤسسات الحكومية المعنية بالأمر في منطقة القصيم رغم المكاتبات والشكاوى المرفوعة من المركز والمواطنين والمطالبات بتمكينهم ومنحهم أراضي سكنية لبناء منازل تؤويهم بدل السكن بالإيجارات التي ترهق كواهلهم.

الأمانة توضح سبب تأخير التوزيع

وفي رد رسمي للأمانة على شكوى أهالي مركز القرعاء أوضح لـ "الوطن" المتحدث الرسمي لأمانة منطقة القصيم يزيد بن سالم المحيميد أن لدى الأمانة حول هذا الموضوع عدة شكاوى متضاربة والأمانة تقوم بدراسة هذه الشكاوى ولن تسمح بالتعدي على الأراضي الحكومية وسوف تقوم بتحرير أي أرض يتضح أنه تم التعدي عليها.

وبخصوص المخطط المعتمد فإنه يوجد على جزء منه طلبا حجتي استحكام لدى المحكمة وسبق للأمانة أن عارضت عليهما وسوف تواصل دعواها لدى فضيلة القاضي ناظر الإنهائين حتى يتم البت في القضية شرعاً.

أما بقية المخطط والخالي من الشوائب والادعاءات فسوف يتم توزيعه على المستحقين في القريب العاجل حيث تم تعميد جهة الاختصاص بالأمانة بذلك.

25 ألف مواطن على قوائم الانتظار

ومن جانب آخر أوضح أمين منطقة القصيم المهندس أحمد السلطان في تصريح صحفي في وقت سابق أن أكثر من 25 ألف مواطن من أهالي المنطقة مجدولون على قوائم الانتظار حتى يتم إيجاد مخططات سكنية في الضواحي والمراكز المجاورة لبريدة، مؤكدا أن مركز القرعاء ضمن الضواحي المستهدفة بالتطوير لاستيعاب جزء من المتقدمين.

الأمر السامي يحمي مخطط القرعاء وينصف المواطنين

وفي هذا الجانب وحول إيقاف التعدي على الأراضي الحكومية وإصدار مستندات تملك عليها فقد صدر الأمر السامي الكريم القاضي بإيقاف إصدار حجج الاستحكام، حيث جاء نص الأمر : "انطلاقاً من أهمية الاستفادة من ضواحي المدن والقرى الرئيسة لتلبية متطلبات توفير المساحات اللازمة من الأراضي في جميع المناطق لتكون في الحاضر والمستقبل لمساكن ذوي الدخل المحدود وفق البرامج والخطط الاستشرافية والتي من أولوياتها التوظيف الأمثل للأراضي الحكومية باعتبارها حقاً مشروعاً بين الجميع لا يجوز التصرف فيه، وهذا الأمر أمانة في أعناقكم أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام وطننا ومواطنينا، وفاء بالعهد والواجب الذي يمثل الاستحقاق الشرعي والوطني تجاه المسؤولية الملقاة على عاتقكم، وبناء على ما سبق وأداء للأمانة التي أولانا الله إياها، نرغب إليكم عدم التصرف في أي من ضواحي المدن والقرى الرئيسة في أي فرع من أنواع التصرف ولأي كائن من كان، كما نرغب إليكم عدم سماع أي إنهاء لأية أرض بحجة استحكام لضواحي المدن والقرى الرئيسة، ويشمل أمرنا هذا جميع الطلبات التي لم يصدر فيها حكم نهائي حتى تاريخه والأراضي الموقفة بأوامر قضائية على خلفية النزاع عليها، كما نرغب إليكم التأكد من جميع الصكوك التي في ضواحي المدن والقرى الرئيسة وسلافها".

أبرز الاعتراضات على لجان إزالة تعديات الأراضي

* يوليو 2003: مواطن في محافظة النماص، يشهر سلاحه "الرشاش" في وجه أعضاء لجنة تعديات الأراضي بالمحافظة ويحتجزهم لأكثر من 5 ساعات عند قيامهم بإزالة بناء أحدثه المواطن.
* مايو 2004: مواطن يضع السكين على رقبة ابنته الصغيرة مهددا بذبحها في حال تنفيذ لجنة التعديات في منطقة نجران إزالة الأرض التي يشترك فيها مع أكثر من سبعين شخصا من أفراد قبيلته مما اضطر اللجنة إلى إيقاف تنفيذ أمر الإزالة.
* أكتوبر 2004: وقف عدد من أفراد قبيلة الثعالبة ما بين رجل وامرأة وطفل، بسياراتهم وعتادهم أمام لجنة إزالة التعديات لمنع إزالة محطة وقود وملحقاتها جنوب محافظة جدة.
* فبراير 2005: إصابة ضابط وأحد أفراد الأمن في هجوم مباغت بالحجارة من نساء بعض المعتدين في منطقة "أبوراكة" جنوب الطائف.
* فبراير 2005: شرطة جدة تتدخل لفض اشتباك بين مواطنين ولجنة إزالة التعديات التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة فيما أسفر الصدام عن إصابة شاب.
* يناير 2006: القبض على 46 مواطنا بعد مواجهة 3 ساعات مع معترضين على إزالة التعديات في جدة.
* أبريل 2006: فشل إزالة تعديات على موقع جنوب جدة بعد معركة قادتها النساء والأطفال لمدة 4 ساعات انتهت بانسحاب اللجنة.
* أغسطس 2006: إطلاق أعيرة نارية لإعطاب معدات لجنة إزالة التعديات بتهامة قحطان في "عقبة شني" التابعة لمحافظة سراة عبيدة.
* نوفمبر 2006: إصابة مدير شرطة محافظة خميس مشيط وأحد رجال الأمن بعد تعرضه لقذف بالحجارة أثناء إزالة تعديات بالعمارة شمال المحافظة.
* فبراير 2007: تعرض أحد موظفي لجنة التعديات ببلدية محافظة خميس مشيط لاعتداء من مجموعة مواطنين أثناء محاولته إزالة إحدى الإحداثيات في مخطط الحديثي بحي تارة غرب المحافظة.
* مارس 2007: إطلاق نار على لجنة إزالة التعديات في محافظة جدة أثناء قيامها بعملها في "حي مريخ".
* يونيو 2007: اشتباك بين شرطة البلدية ومعترضين على إزالة تعديات في طريق عسفان بجدة.
* يوليو 2007: اعتراض عمل لجنة إزالة التعديات من قبل عدد من المواطنين الذين أغلقوا الطرق المؤدية للإحداثات بسياراتهم الخاصة في منطقة أبوجعالة بالقرب من طريق مكة المكرمة.
* يوليو 2007: إصابة مدير شرطة محافظة رنية وضابط و 10 أفراد يتبعون للجهات الأمنية في المحافظة، بإصابات متفاوتة أثناء حمايتهم للجان المشكلة لإزالة تعديات في منطقة الأملح برنية.
* أغسطس 2007 تجمع عدد من النساء والأطفال يمنع لجنة إزالة التعديات التابعة لمحافظة خميس مشيط من إزالة عدد من الإحداثيات على موقع يقع على بعد 35 كيلو مترا شرق.
* سبتمبر 2007: تعرض وكيل بلدية الشوقية بالعاصمة لطعنتين بآلة حادة في كتفه من أحد المواطنين، أثناء متابعته لإزالة تعديات بمخطط ولي العهد.
* نوفمبر 2007: مواطن يتصدى للجنة إزالة التعديات في منطقة الخمرة بجدة بأنبوب غاز بعد أن تحصن داخل سيارته وهدد بإشعال النار في نفسه ومن معه كما قام بصدم إحدى دوريات الأمن.
* نوفمبر 2007: 50 شخصا يتصدون للجنة إزالة التعديات في وادي قوس شرق مدينة جدة.
* ديسمبر 2007: إصابة 9 من رجال الشرطة (بينهم اثنان برتبة عقيد) في محافظة محايل عسير، نتيجة تعرضهم لاعتداء من قبل عدد من المواطنين المعترضين على إقامة تنفيذ مشروع الكلية التقنية.

المملكة .. الثالثة عربيا في معدلات الطلاق

المصدر: جريدة المدينة السبت، 8 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167466

حسين أبوعايد - القاهرة

تصدّرت مصر المرتبة الأولى فى أعلى معدلات الطلاق على مستوى الدول العربية ، وجاءت الأردن فى المرتبة الثانية تلتها المملكة العربية السعودية فالإمارات والكويت ثم البحرين وقطر والمغرب. جاء ذلك فى المسح الذى قام به الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصرى وأعلنه فى تقرير رسمى أكد فيه أن هناك حالة طلاق تقع في مصر كل 5 دقائق، و33% من حالات الزواج في القاهرة تنتهي بالطلاق واستأثرت الفئة العمرية من 25 إلى 30 عاما بأعلى نسبة طلاق.

وعن أسباب الطلاق ظهر أن 42 % منها بسبب ضيق ذات يد ، و 25 % بسبب تدخل الأهل، و 12 % للسلوك السيئ لأحد الزوجين، بينما 6.5 % من حالات الطلاق جاء بسبب تحريض أهل الزوج و5.3 % لتحريض أهل الزوجة.

وكشفت الدراسة أن الاتجاه للطلاق يبدأ عند الرجل أولاً، أما المرأة فيتأخر تفكيرها في الطلاق لأنها أكثر حرصاً على الزواج وتتقيد بنظرة المجتمع، ولا يخرجها عن حرصها إلّا سوء معاملة زوجها لها بشكل مستمر، أما تأخر الرجل في اتخاذ خطوة الطلاق فيرجع غالباً للتبعات الاقتصادية من مؤخر ونفقة.

أزمة مياه الطائف تتفاقم للأسبوع الرابع وطوابير الانتظار تمتد إلى الشارع

المصدر: جريدة المدينة السبت، 8 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167466

عواض الخديدي - الطائف

واصلت المياه بالطائف أزمتها للأسبوع الرابع على التوالي، وامتدت طوابير الانتظار للحصول على وايت ماء إلى الشارع المقابل لصالة الأشياب وسط لهيب الشمس، وازدادت المعاناة لدى كبار السن الذين يصعب عليهم الوقوف بصالات الأشياب، في الوقت الذي انتعشت فيه السوق السوداء للوايتات، وانتشرت الوايتات الخضراء بكثرة داخل الأحياء وعلى الرغم من الزيارتين التي قام بها وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين للطائف في أقل من شهر للوقوف على حقيقة الأمر، وإيجاد الحلول المناسبة لإنهاء أزمة المياه والتي علق عليها أهالي الطائف آمالاً كبيرة لحل لأزمة المياه بالطائف إلا أن الوضع يسير إلى الهاوية، ولا تزال أزمة المياه بالطائف تسير في نفق مظلم، وتزداد المعاناة يومًا بعد آخر مع تزايد عدد السكان بالطائف خلال فصل الصيف، وقدوم شهر رمضان في الوقت الذي تجاوز فيه انقطاع مياه الشبكة عن الكثير من الأحياء لأكثر من شهر. من جانبهم أبدى مواطنون تخوفهم من استمرار الأزمة إلى شهر رمضان متسائلين عن حقيقة ما يجري في مياه الطائف، حيث ذكروا أنه قبل أكثر من شهرين كانت الأمور جيدة ولا يوجد أزمة للمياه، والكمية التي تصل الطائف على حسب كلام المسؤولين لا تتجاوز 140 ألف متر مكعب، والأنبوب الذي يوصل المياه للطائف واحد، فلم يكن هناك أزمة فما الذي حدث؟ وما الذي أوجد الأزمة طالما أن الكمية المقدرة كانت تغطي معظم أحياء الطائف؟ وألمح المتحدثون الى أن الأزمة مفتعلة لحساب بعض الأشخاص.

من جانب آخر أكد مصدر مسؤول بفرع المياه بالطائف أن الطائف والقرى التابعة لها تحتاج إلى كمية أكبر من المقدرة حاليًا لا تقل عن 250 ألف متر مكعب، نافيًا في الوقت ذاته أن تكون الأزمة مفتعلة كما يقول الكثير من المواطنين.

أكد أن زواج المصابين (شرعي) ونصح بعدم الإنجاب

د.الخضيري: زواج مصاب الإيدز بامرأة سليمة من باب النخوة حرام وانتحار بطيء

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 16 شعبان 1430هـ - 7 أغسطس 2009م - العدد 15019
http://www.alriyadh.com/2009/08/07/article450358.html

الرياض – محمد الحيدر:

قال الشيخ الخضيري القاضي في محكمة التمييز بالرياض إن زواج الرجل المصاب بالإيدز بامرأة سليمة أو العكس زواج رجل سليم من امرأة مصابة بالإيدز من باب النخوة أو الإحسان أو الستر حرام ولا يجوز شرعاً .

واستدل الخضيري بقول الله عز وجل (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما) وقوله سبحانه وتعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وقول النبي عليه الصلاة والسلام (من قتل نفسه بحديدة جاء يوم القيامة وحديدته في يده) يعني يعذب بها.

وقال إن التحريم لهذا النوع من الزواج مقيد بقيدين هما أن يكون المرض مهلكاً وهذا ما قاله الأطباء وان تتحقق العدوى ونقلها بالزواج وهذا ما أكده الأطباء حيث انه من النادر أن يسلم الأبناء.

وأكد د.الخضيري أن الغالب الأهم من حال هذا الزواج أن المرض ينتقل إلى الطرف السليم فيقتله وهذا فيه إلقاء بالنفس إلى التهلكة مضيفاً انه واجب علينا إنقاذ المعصوم من الهلكة والأخذ على يده لقول الله تعالى (ومن قتل نفساً كأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) مؤكداً أن القاتل لنفسه أعظم ذنباً وأعظم خطراً وان الإقدام على هذا الزواج لون من ألوان الانتحار البطيء وهذا لا يجوز في نظري .

وأضاف إن قول بعض العلماء المعاصرين بأنه ما دام أنها ارتضته معيباً ورضي بها وقبلت ذلك فإن الزواج يكون مكروهاً ولكنه ليس محرماً يحتاج إلى تأمل وبحث دقيق لأن الأطباء يجمعون على أن مريض الايدز سيهلك وأن المرض ليس له علاج مستدركاً بقوله إنه إذا تطور العلم الطبي ووصل إلى درجة معالجة المرض فإنه يتغير الحكم لتغير الحال.

وأكد الشيخ الخضيري أن ذلك لا يعني أن زواج الصحيح من المعتل غير شرعي على الإطلاق وإنما يكون كذلك إذا كان زواج المريض مرضاً مهلكاً وانه قد ينتقل المرض بالعدوى من إلى الشخص السليم فيقتله ليس بصحيح مثل الإيدز ما عدا ذلك كمرض البرص والجذام حتى وإن كان معدياً ولا يقتل فيعتبر الزواج شرعياً وصحيحاً مع الكراهة التنزيهية فيه ولكن إذا ارتضت المرأة معيباً ورضي الرجل معيبة فلهما ذلك ولا يمنعهم أحد ما عدا المرض القاتل المهلك والذي يؤدي إلى القتل ويقطع الأطباء بأنه ينتقل بالعدوى وانه يقتل فهذا في نظري حرام ولا يجوز بدلالة النصوص الشرعية وخطر لا يمكن أن يقره عاقل مدرك ويرتضيه لنفسه فيهلك.

وقال إن إصدار فتوى لمنع هذا النوع من الزواج من اختصاص والد الجميع سماحة المفتي العام وهو الجهة التي تملك إصدار فتوى بالمنع. وكشف عن أن المأذونين الشرعيين يتحرجون كثيراً وبعضهم يمتنع عن إجراء العقد وهم محقون في الامتناع عن إجراء هذا العقد لخطره على الجميع كما ان المأذون الذي يجري هذا العقد لا يلام بناء على قول من قال بأنه مكروه أو محرم.. مبيناً أن المأذون لا يعقد إلا بناء على التحليل الطبي فيجري العقد ويذكر فيه أن الزوجين غير متوافقان وأنهما متراضيان بذلك وهنا لا حرج أن يجرى العقد. مشيراً أن هناك حالات سجلت لزواجات لم يتوافق فيها الطرفان وأنهما رضيا حيث تم خلال ال(4 3) أشهر الماضية تسجيل 3 حالات لهذا النوع من الزواج.

ونصح الشيخ الخضيري مصابي الإيدز من الزوجين بعدم الإنجاب لخطورة الزواج على الإنجاب إذ يقطع الأطباء بان المولود سيكون مصاباً بالإيدز وهذا فيه تعذيب للإنسان بما يغلب على الظن حصوله فيه. وبين أن زواج المصابين بالإيدز شرعي ولا غبار عليه وأنه لكل منهما أن يتزوج بالآخر وان يستمتع بعضهم ببعض بما أحل الله ولكنهم يمتنعون عن إنجاب الأطفال ما دام الأطباء يقطعون بأن الأطفال الذي يقدرون بينهم سيكونون مصابين بالإيدز فيهلكون.

مدير جمعية "كفى" يطالب "الصحة"بإيجاد أقسام نسائية في مراكز علاج مدمني المخدرات

المصدر: جريدة الحياة السبت، 08 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/45498

القنفذة - سلطان العقيلي

طالب المدير التنفيذي لجمعية «كفى» للتوعية بأضرار التدخين في منطقة مكة المكرمة عبدالله حسن سروجي وزارة الصحة بإعادة النظر في أعداد الأسرة الحالية في مستشفى الأمل في جدة، مشيراً إلى أن هناك صعوبات تواجه بعض الراغبين في العلاج من إدمان المخدرات تتمثل في عدم توافر الأسرة، «فيضطر المدمن إلى الانتظار أسابيع عدة ريثما يجد سريراً».

وشدد سروجي على ضرورة إيجاد أقسام نسائية في مراكز التأهيل الحالية لمعالجة المدمنات، لاسيما وأن الإحصاءات الأخيرة أثبتت وجود نسبة من الفتيات تورطن في إدمان المخدرات في المملكة.

ويرى سروجي ضـــرورة إنشـــاء مستشفيات جديدة متخصصة في معالجة وتأهيل مدمني المخدرات، تساند المراكز الثلاثة المتوافرة حالياً التي تستطيع استقبال المدمنين لعدم توافر الأسرة الكافية، ما يضاعف من حالتهم وتدهورها صحياً.

واعتبر سروجي أن علاج الإدمان من المراحل المهمة في تخليص المدمن من آثار المخدرات، مرجـعاً فشل بعض محاولات العلاج إلى عـــدم وجـــود برامج متابعة تؤهل المتعافين إلى الاندماج داخل المجتمع، وتحويلهم إلى كوادر فعالة حتى لا يتعرضوا إلى الانتكاسة والعودة إلى طريق المخدرات.

بدوره، كشف المشرف على فرع الجمعية الوطنية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في محافظة القنفذة محمد صالح الزبيدي، عن أن الجمعية استطاعت علاج 100 مدمن مخدرات منذ تدشـين الفرع في المحافظة، وذلك بالتعاون مع مستشفى الأمل، وبسرية تامة بعد أن ركنوا إلى الجمعية لإنقاذهم من براثن المخدرات.

وأكد الزبيدي أن الجمعية تتابع حالات المتعافين بعد أن خضعوا لبرنامج علاجي، يساعدهم في التخلص من آثار المخدرات التي تخلفها داخل جسم الإنسان، وذلك من خلال إقامة البرامج التدريبية والتأهيلية، إضافة إلى الإسهام في توظيفهم بالتعاون مع عدد من القطاعات.

وأشار إلى أن دورها لا ينتهي عند مرحلة العلاج، بل يتخطاه إلى متابعة المتعافي وإخضاعه لبرامج تدريبية وتأهيلية، تمكنهم من الحصول على وظيفة يستطيع أن يعتاش منها بالحلال، لافتاً إلى أن أكثر من 400 مدخن و 260 نزيلاً في سجون القنفذة، أقلعوا عن التدخين بفضل جهود الجمعية الوطنية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في المحافظة.

وأوضح أن الحملة ضد التدخين ستنطلق هذا الأسبوع، وستستمر حتى نهاية العام الحالي، مستهدفة جميع شرائح المجتمع، لاسيما الطلاب والطالبات، مشيراً إلى أن من ضمن فعالياتها معارض ولقاءات طبية وأمسـيات شعرية تغطي مراكز محافظة القنفذة كافة.

الشؤون الصحية تعيد موظفا إلى موقع عمله القديم

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/07/19هـ) 11/ يوليو/2009 العدد : 2946
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090808/Con20090808297144.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

أعادت الشؤون الصحية في الطائف، ممثلة في الرعاية الصحية الأولية ممرضا إلى موقع عمله السابق بعد أن نقلته منه، وذلك في الوقت الذي كان من المقرر أن ينظر ديوان المظالم في القضية المرفوعة من قبل الممرض على الشؤون الصحية في العاشر من رمضان المقبل، متهما إياها بالنقل التعسفي.

وتأتي تفاصيل القضية التي تابعتها «عكاظ» على مدار الشهور الثمانية الماضية، حين تقدم الممرض عواض المنجومي بشكوى إلى ديوان المظالم ضد مدير مركز صحي في الطائف، أقر نقله مع خمسة من زملائه إلى موقع عمل آخر، فاعتبر المنجومي نقله ظالما، وجرى بشكل تعسفي.

وصدر قرار الشؤون الصحية بإعادة الممرض المنجومي بعد أن أبلغت بموعد الجلسة من ديوان المظالم للمثول أمام قاضي الجلسة، ويطالب الداعي إعادة صرف حقوق مادية نتيجة ما لحقه من أضرار نفسيه طوال الشهور الماضية، وأثناء قضاء فترة عمله في مستشفى الصحة النفسية بالتحديد.

من السلب والنهب والقتل إلى المعلوماتية وغسيل الأموال

التقنيات الأمنية في مواجهة الجريمة

المصدر: جريدة عكاظ(الجمعة 1430/08/16 هـ 07 أغسطس 2009 م العدد : 2973
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090807/Con20090807297066.htm

عبد الرحمن الختارش ـ جدة، عبد الهادي الربيعي، محمد سعيد الزهراني، سهى العرابي ـ الطائف، سليمان النهابي، عارف العضيلة ـ القصيم، سطام الجميعة ـ حائل (تصوير: عمرو سلام)

ما زال مسلسل الجرائم منذ فجر الخليقة مستمرا حتى يومنا هذا مع اختلاف كمي ونوعي في الجريمة ومعدلاتها فيما بات يعرف بـ «الجريمة المستجدة» ـ حسب تعريف المعالج النفسي والباحث في الشؤون النفسية والاجتماعية في الطائف الدكتور أحمد سعيد الحريري. فهل ارتفع معدل الجريمة حاليا عما كان عليه سابقا، أم حدث تطور فيها تبعا للحراك الاجتماعي والتغيرات التي طرأت على الأنساق والقيم الاجتماعية؟ هل صحيح أن مناطقا بعينها ـ الطائف أنموذجا ـ تشهد ارتفاعا في نسب الجريمة أكثر من غيرها؟ وإذا كان ذلك صحيحا، فما الأسباب والدوافع المؤدية لارتفاع معدلاتها، وسبل الوقاية منها ومحاصرتها والتقليل من آثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع؟ هذه القضية تبحث في كل هذه المحاور؛ للخروج برؤية جماعية مشتركة، للتقليل من معدلاتها على خلفية النسبة غير المسبوقة في جرائم القتل التي سجلتها محافظة الطائف خلال فترة وجيزة لم تتجاوز 20 يوما، حيث شهدت المحافظة سبع جرائم قتل خلفت عددا من الضحايا كان آخرها تلك الجريمة البشعة التي ارتكبها أب بحق أبنائه الثلاثة، بعد أن انهال عليهم بسكين كان يحملها ليودي بحياتهم واحدا تلو الآخر في ظروف غامضة لم تكشف حقيقتها بعد، ما كان له أكبر الأثر على أسر الضحايا، ما يتطلب تقويما للوضع من كافة جوانبه وصولا للمسببات والدوافع الحقيقية وراء تلك الجرائم.

أظهر تقرير صدر أخيرا عن هيئة التحقيق والادعاء العام حول قضايا الاعتداء على النفس والمخدرات وغيرها من القضايا التي حققت فيها الهيئة في مناطق المملكة العام الماضي 78737 قضية، زيادة بلغت ما نسبته 14 في المائة 8335 قضية عن الأعوام السابقة.

وأظهر التقرير تطورا إجماليا لقضايا الاعتداء على النفس إلى 15540 قضية، العرض والأخلاق 27888 قضية، المخدرات والمؤثرات العقلية 21395 قضية، وقضايا المال 3014 قضية، وتصدرت محافظة جدة قضايا الاعتداء على النفس بواقع 4556 قضية، وزيادة 2791 في المائة عن العام السابق، تليها الرياض بـ2438، بما يمثل زيادة 16,43 في المائة، بينما ظهرت جازان الأقل بـ 182 قضية، وبنسبة انخفاض 20.18 في المائة، ومثلت حالات الانتحار التي تم التحقيق فيها 143 قضية، بزيادة 8,33 في المائة، وجاءت المنطقة الشرقية الأعلى في حالات الانتحار المحقق فيها بواقع 49 قضية، وسجلت الرياض 20 قضية، فيما بلغت قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية 21395 قضية، والحيازة بواقع 13927 قضية، يليها القات 3404 قضايا، فالترويج 2237 قضية والاستعمال 883 قضية، وفي قضايا المال ظهرت القصيم في المقدمة بما مجموعه 862 قضية، تليها عسير بـ 806 قضايا ثم الرياض بـ 380 قضية، وتورط في هذه القضايا 3833 متهما، بينهم 959 في عسير، 910 متهمين في القصيم، و676 في الرياض.

اغتيال فتاة

من أمثلة جرائم الاعتداء على النفس التي تصدرتها جدة، حين ألقت الشرطة القبض على مواطن أطلق النار من مسدس على فتاة أرداها قتيلة، وأصاب نفسه إصابة بليغة بطلقات من المسدس في كتفه وظهره ونقل إلى المستشفى وهو في حالة خطيرة جدا وتوفي هناك، وكانت الفتاة «القتيلة» مع أسرتها في المجمع الفندقي نفسه المكون من سبعة أدوار برفقة عائلتها المكونة من ثمانية أفراد، وكان «الجاني» قد وصل من إحدى المحافظات المجاورة التي منها أسرة الفتاة «القتيلة»، واستأجر شقة في الدور الأول بمفرده في نفس المبنى الذي تقيم فيه أسرة الفتاة، فيما أكدت مصادر أن الفتاة

«القتيلة» كانت بصحبة إحدى رفيقاتها في شقة الجاني الذي أغلق باب إحدى الغرف عليها، بينما ظل مع الفتاة في مدخل الشقة «الصالة» وإثر نقاش حاد بين الطرفين سمعت رفيقة القتيلة طلقة من مسدس، فاتجهت إلى «بلكونة» تطل على الشارع وبصوت عال استنجدت المارة في الشارع، وظنا منهم أن هناك حريقا في الشقة اتصلوا بالدفاع المدني الذي سبقته إلى موقع الحادث فرق من الدوريات الأمنية، لتجد الفتاة غارقة في الدماء، والقاتل مرميا على الأرض في حالة خطيرة نقل على إثرها للمستشفى.

اعتداء على سائق

وفي جريمة أخرى استوقف صومالي سائق سيارة أجرة سوداني في شارع طرفي في حي الهنداوية وسط جدة، وطلب إيصاله إلى مقصده في أحد أحياء الجنوب، شقت سيارة الأجرة طريقها من الهنداوية ودخلت في أحد الأزقة، وفي جنح الظلام انقض الصومالي على السائق محاولا انتزاع محفظته وهاتفه، غير أن الأخير أحبط مخطط اللص، ودخل الاثنان في شجار عنيف داخل المركبة، واستغل الصومالي خفة حركته والتقط قطعة حديدية، كان السائق المغدور يحتفظ بها داخل مركبته، وسدد ضربات قاتلة إلى رأس السائق الذي انهارت قواه وسقط بلا حراك أمام مقود سيارته، ووجد المتهم بغيته وأخذ مبلغ 300 ريال وهاتفا من جيب ضحيته، وتوارى بين أزقة وزحام الحي الجنوبي، فيما بقي السائق المغدور مغشيا عليه داخل سيارته، ولما استفاق قليلا، هبط بصعوبة من مركبته وسار خطوات قبل أن يسقط بلا حراك في غيبوبة عميقة على بعد أمتار من السيارة.

جثة في بطانية

وفي حالة ثالثة عثر على جثة سيدة من جنسية شرق آسيوية ملفوفة ببطانية وملقاة قرب حاوية للنفايات شمال حديقة الأمير ماجد في حي الربوة في جدة، وباشرت الجهات الأمنية الموقع الذي تم تطويقه بشريط أمني وجرى استدعاء الأدلة الجنائية، حيث تم رفع البصمات والآثار الموجودة على الجثة والمتعلقات المحيطة بها، كما استدعي الطبيب الشرعي الذي كشف على الجثة تمهيداً لتحديد أسباب الوفاة ومدتها وإصدار تقرير بذلك، في حين أوضح الناطق الإعلامي في شرطة جدة أنه لا يستبعد أن تكون الحادثة نتاجا طبيعيا لسلوك بعض المتخلفين الذين يعمدون إلى رمي جثث موتاهم هرباً من المسؤولية.

ملايين الوافدين

وفي رؤية في ذات الاتجاه لتشخيص الأسباب المؤدية للجرائم أشار أستاذ علم الجريمة في جامعة القصيم المشرف على مركز ابن سعدي للبحوث في الجمعية الصالحية في عنيزة الدكتور يوسف أحمد الرميح إلى تواجد الوافدين داخل المملكة غالبيتهم عمالة غير ماهرة، قد جاءوا من بيئات فقيرة تتوافر على العنف والجريمة بأنواعها، فضلا عن التحضر والتغير الاجتماعي وانتشار الفضائيات التي تعلم الشباب الجريمة ومبادئها، لافتا إلى أن المدن الكبيرة هي الأكثر من حيث وقوع الجريمة من المدن الصغيرة، ذلك أن عوامل وقوع الجريمة من حيث عدد السكان في المدن الكبيرة واختلاف بيئات السكان فيها يسهل وقوع الجريمة، كما أن لكل بيئة مسبباتها وأسبابها، ففي البيئة الحضرية في المدن مثلا يكون النزاع على الأراضي والعقار ونحوه، وفي البادية يكون على الشرف وحماية العرض وغيرها من الأمور المتوارثة اجتماعيا.

التطور والحراك

ومن وجهة نظر الباحث في الشؤون النفسية والاجتماعية الدكتور أحمد سعيد الحريري عن ارتفاع معدلات الجريمة وتطورها أن اللافت للانتباه التطور الغريب في أنواع الجريمة (كماً وكيفاً)، موضحا هذه الملاحظة المهمة قائلا: إن البعض يعتقد أن ذلك يعود إلى انفلات أمني أو ضعف في الرقابة الأمنية وهذا بالطبع غير صحيح، لأن الحراك الاجتماعي والتطورات التي تطرأ على ثقافة المجتمع والتغيرات التي تحدث للأنساق والأنظمة الاجتماعية ضمن النسيج العام.. كل هذه العوامل كافية لوقوع جرائم جديدة لم تكن معهودة من قبل، وهذا ما يحدث في كل حقبة تاريخية وفي كل فترة زمنية فيما يسمى بـ(الجريمة المستجدة)، وهي التي لم تكن معهودة ولا يعرفها أحد، بل إن الحقيقة الثابتة التي يجب على الجميع تفهمها هي أن (الجريمة تسبق الوقاية) بمراحل أحيانا، لذلك يشير على الأنظمة والوسائل الأمنية أن تسعى دائما لتطوير تقنياتها وإجراءاتها للحد من الجريمة وليس منعها على الإطلاق، مشددا أنه من المستحيل منع الجريمة بأي حالٍ من الأحوال ولا يخلو أي مجتمع إنساني من وجود الجريمة، ففي الماضي كانت أكثر الجرائم شيوعا (السلب والنهب والسرقة والقتل في أصعب الأحوال)، ثم تطورت أنماط الجريمة إلى الجرائم الأخلاقية وجرائم المخدرات والاتجار بالممنوعات، واليوم ظهر نوع آخر من أنماط الجرائم تتمثل في الجرائم المعلوماتية والتقنية والاحتيالات المالية والابتزاز وغسيل الأموال وجرائم ذوي الياقات البيضاء وتجارة الأعضاء والاتجار بالبشر والأطفال واستغلال المهن وجرائم المرضى النفسيين، وضحايا الجريمة وذووهم هم من يدفع الثمن عبر العصور، وتظل الوقاية الأمنية في سعيٍ حثيث

ومار اثون دائم للحاق بالجريمة، ومع تطور التقنيات الأمنية في بعض دول العالم، إلا أنها أيضاً لم تمنع الجريمة، فبريطانيا أكثر دولة في العالم تستخدم أنظمة وكاميرات المراقبة وتتحدث بعض التقارير الصحافية أن المواطن أو المقيم هناك يتعرض للتصوير أكثر من مائة مرة في اليوم أثناء تنقلاته عبر وسائل المواصلات المختلفة، ومع ذلك لم تمنع هذه الوسائل حدوث الجريمة، بل ما زالت هناك جرائم تقع في بريطانيا بالغة التعقيد وشديدة العنف سواء جرائم الاعتداء على النفس أو جرائم الاعتداء على الحقوق الخاصة والعامة، ولكن فيما لو أن كل شخص اعتبر نفسه رجل أمن مقاوم للجريمة لما سمعنا عن كثير من الجرائم التي تحدث مثل: التستر والاستغلال والابتزاز والاحتيال المالي.. بمعنى آخر لأن تكون رجل أمن يجب أن تكون مواطناً صالحاً، ولأن تكون مواطناً صالحاً يجب أن تكون مسلماً حقيقياً بفعلك وسلوكك لا بأقوالك وشعاراتك فحسب، وإذا كنا نطالب بتطوير استخدام التقنيات الأمنية ككاميرات المراقبة وتقنيات التحقيق والسلامة المرورية والتقنيات الحيوية في معرفة الشخصية وسجلات المعلومات المحدثة والمتطورة ووسائل الاتصال المنضبطة، فإننا مطالبون بتطبيق ضوابطنا الاجتماعية المتمثلة في الدين والعرف والعادات والتقاليد المنطقية والتكافل والعقل الاجتماعي.

تركيبة سكانية

ومن منظور نفسي لأسباب الجريمة في الطائف يشير الأخصائي النفسي محمد عبد الله إلى العامل الجغرافي للمحافظة ونقص الأوكسجين إلى جانب طبيعتها واختلاف تركيبتها السكانية القبلية، ما يسهم في زيادة معدل الجريمة ويؤثر بشكل فاعل على نفسية الجاني ويسيطر عليه ويدفعه للانتقام بدافع السمعة والرياء وموقفه وموقف أسرته أمام القبيلة، وكذلك موقف قبيلته أمام القبائل الأخرى، ومن هنا يبرز تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية بما في ذلك شيوخ القبائل وأئمة المساجد والأعيان والمعلمين كل هؤلاء يجب تفعيل أدوارهم للتعاون مع الجهات المعنية في تقليص نسبة ومعدلات الجريمة، فيما يعزو الأخصائي النفسي فهد الشمري أسباب جرائم القتل إلى انتشار الأنماط السلوكية المنحرفة وضعف الوازع الديني وهناك القتل من أجل الثأر والقتل من أجل جلب منفعة غير مشروعة والقتل عبر الإرهاب وقتل الأبرياء، من أجل تحقيق هدف معين، وهناك القتل تحت وطأة أمراض نفسية أو إشباع غريزة أو استجابة لدافع خاطئ، وهناك من يرتكب جريمة القتل تحت وطأة الغضب الذي يصل بالحالة النفسية للقاتل إلى وضع يفقد التركيز على نفسه، مثل القتل في جرائم الشرف والعرض وكذلك القتل عقب مشاجرة يتأجج فيها نار الغضب حتى تصل بصاحبها إلى مرحلة يفقد معها السيطرة على نفسه وحواسه، وبالتالي ارتكابه جريمة القتل فضلا عن القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، غير أن الدكتورة آمال في جامعة الطائف ترى أن التركيبة السكانية في الطائف لا تختلف كثيرا عن غيرها من المدن، فهي مدينة فيها جميع الطبقات الاجتماعية ومعرضة لعدد من الظروف الاجتماعية، وخصوصا الجريمة بسبب قرب الطائف من مدينة مكة المكرمة وتوافد وهروب المتخلفين من الحج والعمرة لها، ما أدى إلى زيادة الجريمة خصوصاً من العمالة الوافدة، مشيرة إلى أن الجريمة بمفهومها العام في الأغلب ترتبط بالجوانب الاقتصادية مثل: الحاجة والتربية وانتشار المخدرات في أوساط الشباب، ما ساهم وبشكل كبير في زيادة الجريمة في المحافظة، فضلا عن الدفاع عن الملكيات الذي يدفع البعض إلى ارتكاب الجريمة دون ترتيب مسبق مؤكدة على أهمية دور مجالس الصلح ومجالس الأحياء في إنهاء هذه النزاعات.

نظرة سطحية

ومن منظور اجتماعي ينفي الباحث الاجتماعي في الطائف فايز الخالدي أن يكون لجرائم القتل علاقة بنطاق إقليمي أو قبلي معين، فهذه نظرة سطحية وقاصرة بالمفهوم الاجتماعي، فالجريمة بشكلها العام لها سببان رئيسيان هما الجهل والفقر، فالغبن الشديد الذي يحدث للإنسان ويضطره للقتل غير موجود في المملكة إلا في نطاق ضيق محدود، داعيا إلى وضع استراتيجية واضحة للقضاء على أسباب انتشار الجرائم، ومنها القتل بالتعاون مع إدارات التربية والتعليم والجامعات ومركز الحوار الوطني والدورات وورش العمل، التي تبصر المواطن بحقوقه وتبين له قوة النظام في المملكة، وتعوده على الحوار المباشر ومناقشة الخصم، كلها عوامل مساندة وقوية للحد وبشكل مباشر من جرائم القتل، في حين لا ينفي أخصائي علم الاجتماع عبد الرحمن العقيلي أن من أسباب الجرائم الموروثات القبلية التي ما زالت موجودة ولم نحسن التعامل معها كما يجب في مناهجنا التعليمية وفي ثقافتنا السائدة، ومع تقدم السنوات زادت عن حجمها ونمت بشكل كبير جدا، وأدت إلى مشاكل أمنية واجتماعية قد يكون القتل هو الأقسى والأشد ضراوة من نتائجها، مقترحا أن تتبنى إحدى الجامعات كرسيا بحثيا متخصصا لأبحاث جرائم القتل، ويتم دراستها بشكل مباشر، وتأخذ الأسباب والمسببات، ومن ثم تعرض على المختصين لوضع الحلول.

تفعيل أنظمة المرافعات

وللحد من الجريمة يدعو الكاتب والباحث حمّاد بن حامد السالمي إلى تطوير الإجراءات الأمنية في القبض والتحقيق والحكم والتنفيذ والجزائية وبدائل العقوبة وتطوير السجون؛ كي تصبح مؤسسات إصلاحية حقيقية تخرج بناة صالحين ولا

تفرخ أنواعا جديدة من المجرمين، مشيرا استخدام بصمة العين ونظام البصمة عموما كواقع مشاهد في المطارات والمنافذ الحدودية، وكذا استخدامات الحمض النووي في إثبات الوقائع والتحقيق وقرائن الإثبات، فضلا عن كاميرات المراقبة الأمنية والتطورات المتلاحقة في نظام المرور وبرامجه الجديدة، ولم يبق إلا أن تطور الأسرة أساليبها في التعامل مع أبنائها بعيدا عن التدليل المفرط أو القسوة الزائدة أو الإهمال المبالغ فيه.

الأسرة شريك أساسي لا غنى عنه في تطبيق مفهوم الأمن الشامل، وأن مسؤولية مكافحة الجريمة مناطة بالجميع أجهزة ومواطنين، وهو ما يؤكده أيضا مدير التربية والتعليم في الطائف محمد أبو راس الذي يرى أن المدرسة شريك أساسي في توعية المجتمع، ومن واقع هذه الشراكة بين المدرسة والمجتمع، فإن المدارس ملزمة بدور الإرشاد والتوجيه والإصلاح والتوعية في المجتمع عن طريق البرامج التربوية والبرامج الصيفية، وغيرها من البرامج التي تستهدف طلاب المدارس وتناقش معهم قضايا المجتمع كافة وتوعيتهم بشكل فاعل.

التوعية والتحذير

ودعا مدير شرطة القصيم سابقا اللواء متقاعد خالد بن عباس الطيب ـ الذي اعتبر ضعف الوازع الديني سببا دائما في جرائم القتل ـ إلى أهمية التوعية والتحذير من مخاطر امتلاك السلاح، وكذلك تدريب الشباب على ضبط النفس والتعامل مع أي خلاف بين المراهقين بأهمية قصوى، كما أن لكل طرف في المجتمع دورا مهما في التوعية.

في حين يؤكد المقدم فهد الهبدان الناطق الإعلامي في شرطة منطقة القصيم انخفاض جرائم القتل في منطقة القصيم خلال العام الماضي إلى أقل من المعدل الطبيعي بالنسبة لعدد السكان، نافيا أن تكون هناك علاقة مكانية أو زمنية لارتكاب جرائم القتل.

فيما يدعو مدير شرطة الطائف السابق عبد الإله العوفي إلى ضرورة تنفيذ العقاب والإسراع فيه وعدم تأجيله؛ لكي يرتدع الناس، حيث أن ذلك كافيا بالحد من الجرائم قبل وقوعها، ولا ينبغي أن يتأخر العقاب أكثر من 15 يوما، ويفصل ذلك بالقول: إن من أسباب تزايد معدلات الجريمة تباطؤ بعض الإجراءات القانونية من بعض الجهات والتساهل في تطبيق الأنظمة من البعض، إضافة إلى سرعة القبض على الجاني في وقت قياسي وتطبيق الإجراءات النظامية بشكل سريع ودون توقف وإحالة الجاني إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات وسرعة تنفيذ العقوبة، ما يساهم في الحد من الجريمة بشكل كبير.

الثقافات الوافدة

يؤكد عضو مجلس الشورى الدكتور سعيد المليص في تشخيصه للأسباب والدوافع المؤدية للجرائم، بداية اهتمام مجلس الشورى بمناقشة معدلات الجريمة، من خلال ما يقدمه الأعضاء بشكل يومي أو ما يرفع من تقارير من الجهات المعنية ذات الاختصاص، ويوصي المجلس من خلال نسب الجريمة على تفعيل سبل التعاون المشترك بين كافة الوزارات والمؤسسات للتكاتف حيال تقليص معدلات الجريمة، وهو ما يحرص عليه المجلس، مؤكدا متى ما تم تفعيل التفاعل المشترك بين القطاعات المختلفة، تقلصت نسبة الجريمة.

ويعزو المليص أسباب تزايد الجرائم إلى انفتاح المجتمع على المجتمعات الأخرى، مشيرا إلى أننا أصبحنا نسمع عن جرائم تنتشر بشكل كبير، بينما كانت بالأمس القريب من الجرائم الخارجية التي لم نتوقع أن تحدث بيننا في يوم من الأيام، وفي ظل تعدد مصادر الثقافات وانفتاح المجتمع والكم الكبير من الثقافات الذي يستقبله مجتمعنا، ويرى أن مؤسسات الدولة المختلفة تفتقد للعمل المشترك والموحد لحماية المجتمع ومجابهة تلك الثقافات، مشددا على ضرورة التركيز وتكثيف جهود كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية للعمل المشترك حيال ثقافات تعود علينا بمتغيرات ومستجدات، يجب أن نتفاعل معها بشكل مشترك وفاعل للحد من سلبياتها، مؤكدا أن أكثر العوامل المؤثرة في تزايد معدلات الجريمة بسبب الثقافات المختلفة يعود إلى غياب القدوة الصالحة حاليا في كافة القطاعات، فقد غابت القدوة الصالحة عن المدرسة وغابت عن الإدارة وعن الحي والمنزل، ومع هذا الغياب زادت فرص التعلم المفتوح، فليست المدرسة وحدها التي تعلم، ولكن هناك مصادر أخرى كالتلفاز ومختلف وسائل انتقال المعلومات، حيث أصبح الشاب يتلقى العديد من المعلومات السلبية والإيجابية ويتعامل معها في غياب من يتولى تنقية تلك المعلومات وبلورتها، وهو ما تسبب في ظهور جرائم كنا نراها ونسمع عنها في مجتمعات أخرى، ومع مرور الوقت وتداخل الثقافات بدأ المجتمع يتدرج في قبول وكسر المسلمات التي لم يكن يتوقع أن تخالف مسلماته حتى أصبح مجتمعنا يحوي ما هو أسوأ من تلك القضايا، التي كنا نستنكر حدوثها في مجتمعنا، ولكنها حدثت في ظل غياب القدوة الصالحة والتنقيح الذي يوازي حجم الثقافات الوافدة من الخارج، وغياب التكاتف الاجتماعي والتناصح والتوجيه والإرشاد الاجتماعي، وتكاتف المؤسسات الحكومية ضد تيار الثقافات الوافدة الذي كان له أثره السلبي على المجتمع.

الواقعة أشعلت المنتديات والمجالس في الرياض

شاب يقتل شقيقتيه غيرة وشكا

المصدر: جريدة عكاظ(الجمعة 1430/08/16 هـ 07 أغسطس 2009 م العدد : 2973
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090807/Con20090807297066.htm

منصور الشهري ـ الرياض

جريمة شاب في العشرين أقدم على قتل شقيقتيه لدى خروجهما من مؤسسة رعاية الفتيات في حي المربع وسط الرياض، أمام والده وشقيقه الأكبر، أصبحت حديث المجالس والمنتديات وشغلت مساحات كبيرة في المواقع والمنتديات.

وتكشفت أبعاد الجريمة مع إيقاف الشقيقتين في مؤسسة رعاية الفتيات وبعد أن سمحت لهما هيئة التحقيق والإدعاء العام بالخروج بموجب مذكرة إطلاق سراحهما والإذن لوالدهما باستلامهما.

ووفق مذكرة الإطلاق توجه والد الفتاتين بصحبة ابنه الأكبر إلى مؤسسة دار رعاية الفتيات في المربع ظهر ذاك اليوم، وأثناء ذلك كان ابنه البالغ من العمر 20 عاما يتبعهما دون علمهما وعند خروجهما وتوجههما لسيارتهما، تهجم على شقيقتيه بإشهاره مسدسا باتجاه شقيقته الأولى وكانت طلقة واحدة استقرت في رأسها كافية لقتلها، فيما أطلق ثلاث طلقات على شقيقته الأخرى أردتها قتيلة.

وأقدم الجاني على فعلته أمام أعين والده وشقيقه الأكبر، ما تسبب في صدمتهما ثم وضع السلاح المستخدم بجانب جثتي شقيقتيه اللتين غرقتا في دمائهما ليتوجه بعدها إلى حراسات بوابة مؤسسات رعاية الفتيات، ليسلم نفسه لرجال الأمن دون مقاومة، حيث تم التحفظ عليه حتى وصول الجهات الأمنية وفرق التحقيق إلى موقع الجريمة.

أمام القاضي

حول تفاصيل وسيناريو الجريمة أوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الرياض بالنيابة الرائد عبد الرحمن الجغيمان أن مركز شرطة المربع تبلغ من حراسات مؤسسة رعاية الفتيات عن قيام شخص يبلغ من العمر 20 عاما بقتل شقيقتيه أثناء خروجهما من مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض، بعد أن استلمهما والدهما بموجب مذكرة إطلاق سراح من هيئة التحقيق والإدعاء العام، مشيرا إلى أن الجاني كان بانتظارهما أثناء خروجهما من البوابة حيث قد لحق بسيارة والده.

وأشار الجغيمان أن الجاني أطلق على شقيقته الأولى طلقة واحدة استقرت مباشرة في رأسها وأدت إلى وفاتها على الفور، فيما أصاب الأخرى بثلاثة أعيرة نارية أدت إلى مقتلها أيضا، ثم ألقى السلاح إلى جوارهما بعد أن تولى أفراد حراسات مؤسسة رعاية الفتيات السيطرة عليه وضبطه والتحفظ عليه، لافتا أن خبراء الأدلة الجنائية الذين باشروا الحادث وجدوا جثتي الفتاتين على الأرض والمسدس المستخدم في الجريمة إلى جوارهما، مع سبعة أظرف فارغة في مسرح الجريمة، فيما تم إيداع جثتي الفتاتين ثلاجة مجمع الملك سعود الطبي، وسلمت القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق بحكم الاختصاص، مؤكدا أنه تم تصديق اعترافات الجاني قاتل شقيقتيه شرعا في المحكمة الشرعية.

وقد شهد الحادث تجمهر أعداد كبيرة من المارة بسبب قرب موقع مؤسسة دار رعاية الفتيات من مرور المربع ومكتب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث تفاجأ عدد من المراجعين في تلك الدوائر بمنظر الجريمة وبشاعتها، حيث ذكر شاهد عيان لـ«عكاظ» أن الحادثة بدأت بعد أن قدم والد الفتاتين لدار الفتيات ويصاحبه ابنه الأكبر لإخراجهما، حيث تم إنهاء إجراءاتهما الرسمية وعند خروجهما من البوابة الرسمية للدار، تتبعهما شقيقهما الأصغر حتى نهاية سور مبنى الدار، وبدأ في إطلاق الأعيرة النارية، وبعد أن قتل شقيقتيه وضع السلاح بجانبهما.

الغيلة حكمه القصاص

وأوضح لـ«عكاظ» رئيس محكمة الخفجي الشيخ عثمان الخضير أن قتل الشاب (الجاني) شقيقتيه وهما على غفلة يعتبر غيلة وعلى غرة، وهنا تنظر المحكمة فيه القضية وبتمحيص على نتائج التحقيقات وتحكم بها وترفع إلى ولي الأمر،

مشيرا أن قتل الغيلة حكمه القصاص وهو يعد الحق العام، حتى إذا تنازلت أسرة الشاب عن حقها الخاص، مضيفا أن الحكم في مثل هذه القضايا لابد النظر في جميع التحقيقات والدوافع وأسباب القتل.

الشريعة هي الحكم

وتقول المحامية حياة العياش إنه لا يوجد نظام جنائي مكتوب في المملكة، حيث أن الشريعة الإسلامية هي الحكم في مثل هذه القضايا شرعا قال تعالى: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» والحق هنا وجوب قيام قرينة تنفي الاشتباه وتثبت الفعل المحرم الذي يبرر إقامة حدود الله على فاعلها، ومما سبق ذكره نجد أن تداعيات هذه القضيه قامت على أساس الظن والشك وغيرة الأخ، والتساؤل حول وجود مبرر وأساس شرعي للأخ لقتله أختيه.

وأبانت العياش كون الغيرة أو الشك كانت المحرك لإرتكاب الجريمة، فإن الشريعة الإسلامية شددت في جوانب كثيرة وجوب البينة والتبين وإثبات التلبس للوقوف حول مسببات قيام حدود الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم» وحيث أن ملابسات القضية قامت على الشك، وعدم الوقوف والتبين لماهية أسباب إيقاف رجال الحسبة للأختين، مضيفة أن القضية لم تقم على ظرف التلبس أو رؤية العين الذي يبرر الدفاع عن الشرف وانتهاك العرض الأمر الذي قد يساهم إلى حد ما في تبرير القتل أو تخفيف عقوبته، وإن كانت حدود الله يجب أن تقام بيد من تقرر لهم ذلك شرعا وهم ولاة الأمر. بعد وقوفهم على ملابسات القضية والذين هم أنفسهم قاموا بالإفراج عن الأختين حسبما تبين من ملابسات القضية وما ذكر من قبل الناطق الرسمي بالقضيه الذي أفرج عن الفتاتين لحين إثبات الإدانة أو التبرئة للأخوات).

وأضافت في هذه القضية قام الأخ بجريمة القتل دون وجود سبب أو مبرر شرعي (كثبوت الفعل المحرم أو انتفاء الاشتباه بعدم القيام به أو الإقرار به) فكان المحرك الوحيد والسبب الذي دعاه للقتل هو الاشتباه والظن والتوهم، دون تحريه أو تأكده من فعل أختيه إن كان موجبا للقتل أم لا، بذلك يكون قيامه بقتله أخوته قتل غيلة وخفية وعمدا بحضوره مكان الجريمة ومعه أداة الجريمة بنية القتل.

تخطي الحادثة

وعن الدوافع النفسية لقيام شاب بقتل شقيقتيه قال الأخصائي النفسي الإكلينيكي وليد الزهراني: أرى أنه من الممكن أن يكون هذا الشاب قد تعرض لضغوط اجتماعية وبدأ يشعر بمشاعر نفسية سيئة، حيث يبدأ يظن ويشك أن المجتمع ينظر له نظرة عكسية، وأنه يجب أن ينتقم لنفسه ولسمعته.

أما السبب الثاني فقد يكون الشاب مختلا عقليا بسبب مرض ذهاني كانفصام الشخصية الذي يدفع الشخص للتخيلات والأوهام النفسية التي ينتج عنها تصرفات سلبية كالقتل والدخول في عالم الخيالات السلبية. وأبان أن التأثير النفسي على أسرة الشاب والشقيقتين جدا مؤثر على نفسية الأسرة وتمثل صدمة نفسية كبيرة وسيئة، حيث أنهم فقدوا ثلاثة من أبنائهم (الشاب والضحيتين).

دار رعاية الفتيات

يذكر أن مؤسسات دار رعاية الفتيات تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي وتقوية الوازع الديني للفتيات اللاتي يتعرضن لظروف اجتماعية ونفسية قاهرة أجبرتهن على التعثر، والعمل لتحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات اللاتي يحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة، وكذلك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهن عن 30 عاما.

وتعتمد تلك المؤسسات في خططها على البرامج العلاجية وتنظم للملتحقات بها عددا من البرامج الهادفة والأنشطة الموجهة والمناسبة لخصوصيتهن، لمقابلة احتياجاتهن وتعديل سلوكهن للأفضل وتحقيق التكيف السليم، حيث تأتي برامج مؤسسات رعاية الفتيات بمثابة خط دفاع اجتماعي أولي لحماية بعض الفتيات والنسوة اللاتي وجدن العثرات في طريقهن، وإعادتهن إلى جادة الصواب.

سارة مريضة الإيدز: لن أتوسل دموعكم الحارة ولا دعوات بعضكم الباردة

وزير الشؤون الاجتماعية تمنى حضور تخرجها وزفافها بعد كلمتها في حفل افتتاح الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 شعبان 1430 - 6 أغسطس 2009 العدد 3233 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3233&id=113026&groupID=0

جدة: علي مطير

أجبرت طفلة صغيرة "مقنعة الوجه" مساء أول من أمس وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين على طلب كلمة "مرتجلة" لم تكن معدة في برنامج حفل افتتاح الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز. الوزير السعودي، بدا متأثرا من كلمة الطفلة سارة وتمنى أن يأتي اليوم الذي يحضر فيه حفل زفافها وتخريجها.

سارة، الطفلة التي كانت كتبت رسالة قبل ثلاثة أعوام، لقيادات رفيعة المستوى، حلمت فيها بأشياء صغيرة، من بينها تلفزيون ملون لتشاهد الرسوم المتحركة، عادت لتلقي رسالة موجعة نيابة عن مرضى الإيدز، تحدثت فيها عن معاناتهم، وأملها أن تكون صحفية تكتب بالقلم والألم.

وقالت سارة "لن أقف اليوم لأتوسل دموعكم الحارة، ولا دعوات بعضكم الباردة.. أقف أمامكم الليلة وفي عينيّ تعبر ألف دمعة ذكرى، وألف طابور من الحكايات المؤلمة ورائحة المستشفيات والموت". وأضافت "منذ طفولتي وهذا المرض يتجول في شراييني ومعه تتجول نظرات زميلاتي ومجتمعي لي وكأني كائن غريب لا يصح الاقتراب منه".

الحفل الذي حظي باهتمام حكومي كبير، بحضور محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد، ووزير الشؤون الاجتماعية، وقيادات صحية، لم يحظ في المقابل بحضور من أصحاب المشالح في القطاع الخاص، رغم أن الغرفة التجارية الصناعية احتضنت المناسبة ووجهت دعوات بالحضور والمشاركة.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، أن نحو 250 خطابا رسميا، وجهت لرجال وسيدات أعمال قبل الاحتفالية للدعم والتبرع، غير أن حجم التبرعات لم يتجاوز سقف 20 ألف ريال تبرعت بها إحدى شركات الأدوية.

أجبرت طفلة صغيرة، "مقنعة الوجه"، مساء أمس الأول، وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، على طلب كلمة "مرتجلة" لم تكن معدة في برنامج حفل افتتاح الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز.

الوزير السعودي، بدا متأثرا من كلمة الطفلة سارة، وهو الاسم الحركي لها، منذ أصيبت بمرض نقص المناعة المكتسبة"الإيدز" قبل أكثر من 7 أعوام، وتمنى أن يأتي اليوم الذي يحضر فيها حفل زفافها وتخريجها.

سارة، الطفلة التي كانت كتبت رسالة قبل ثلاثة أعوام، لقيادات رفيعة المستوى، حلمت فيها بأشياء صغيرة، من بينها تلفزيون ملون لتشاهد الرسوم المتحركة، عادت مساء أول من أمس، لتلقي رسالة موجعة نيابة عن مرضى الإيدز، تحدثت فيها عن معاناتهم، وأملها في أن تكون صحفية تكتب بالقلم والألم.

وقالت سارة، التي قدمت بصحبة أسرتها، وظلت صامدة طوال 5 دقائق وهي تلقي خطابها، أمام جمع كبير من المهتمين والمهتمات "لن أقف اليوم لأتوسل دموعكم الحارة، ولا دعوات بعضكم الباردة.. أقف أمامكم الليلة وفي عينيّ تعبر ألف دمعة ذكرى، وألف طابور من الحكايات المؤلمة ورائحة المستشفيات والموت".

وأضافت "منذ ما يقارب 3000 آلاف يوم زرع المرض وجوده في جسدي، في الوقت الذي كنت أحلم فيه بالألعاب والحلوى صرت أحلم بالأدوية والشفاء ولو لأيام.. منذ طفولتي وهذا المرض يتجول في شراييني ومعه تتجول نظرات زميلاتي ومجتمعي لي وكأني كائن غريب لا يصح الاقتراب منه".

الحفل الذي حظي باهتمام حكومي كبير، بحضور محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد، ووزير الشؤون الاجتماعية، وقيادات صحية، لم يحظ في المقابل بحضور من أصحاب المشالح في القطاع الخاص، رغم أن الغرفة التجارية الصناعية، احتضنت المناسبة، ووجهت دعوات بالحضور والمشاركة. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، أن نحو 250 خطابا رسميا، وجهت لرجال وسيدات أعمال قبل الاحتفالية، للدعم والتبرع، غير أن حجم التبرعات لم يتجاوز سقف 20 ألف ريال تبرعت بها إحدى شركات الأدوية، وهو ما بدا واضحا عندما كرمت الجمعية جهة خاصة وحيدة، هي شركة "تمر"التي تسلمت درعا تكريمية من محافظ جدة. ولخصت الطفلة سارة، في كلمتها ما يبدو حلما بعيدا أمام حالة الإحباط التي أصابت موظفي الجمعية، من حجم التبرعات، إذ عاد صندوق التبرعات خاويا على عروشه، رغم أن الجمعية استعدت بتخصيص محاسبة في موقع الاحتفالية، ونماذج للتبرعات، النقدية، والعينية. فيما تحلق سارة كالفراشات في أحلامها البيضاء" اليوم أصحو لأتصفح وجهي في المرآة ثم أشحن نفسي بطاقة كبيرة من الصبر لأواجه مصيري، وأظل أحلم حلما واحدا، أن تأتي اللحظة التي أنتصر فيها نهائيا على المرض ووقتها فقط سأفرح كالأطفال، وأوزع الكعك والحلوى وأناشيد العيد". وكانت الحملة الدولية لمكافحة الإيدز قد شددت في مشاركتها أول من أمس على التوعية كاستراتيجية عالمية، وحق المريض في الحصول على الدواء والرعاية. وأثنت على خبرة القائمين على الجمعية في مسايرة أنماط وأشكال العلاج والدعم دوليا.

المفتي يطالب رجال الهيئة بتقصي الحقائق قبل القبض على أي شخص

أوصاهم بالحلم على العصاة إذا سفهوا على الآمر بالمعروف

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 شعبان 1430 - 6 أغسطس 2009 العدد 3233 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3233&id=112973&groupID=0

مكة المكرمة: محمد الجابر

أوصى المفتي العام الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ رجال الهيئة بالحلم على العصاة إذا سفهوا على الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر . وطالبهم بتجنب الإقدام على أمر يغلب أنه خلاف الواقع، وحثهم على تقصي الحقائق قبل القبض على أي شخص حتى يجدوا الدليل القوي والقرائن الثابتة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع المفتي أول من أمس برئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الشيخ أحمد بن قاسم الغامدي ورئيس الهيئة بمكة المكرمة الشيخ عبدالرحمن بن حمد الدعيلج وأعضاء منسوبي الهيئة بمكة المكرمة بمقر الهيئة بحي الروضة.

وقال المفتي "أوصي الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر بالحلم على العصاة إذا سفهوا عليه أو جهلوا عليه لأن مراد الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر الخير للجميع".

وأكد على رجال الحسبة النهوض بمسؤوليتهم وأن تكون رسالتهم رسالة خير وإصلاح، وأن تكون يدهم يدا واحدة، وأن تكون صلتهم برؤسائهم صلة قوية حتى تنطلق الأمور إلى الخير والهدى وتقبل النقد الهادف والتعاون مع قائله، أما النقد غير الوجيه فالإجابة عنه بالحق وإيضاح الطريق المستقيم.

وشدد على أن رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابد أن يكونوا على مستوى من الأخلاق والفهم والوعي والإدراك والحرص على إصلاح المجتمع والنظر في أموره والتواجد في كل ميادين الحياة لأنهم رجال خير ورجال حسبة وأهل رحمة وإحسان بالخلق، لأن الخلق بحاجة إلى من يهديهم وينقذهم من سبيل الغواية ويدلهم على الصراط المستقيم .

وشدد آل الشيخ على أن المرأة المتزوجة المقبوض عليها في خلوة غير شرعية مع أجنبي لا يمكن أن يتم الستر عليها أو الكشف عن هويتها إجمالا، وأوضح أن ذلك يتوقف على نوع كل قضية، فلكل قضية ملابساتها ويجب على رجال الحسبة أن يتصرفوا مع الواقعة بحسب ظروفها.

وطالب رجال الحسبة بعدم تناول أعراض الناس في المجالس وعدم الحديث عما يصادفهم في المجالس للناس، مشيرا إلى أنه يراد من رجال الحسبة أن يكونوا في الميدان دائما سواء من حيث الأمر والنهي، ومن حيث المشاركة في الأمور كلها، حتى يكونوا جزءاً من المجتمع، يتحسسون مشاكله، ويكونوا مصدرا للإصلاح بين الناس، وإقامة القيم والأخلاق كما يراد منهم أن يكونوا متواجدين في الملتقيات العامة، ليكون صوتهم مسموعا، وكلمتهم مؤثرة، وتوجيههم سليما وخلقهم مستقيما، وأن يكونوا متواجدين في إعلامنا ومنتدياتنا ومجتمعنا ومجتمعات الشباب والحدائق العامة، ومنتديات شبابنا لأن هذه المنتديات إذا لم يكن عندها رجال الحسبة يأمرون وينهون ويوجهون فإن ذلك سيكون له أثر سيء.

وأبان أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمان للأمة من عذاب الله، مشيرا إلى أن المملكة التي جعلها الله مهوى أفئدة المسلمين وتضم في أرضها الحرمين الشريفين وقادتها حكام الشريعة آمرون بالمعروف ناهون عن المنكر قد أولوا هذا الجهاز حق العناية وقاموا به خير قيام، وجعلوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساس الحكم الذي يعد رسالة الإسلام.

وحول زيارة كثير من المعتمرين للأماكن الأثرية في مكة وتصرفاتهم بالتبرك، قال "يجب نصحهم وتذكيرهم وتقديم الكتيبات والأشرطة لهم واستحداث مراكز للهيئة في تلك المواقع لتقديم النصح والإرشاد".

عطل التكييف يزيد معاناة مرضى مستشفى الملك خالد في نجران

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/08/15 هـ 06 أغسطس 2009 م العدد : 2972
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090806/Con20090806296751.htm

علي حفول ـ نجران

اعترف مدير العلاقات العامة والإعلام في صحة نجران بالنيابة محسن علي الربيعان بوجود مشكلة في تكييف مستشفى الملك خالد في نجران، مرجعا ذلك إلى وصول الأحمال للحد الأقصى خلال الصيف وانقطاع التيار العمومي المتكرر وفترات الصيانة الدورية، مؤكدا لـ «عكاظ» أنه سيتم تلافي ذلك من خلال تطوير البنية التحتية للمستشفى والمعتمد لها مبالغ في الميزانية. وعبر مرضى في المستشفى ومرافقوهم عن تضررهم من عطل التكييف في ظل الحرارة الشديدة ما دفعهم لاستخدام وسائل يدوية للتبريد أو إحضار مراوح بمعرفتهم للتقليل من تأثيرات شدة الحرارة. ويؤكد المريضان (ع. ص) 50 عاما و (ح . ع) 13 عاما أن عطل المكيفات مستمر منذ أكثر من شهر أو ربما أشهر، حيث تم تنويمهما في قسم المسالك البولية ومنذ دخولهما والمكيفات لا تعمل. ويضيف المسن (م .ع) 70عاما إنه يعاني من حصى في الكلية وتم تنويمه في المستشفى مرتين خلال شهر، غير أن معاناته وغيره من المرضى مستمرة بسبب تعطل المكيفات، متطلعا إلى إيجاد الحل السريع وإصلاح التكييف، ولفت إلى أن تعطل التكييف يضره نفسيا وبدنيا خاصة وأن زيارات أقاربه له في المستشفى لا تتعدى دقائق معدودة وبعدها يهربون من شدة الحرارة. ويعبر ناجي علي الذي يزور أحد أقاربه المريض والمنوم في المستشفى عن استيائه من الحالة التي وصل إليها قريبه من شدة الحرارة وعطل التكييف، مؤكدا أن قريبه يلح عليه لإخراجه رغم معاناته المرضية بالنظر لأن شدة الحرارة تجعله لا ينام.

عاملات سعوديات في المنازل

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 شعبان 1430 - 8 أغسطس 2009 العدد 3235 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3235&id=13484&Rname=81

مازن عبد الرزاق بليله

في أمريكا، وفي الولاية التي يدرس بها ابني، وقف عدد من الشباب بخراطيم الماء، والصابون، وخرق المسح، يغسلون السيارات، وسألت ابني من هؤلاء؟ قال لي هم من زملائه الأمريكيين بالجامعة، خصصوا نهاية الأسبوع لغسل السيارات لتوفير بعض النقود لاحتياجاتهم، وفي مدينة أخرى أدفع لابنتي مساعدة مالية لإحضار مربية أمريكية لأطفالها، في وقت انشغالها في دراستها بالجامعة، وفي إحصائية وزارة العمل المعلنة، بلغ عدد تأشيرات العمالة المستقدمة بالمملكة، مليون وسبعمائة ألف، منهم نصف مليون فقط للعمالة المنزلية، بمعنى أن هناك نصف مليون وظيفة مفتوحة للعمالة المنزلية بدلا من العمالة المستقدمة، وهذا الرقم في زيادة، لتزايد عدد السكان المستمر، ولأن المملكة، ودول الخليج بشكل عام، ما زالت تشكل واحدة من أفضل بيئات جذب العمالة الأجنبية من دول العالم الثالث، مما يعني أن فرص العمل في المهن المنزلية ستظل مفتوحة لسنوات قادمة.ا يعني هذا أن علينا فورا توفير 500 ألف شاب وفتاة سعوديين ليعملوا في منازلنا بدلا منهم، فاحتياجاتنا في المهن الأخرى الفنية والإدارية والمتوسطة والعليا، ما زال كبيرا، ولكن يعني أن من يحتاج أن يتقدم إلى العمل في هذه المهن، ومن يصلح لهذه المهن، سوف يجد سوقا رحبة، ورائجة، ومطلوبة، وعندما تتم موافقة صاحب البيت أو ربة البيت، على تشغيل سعوديين في هذه المهن، فذلك، يعني أن المجتمع أصبح أكثر وعيا ونضجا، وأكثر استقلالية، في تلبية احتياجاته الوظيفية من الداخل، وأن الباحثين عن عمل لن يجدوا صعوبة في التوظيف برواتب مجزية داخل المنازل.وتصديقا لهده الفرضية الاقتصادية السعيدة، طالعتنا الأخبار الأسبوع الماضي، أن هناك جهات توظيف بدأت في توظيف فتيات سعوديات في مهن العمالة المنزلية، وهي مهن شريفة، ومحترمة، وتسد لقمة العيش، لمن يحتاج إليها، وهو عمل إن لم تقم به فتياتنا فسوف نضطر لاستقدام آخريات من الخارج، وهو كسر لحاجز نفسي للعمل لدى الغير، والشيء بالشيء يذكر، إن شبابنا يمكن أن يعملوا سائقين، وفي حراسة الأمن، وقيادة التاكسي، والبيع بالتجزئة، وخدمة المطاعم، وحتى ينجح الشباب والفتيات في الأعمال المنزلية، وفي خدمة العلائات التي تحتاج لخدماتهم، وحتى تنضج التجربة، نحتاج لشروط، من أهمها العامل النفسي للطرفين، فمن جانب الشاب أو الفتاة، يجب أن نفهم أن العمل ليس عيبا، إنما العيب الجلوس عالة على المجتمع بلا عمل، والعمل الشريف تشريف للإنسان، والبطالة استهلاك لثروات لا تعود، والعيب والعار في الخطيئة، وفي اي عمل باطل وفي تضييع الوقت والحياة بلا إنتاج، لكن العمل الشريف تكريم لمكانة الإنسان، وأن عليهم أن يراعوا حرمات وخصوصية وممتلكات من يوظفونهم، فالبيوت أسرار، ومن جانب أهل الدار، يجب أن يفهموا ويقدروا أن العامل المستخدم ليس مهانا، ليس عبدا وليست جارية، وليسا أقل شأنا من صاحب العمل أو صاحبة العمل، فهو أو هي إنسان سوي، له حياته وطموحاته، وله فضله، ويحاسب على العمل فقط، عند التقصير، وبأدب، وقد يكون أفضل لدى المجتمع لأنه يكسب أو تسكب معيشتها بعمل مفيد منتج يسد ثغرة الاستقدام الجائر بما يخدم مصالح وأمن الوطن على المدى البعيد.الرهبة من العمل للغير، أو العمل في المهن البسيطة، أو في مهن العمالة المنزلية والسائقين، هي محض وهم لا أساس له من الصحة، فكل شباب العالم، وكل فتيات العالم، وخصوصا العالم الصناعي، والعالم الأول المتحضر، أو حتى العالم النامي الذي بدأ يتحضر بقوة وبسرعة، الجميع يعمل، وكل مهنة هي عمل شريف، واقتصاد قوي ومتحرر، والسعوديون ليس لهم استثناء متميز في عدم الخوض في هذه المهن، ولو كان الترفع عن هده المهن سوف يجعلنا نسبق الأمم المتقدمة، ونحوز على الترتيب الأول في التقدم الاقتصادي، لكانت عملت ذلك كل الأمم، لكنه للأسف يؤخر ولا يقدم، وللأسف هو تميز سلبي، لأننا بذلك نعطل قوى داخلية، ونضيع فرص تدوير الثروات الوطنية داخل البلاد، وندعي أننا الأفضل. عندما نكسر الحاجز النفسي، ونتوسع في العمالة المنزلية السعودية، يجب أن تضبط هذه العلاقة بقانون العمل السعودي، الذي يحفظ حقوق الطرفين، وخصوصا فيما يخص عدد ساعات العمل، والتوصيف الوظيفي، لتحديد نوعية الأعمال التي يجب أن تغطى في العقد، وربما تحديد الراتب، وساعات العمل الإضافي، والتأمين الطبي، ونجاح هذه العلاقة نجاح للمجتمع، ونجاح لاقتصادنا الوطني، ونجاح لوزارة العمل، وقبل كل شيء نجاح لشجاعة وإرادة الشباب السعودي.

المحكمة الإدارية تتسلم طعن المعلمات والمعلمين ضد"التربية"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/08/15 هـ 06 أغسطس 2009 م العدد : 2972
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090806/Con20090806296751.htm

عبد الله الغامدي ـ الرياض

تسلمت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة أمس الأول مذكرات الطعن المقدمة من المعلمات والمعلمين على حكم طلبهم للدرجة الوظيفية المقابلة لعدد سنوات خدمتهم، وكذلك الحكم برفض طلب صرف الفروقات المادية ضد وزارة التربية والتعليم. وأوضح محامي المعلمات والمعلمين أحمد المالكي أن مذكرات الاعتراض تضمنت بيان حقيقة المطالبة والنصوص القانونية التي تسند مطالبة المعلمات والمعلمين في دعواهم للدرجة الوظيفية وصرف الفروقات وتوضيح الموقف القانوني الذي يبين عدم صحة تطبيق المادة 18 من نظام الخدمة المدنية والمتعلق بطلب الدرجة الوظيفية.

وأفاد المالكي أن المذكرات تضمنت الرد على الأسباب التي استندت إليها المحكمة في إصدارها للحكم، ومن أهمها ما توصلت إليه المحكمة من اجتهادات مضمونة بأن المعلمات والمعلمات ليس لهم أي سند نظامي في مطالبة الدرجة الوظيفية، رغم إقرار وزارة التربية بأحقيتهم فيها مقابلة لعدد سنوات خدمتهم، وذلك بناء على برقية وزارة التربية والتعليم في العاشر من محرم الماضي والتي تضمنت تسكين كل معلمة ومعلم على الدرجة التي تساوي خدمته على لائحة الوظائف التعليمية، بمعنى أن الذي لديه خدمة ست سنوات يسكن الدرجة السادسة من المستوى المستحق. وأكد المحامي أن المعلمات والمعلمين سيتقدمون بطلب رسمي السبت المقبل إلى وزير التربية والتعليم لعرض موضوع الدرجة الوظيفية والفروقات المادية.

سجون القصيم تستعد لتطبيق اليوم العائلي للنزيل

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 16 شعبان 1430هـ - 7 أغسطس 2009م - العدد 15019
http://www.alriyadh.com/2009/08/07/article450348.html

بريدة – تركي العوفي:

أوشكت سجون منطقة القصيم على الانتهاء من إنشاء الوحدات السكنية المخصصة لبرنامج اليوم العائلي للسجين والذي سيطبق لأول مرة في سجن بريدة العام وهو البرنامج الذي يستطيع السجين من خلاله الالتقاء بزوجته وأولاده يوماً كاملاً في مكان مهيأ لاستقبالهم وقضاء أوقات ممتعة معهم تسودها الراحة والاطمئنان.

ويعتبر برنامج اليوم العائلي للسجين الذي طبق في بعض السجون بالمملكة من البرامج الإنسانية الهادفة التي تسعى إدارات السجون الأخرى لتطبيقها وذلك من أجل تهذيب السجين وإصلاحه والحفاظ على أسرته من التشرد والضياع وتحويل السجون من دور للعقوبة إلى دور إصلاح.

التحقيق في خطأ طبي هدد حياة شاب بعد عملية زائدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/08/15 هـ 06 أغسطس 2009 م العدد : 2972
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090806/Con20090806296734.htm

سامي المغامسي ـ المدينة المنورة

قررت الشؤون الصحية في المدينة المنورة تشكيل لجنة للتحقيق في شكوى خطأ طبي ضد طبيب مقيم عربي يعمل في مستشفى أحد تسبب في تهديد حياة شاب أثناء عملية الزائدة. وتضمن توجيه مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة بالنيابة الدكتور محمد بن حبيب الرحمن عبد الله حبيب إعداد تقرير فني متكامل بالقضية وإحالته إلى الجهات المختصة ومعاقبة الطبيب حال ثبوت الخطأ.

وتفيد الشكوى المقدمة ضد الطبيب بأنه قطع بالخطأ جزءا من الأمعاء أثناء إجراء عملية الزائدة للشاب أحمد عبد الله المفزي الجهني ما تسبب في مضاعفات خطيرة وكاد أن يفقد حياته.

ويشير والد الشاب في شكواه إلى أن حالة ابنه الصحية تدهورت بعد خروجه من المستشفى بعد إجراء العملية وحدثت مضاعفات تتمثل في انتفاخ في البطن واستفراغ وإسهال، وتم نقله إلى مستشفى خاص غير أنه رفض استقبال الحالة طالبا إعادته لمستشفى أحد الذي أجرى العملية. وهناك قام الطبيب الذي أجرى العملية بالكشف عليه، مبينا أن هذه المضاعفات مجرد التهابات بعد العملية ولا يحتاج إلى التنويم.

ويتابع صاحب الشكوى، أنه خرج مرغما من المستشفى إلى مستشفى خاص، حيث استقبله مباشرة وطلب الطبيب إجراء عملية عاجلة لمعرفة أسباب الانتفاخ ليكتشف أن الطبيب الذي أجرى العملية في مستشفى أحد قطع جزءا من الأمعاء ما تسبب في إخراج جميع الفضلات من الأمعاء إلى البطن وكادت أن تتسبب في حدوث تسمم.

ويستطرد صاحب الشكوى، أن ما حدث كان إنقاذا لابنه في اللحظات الأخيرة، وهو حاليا في العناية المركزة وحالته الصحية مستقرة.

أمانة جدة" تفعّل دور المرأة وتسند خطة التوظيف النسائي لـ "أروى الأعمى"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 09 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/45691

جدة - «الحياة»

أصدر أمين محافظة جدة المهندس عادل بن محمد فقيه أمس قراراً في منح المرأة السعودية فرصة وضع خطة كاملة للنهوض بأدوار المرأة العاملة داخل أمانة جدة، إضافةً إلى منحها المكان الذي تستحق كامرأة مشاركة في تنمية وصنع المجتمع والبيئة التي تعيش فيها.

وجاء في حيثيات القرار الصادر إسناد إعداد خطة شاملة للتوظيف النسائي في الأمانة. للدكتورة أروى بنت يوسف الأعمى، وتغيير مسماها الوظيفي ليصبح مساعد الأمين - القسم النسائي- على أن ترتبط بها الإدارات النسائية كافة، كالمراقبة الصحية والمشاغل النسائية، وغيرها من الإدارات النسائية.

وأكد القرار أهمية استمرار الالتزام بالضوابط الشرعية، وبكل مانصت عليه التوجيهات المنظمة لعمل المرأة في الأجهزة الحكومية، بما في ذلك استمرار عمل الزميلات الموظفات بالأمانة في الأماكن المنفصلة المخصصة لهن بمدخل خارجي منفصل.

وأتى هذا القرار لتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 60 وتاريخ 1430/2/28هـ وتعميم وزير الشؤون البلدية والقروية رقم 43213 وتاريخ 1430/6/17هـ بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة وتنظيم عملها في السعودية إدارياً.

مؤجرون يستغلون قلة "العرض" لفرض شروط "تعجيزية"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 09 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/45779

الأحساء - محمد الرويشد

اتهم مستأجرون، مالكي شقق بـ«فرض شروط غريبة»، في عقود الاستئجار، مشيرين إلى ان بعضها «يُثير الدهشة والاستغراب»، ويجعل من المستأجر «أسيراً» لدى المؤجر، مطالبين بإيجاد «نظام مُوحد» لعقود الإيجار، توفر حقوق الطرفين وتمنع تعرض أحد الطرفين إلى «البخس».

وأصيب طلال عبد العظيم، بـ«الدهشة»، وهو يقرأ عقد الإيجار، الذي تسلمه من صاحب الشقة التي كان ينوي استئجارها، حين وجد بنداً «غريباً» يتصدر الشروط. ويقول: «اشترط حين أدق مسماراً، لتثبيت لوحة، أو ستارة، أو أي قطعة أثاث أخرى، فيلزمني العقد بعدم أخذها معي حين انتهاء العقد، لتبقى الشقة على حالها، ما يمنح المؤجر كامل الحق في التصرف في أي شيء وضعته على جدران الشقة».

دهشة عبد العظيم لم يكن سببها هذا الشرط «الغريب»، بل تعداه إلى أمر آخر «فرض المؤجر عليّ رقابة صارمة، فلو أغلق أحد أبنائي الباب بقوة من طريق الخطأ، يتصل بي، ليطلب عدم تكرار ذلك، وبلهجة المراقب. هنا أشعر بالاختناق، لأنني لا أعيش حياتي بحرية داخل الشقة التي دفعت فيها مبلغاً كبيراً».

واقترح على صاحب الشقة أن «يضع كاميرات مراقبة ليرتاح»، مشيراً إلى ان هذه النوعية من المستأجرين «كُثر»، مضيفاً «أنا على يقين من أنه حريص على ما يملك، لكنه لا يملك الحق في التحكم في حياة الآخرين، وطلبت منه غير مرة، بأن لا يحاسبني إلا على الشقة بعد تسليمها إليه، فمن واجبي تسليمها من دون أي ضرر، لكن حرصه الشديد يتعبني نفسياً».

ولا تنتهي قصص المؤجرين والمستأجرين، التي تحولت إلى مادة درامية. ويقول المستأجر سعيد الحمر: «التحكم والسلطة المفرطة التي يفرضها المؤجرون، لم تكن الثقل الذي يرهقنا كمستأجرين، بل نجد أن تحديد قيمة التأجير يتم من طريق الشللية، فمتى ما بدأ شخص برفع سعر تأجيره، يكون هذا بمثابة عدوى تصيب الجميع، فهذه السنة وصل الحد الأدنى لسعر تأجير شقة صغيرة في الأحساء إلى 16500 ريال، مع توقع ارتفاعها في المستقبل القريب».

ويؤكد الحمر، على «حماية المستأجر من جشع المؤجرين، بوضع سقف محدد من وزارة التجارة، أو البلديات، أو غيرها من الجهات المعنية». واقترح أن تكون هناك «ثلاثة مستويات لتحديد قيمة التأجير، الأول منها للشقق المتواضعة، والثاني للمتوسطة، والثالث للمميزة، وكلٌ له سعره». ويشير إلى أن تحديد السعر يكون بعد «معاينة هذه الجهات إلى الشقة، وتقويمها، ووضع سعر تأجيرها، حتى لا يقع الظلم على المؤجر، ولإيقاف جشع هؤلاء»، مؤكداً على ضرورة أن «يحصل المؤجر على كتيب يحوي حقوقه وواجباته، وكذلك المستأجر». وأوضح ان عمليات التأجير تتسم بـ«العشوائية، وان المؤجرين يستغلون قلة العرض وكثرة الطلب لرفع الأسعار».

وينقل عيسى علي، قصصاً غريبة حدثت له مع صاحب الشقة التي كان يسكنها قبل أن يغادرها، بسبب تصرفاته. ويقول: «دخلت الشقة، فلم أجد أي شيء فيها، سوى دورة المياه، والأدوات الأساسية في المطبخ غير موجودة، وحين سألته عن السبب، أخبرني بأنني مُلزم بجلب كل شيء، ويمنع أن أحملها معي في حال عدم تجديد العقد»، مضيفاً ان هذه «الشروط التعجيزية تجعل من نظام التأجير في صالح المؤجر». ويكمل «أعرف صديقاً قام المؤجر بإخراجه من شقته عنوة، بعد ان رمي حاجياته خارجاً، وبالقوة، حين جاءه عرض أعلى من العرض الذي قدمه صديقي، الذي رجع من عمله، وفوجئ بهذه الطردة الغريبة».

عضو لجنة التنمية الاجتماعية .. طيب لـ"عكاظ":

سنعمل على توجيه كافة البرامج لخدمة الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/08/18 هـ 09 أغسطس 2009 م العدد : 2975
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090809/Con20090809297514.htm

قال لـ «عكاظ» عضو لجنة التنمية الاجتماعية في مجلس منطقة مكة المكرمة إحسان طيب: إن الهدف من تشكيل لجنة التنمية الاجتماعية تحت مظلة مجلس المنطقة يتمثل في توجيه كافة البرامج المعدة والمخطط لها لخدمة إنسان مكة، مضيفا «أن الإنسان هو أساس التنمية، وهو الأساس و المحور والهدف». وأوضح طيب أن اللجنة ستسهم في رفع وعناية الجانب الاجتماعي المهم في المنطقة، مبينا أن لمجلس منطقة مكة دورا مهما في إنشاء لجنة لرعاية الأسرة «بحكم أن الأسرة تلعب دورا محوريا في المجتمع، وعلى ذلك يجب تغيير هذا المجتمع للأفضل والأحسن، من خلال البرامج التي توجه لهذه الأسر». ورأى عضو لجنة التنمية الاجتماعية اختيار وكيل إمارة المنطقة الدكتور عبد العزيز الخضيري رئيسا للجنة يمنحها دفعة قوية، مؤكدا أن اللجنة ستوفر مشاريع وأنشطة اجتماعية مفيدة لأهالي وسكان المنطقة. وأضاف «وإيجاد السبل لمواجهة المشكلات، وسيكون لها دور في بناء الأسرة والمجتمع من خلال جملة المقترحات التي ستبحثها اللجنة في الفترات المقبلة». وأفاد إحسان طيب أن اللجنة ستدرس المشروعات الاجتماعية المختلفة، ودراسة أحوال الطفل والمرأة، والمشكلات الاجتماعية التي تعترض مسيرتهم، ورفع أداء العمل الاجتماعي، وكيفية إيجاد برامج ومشروعات وقائية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات نتيجة التغيرات والحراك الاجتماعي.

المجلس الأعلى للقضاء يناقش الخطة الزمنية لإنشاء محاكم استئناف في المناطق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شعبان 1430هـ - 9 أغسطس 2009م - العدد 15021
http://www.alriyadh.com/2009/08/09/article450812.html

الطائف - حسن حسين الغامدي:

عقد المجلس الأعلى للقضاء أمس اجتماعه الخامس لهذا العام برئاسة معالي رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد وذلك لمناقشة ودراسة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وأوضح فضيلة أمين عام المجلس الأعلى للقضاء الناطق الرسمي للمجلس الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى أن الاجتماع ناقش عددا من الموضوعات أهمها دراسة الخطة الزمنية لإنشاء محاكم استئناف في بقية مناطق المملكة ومحافظاتها وفق البرنامج الزمني المقترح لذلك، إضافة إلى افتتاح دوائر للاستئناف في عدد من محاكم المحافظات إضافة إلى تحويل محكمتي التمييز في منطقتي الرياض ومكة المكرمة إلى محكمتي استئناف. وأشار الشيخ اليحيى في تصريح صحفي إلى أن الاجتماع ناقش كذلك دراسة مشروع لائحة التفتيش القضائي المعدة من فريق العمل المكلف في المجلس من أصحاب الفضيلة والقضاة وبمشاركة عدد من المفتشين وبعض الخبراء المتخصصين وتعد من أهم اللوائح التي ينظرها المجلس حيث تحدد إجراءات التفتيش والتحقيق مع القضاة، والنظر في تعيين رؤساء ومساعدين لعدد من المحاكم الشاغرة في مناطق المملكة، كما ناقش الاجتماع النظر في محاضر اللجنة المشكلة لدراسة أوضاع طالبي الإعفاء والمنقطعين من القضاء والملازمين القضائيين، وتوجيه الحاصلين على درجة قاضي (ب) للعمل في المحاكم الشاغرة حسب الأماكن المعلنة من المجلس في اجتماعه الرابع وعددهم ثمانية عشر قاضيا، إضافة إلى عدد من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال التي تهدف إلى رفع مستوى العدالة ومتابعة البرامج المعدة لتنفيذ نظام القضاء وآليته التنفيذية.

وبين الناطق الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء أن الاجتماع يأتي استنادا إلى المادة السابعة من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/78 والتاريخ 1428/9/19هـ والتي تنص على انعقاد المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

دعوة من الأمير سطام لمؤازرة جمعية الإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/08/18 هـ 09 أغسطس 2009 م العدد : 2975
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090809/Con20090809297514.htm

واس ـ الرياض

دعا صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض بالنيابة إلى مؤازرة الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز في الرياض ومساندتها لتقدم خدماتها للفئة المستهدفة من المرضى وأسرهم.

وأهاب بالموسرين من أهل هذه البلاد إلى تقديم تبرعاتهم إلى الجمعية، مشيرا إلى أن ريادة هذه الجمعية تتمثل في أهدافها ورسالتها وبرامجها وتعدد خدماتها سواء على صعيد الوقاية أو العلاج.وأوضح أمير منطقة الرياض بالنيابة أن الجمعية تهدف إلى تقديم الدعم المادي والاجتماعي والمعنوي للمريض وأسرته وتوعية، وتثقيف المجتمع بمرض الإيدز، ومتابعة تفعيل وتطبيق كافة المراسيم الملكية والأنظمة والقوانين والقرارات التي تكفل لمريض الإيدز حياة كريمة.وتتضمن أهدافها: دعم وتشجيع وتبني البحوث العلمية والاجتماعية، وأنشطة ومهارات مرضى الإيدز من خلال المشاركة في المناسبات المختلفة.وقال الأمير سطام بن عبد العزيز «إن فكرة الجمعية الوليدة تأتي في إطار ما توليه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني لجهود العمل الخيري والإنساني في المملكة، الأمر الذي كان وراء انتشار خريطة المؤسسات الخيرية والاجتماعية وتضاعف أدوارها بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة»، مجددا دعوته لأصحاب الأيادي البيضاء إلى دعم الجمعية لرعاية مرضى الإيدز وأسرهم.

السويلم : تشخيص العقبات بالمحاكم لتطوير القضاء

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 9 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167959

ماجد عسيري – الدمام

شرع فريق مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء "عدل"، في تشخيص العقبات الادارية والفنية والإجرائية التي يواجهها القضاء في المملكة ووضع المقترحات التطويرية للمرفق . كما بدأ الفريق بتحديد وحصر المسميات الوظيفية الموجودة في اجهزة مرفق القضاء والتوثيق ومعرفة طبيعتها ومهامها ومسؤولياتها ومتطلبات التأهيل اللازمة لها، واعداد خطة للتحول من وظيفة الى الوظيفة التي تليها عبر التنقلات او الترقيات، واستقطاب الموارد البشرية التي تحتاجها اجهزة مرفق القضاء خلال السنوات المقبلة.

وكشف الدكتور عمر السويلم مدير مدير المشروع لـ "المدينة" عن توصل الفريق الى معلومات أولية عن أسباب العقبات الادارية والاجرائية التي تعيق تطوير المرفق في المحاكم وكتابات العدل في المملكة، من خلال عقد ورش عمل لم يتم الاعلان عنها، لمراجعة بعض المخرجات والنتائج الخاصة بتشخيص الوضع الراهن للمرفق والتأكيد عليه والوصول الى المقترحات التطويرية بالتباحث مع ذوي العلاقة من رؤساء المحاكم والقضاة وموظفي وزارة العدل. ورفض الكشف عن هذه العقبات وقال ”ان النتائج لاتزال مرحلية ولن نكشف اي نتائج اخرى حتى تكتمل الصورة النهائية بشكل عام وتناقش مع الجهات المعنية (وزارة العدل).

"العدل" : توفير 400 وظيفة بمحاكم الاستئناف في 5 مناطق

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 9 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167954

خالد المطوع - الرياض

طلبت وزارة العدل من وزارة المالية توفير 400 وظيفة مؤقتة على وجه السرعة باسم كاتب ضبط وكاتب سجل لشغلها بموظفين يحملون المؤهل الجامعي للعمل في محاكم الاستئناف في كل من مناطق القصيم والمدينة المنورة وعسير والجوف والمنطقة الشرقية. اوضح ذلك أمين عام الجنة العليا لتنفيذ آلية نظام القضاء بوزارة العدل طارق العمران، عقب ترؤس معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالركريم العيسى، الاجتماع الثاني للجنة صباح أمس. مشيرا الى أن وزارة العدل قطعت مشوارا مهما في تفعيل آلية نظام القضاء ، وافاد العمران أن اللجنة استعرضت دراسة ما ورد من رئيس المحكمة العليا حول مسودة مشروع الهيكل التنظيمي للمحكمة وتحديد مسمى مندوب وزارة العدل في اللجنة المشكلة وفقا للاحكام العامة من الآلية والنظر في مكان انعقاد اللجنة.

وبين أن اللجنة قامت بزيارة لهذه المحاكم المستحدثة للاطلاع على البنى التحتية لها وتحديد احتياجات المحكمة من أثاث ومستلزمات مكتبية.

تسجيل 49 حالة عنف أسري في عسير

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/08/18 هـ 09 أغسطس 2009 م العدد : 2975
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090809/Con20090809297311.htm

سعيد الأحمرى ـ أبها

كشف رئيس فريق الحماية من العنف الأسري في صحة منطقة عسير الدكتور عبد العزيز سعيد آل حبشان عن أن الربع الثاني من العام الحالي سجل ارتفاعا ملحوظا في حالات العنف الأسري، وصل إلى 49 حالة بزيادة 11 حالة عن الربع الأول من نفس العام.

وأفاد الدكتور آل حبشان أن الفئة العمرية بين 18 و30 عاما، سجلت 24 حالة عنف كأعلى نسبة بين الفئات العمرية التي تم تسجيلها، مضيفا أن فئة الإناث السعوديات كانت الأكثر تعرضا للعنف، إذ تم رصد 36 حالة، لافتا إلى تباين المستوى التعليمي للمعنفين والمعنفات، حيث إن 24 حالة منها تحمل المؤهل المتوسط.

وذكر الدكتور آل حبشان أن فئة المتزوجين رصدت أعلى نسبة في تسجيل حالات العنف، إذ سجلت 28 حالة، فيما سجل الاعتداء الجسدي 29 حالة في نوعية الاعتداء على المعنفين والمعنفات.

يشار إلى أن عدد حالات العنف خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت 38 حالة عنف أسري.

مدير المستشفى: تجهيز أماكن مخصصة لمثل حالة الفتاة

مراجعو مستشفى المخواة ينتقدون إهمال مريضة تتنقل زحفا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/08/18 هـ 09 أغسطس 2009 م العدد : 2975
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090809/Con20090809297317.htm

إبراهيم الحذيفي ـ المخواة

انتقد مراجعو مستشفى المخواة العام أمس، الأسلوب الذي تعاملت به إدارة المستشفى مع فتاة مريضة (30 عاما)، واصفينه بـ «غير اللائق والإهمال الشديد».

ولفت منظر الفتاة (ز. أ) وهي تسير زحفا برفقة والدتها (60 عاما) صعودا ونزولا، دون تدخل من إدارة المستشفى أو حتى إعطائها كرسيا متحركا لمثل هذه الحالات.

وعبرت الفتاة المريضة لـ «عكاظ» عن إهمال المستشفى وعدم اهتمامه بحالتها، «خاصة أنني لا أستطيع المشي على قدمي»، لتتنقل زحفا من عيادة إلى أخرى.

وقالت إنها تعاني من عدم القدرة على المشي ومن ضمور في البنكرياس، حيث تراجع عيادتي النساء والولادة والباطنية وتتنقل بحرج شديد بين العيادات، وسط ملاحقات عيون المراجعين، دون أن يساعدها المستشفى الذي لا تتوافر فيه مسارات خاصة بالكراسي المتحركة التي لا تسمح لها ظروفها المادية بشراء أرخص أنواعها.

من جانبه أكد مدير مستشفى المخواة بالنيابة عبد الرحمن محمد علمه بالمريضة وقال عنها إنها دائمة التردد على المستشفى فهي تراجعه يوميا «وسبق أن قدمنا لها الخدمات اللازمة عندما علمنا بحالتها».

وأكد محمد وجود تعليمات لأخصائيي المستشفى بخدمة المرضى الذين لا يستطيعون التنقل بين العيادات والنزول إليهم في الدور الأرضي وتقديم العلاج لهم، في أماكن جهزت خصيصا لمثل حالاتهم.

العجيري: تقسيم الهيئة الشرعية وراء تأخر البت في"الأخطاء الطبية"

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 9 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167952

بسام بادويلان - جدة

أوضح فضيلة القاضي عبدالرحمن العجيري نائب رئيس الهيئة الشرعية الصحية الأساسية بجدة أن من أبرز أسباب تأخر القضايا الطبية، وجود هيئتين "أساسية ، وإضافية"، مبينًا أن هذا التقسيم جعل الهيئة الأساسية تهتم بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية بالمستشفيات الخاصة، بينما حدد اختصاص الهيئة الإضافية في القضايا التي تقع بالمستشفيات الحكومية.

وأشار إلى أن الإحصائيات أوضحت أن القضايا التي تحال إلى الهيئة الشرعية الصحية الأساسية أكثر من ما يحال إلى الإضافية، لذا يجب أن تعيد وزارة الصحة النظر في توحيدها ودمجها في هيئة واحدة. وأبدى القاضي العجيري استغرابه من عدم دمجهما متسائلاً عن المصلحة والمسوغ والمبرر لفصلهما، وقال:«المحاكمة على خطأ طبي واحد، ونظام الهيئة أو الأخطاء الطبية واحدة، وحتى اللوائح واحدة والإمكانات والحوافز واحدة، والإحالات ترد من الشؤون الصحية إلى الهيئة في أربعة أيام أسبوعيًا "السبت، الأحد، الإثنين، الثلاثاء"، بمعدل يومين لكل هيئة، كما أن الأطباء والقضاة هم أنفسهم، والمطلوب فقط هو أن يكون الرئيس واحدًا بدلاً من رئيسين».

انخفاض نسبة الجريمة بواقع 24٪ في الشرقية

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 9 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/167924

حامد العلي - الدمام

حققت شرطة المنطقة الشرقية انخفاضًا في عدد الجرائم والقضايا لشهر رجب نحو 24% عن شهر جمادى الثانية لهذا العام.

وبين المتحدث الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية العقيد الدكتور بندر المخلف أنه بلغ الفرق في الانخفاض 220 حالة، إذ سجل شهر جمادى الثانية 917 حالة، في حين سجل شهر رجب 698 حالة. وأكد العقيد المخلف أن نسب الانخفاض في بعض القضايا تجاوز 70 % في حين كانت معدلات الارتفاع في القضايا الأخرى ضئيلة جدًا.

المستشفيات السعودية تسجل 26 ألف خطأ طبي في عامين

27٪ في حالات النساء والولادة و24٪ في العمليات الجراحية و19٪ تشخيصية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1430 - 9 أغسطس 2009 العدد 3236 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3236&id=113443&groupID=0

أبها: سامية البريدي

تزايدت في الآونة الأخيرة الأخطاء الطبية التي يتم تسجيلها في المستشفيات السعودية، والتي يدفع ثمنها الكثير من الأطفال والشباب والنساء وحتى كبار السن، وهو ما يجعلهم في حقيقة الأمر ضحية لطبيب غير كفء أو لا يستشعر المسؤولية الأخلاقية والمهنية الملقاة على عاتقه، ناهيك عن أنه لا يوجد أي تعويض يمكن تقديمه إلى ذوي المتوفى، أو إلى الشخص الذي فقد أحد أعضائه الحيوية بسبب خطأ طبي.

ونظراً لأهمية هذه القضية، وما تنطوي عليه من مساس مباشر بحياة الكثير من المواطنين، فقد قامت "الوطن" بالبحث في الجوانب المختلفة لهذه القضية.

وفي البداية تحدث المشرف على الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع بأبها الدكتور محمد المحيا عن الأخطاء الطبية، مؤكداً أنها ليست خاصة بالمجتمع السعودي، بل إنها ظاهرة مسجلة ومعترف بها حتى في أكثر المجتمعات المتقدمة من الناحية الطبية.

وأضاف: أن نسبة الأخطاء الطبية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وعلى وجه الخصوص في أقسام العناية المركزة وصلت إلى 1,7%، في حين أن الأخطاء الخطيرة جدا والتي قد تقود إلى وفاة أو مضاعفات خطيرة أو فقدان أحد الأعضاء الحيوية أو تعطل وظيفته وصلت إلى نسبة 20%، وأنه بسبب الأخطاء الطبية تسجل 40 ألف حالة وفاة سنويا في بريطانيا، كما أن حوالي 50% من الوصفات الطبية تستخدم بطريقة خاطئة تؤدي إلى أمراض في الجسم، وفي بعض الأحيان إلى وفيات.

وأضاف الدكتور المحيا أن التكلفة السنوية المادية للأخطاء الطبية تصل إلى أكثر من 29 مليون دولار.

وأوضح الدكتور المحيا عدداً من الطرق التي يجب على المريض معرفتها لتفادي تعرضه للأخطاء الطبية، ومنها: العناية بالصحة أولا، وكذلك أنه يجب عليه عند مراجعة الطبيب إخباره بالأدوية التي يستعملها، وأيضا على المريض أن يسأل عن الأدوية التي صرفت له وعدد الجرعات التي يجب عليه تناولها، كما عليه عند إجراء أي عملية جراحية أن يكون في المستشفى الذي يجرى فيه عدد كبير من العمليات في نفس التخصص والمرض الذي يعاني منه، كما أنه لابد من أن يكون هناك مرافق للمريض بعد إجراء العملية للعون عند الحاجة.

ومن جهته، تحدث مساعد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة عسير بالنيابة محمد عبدالله القحطاني عن الأخطاء الطبية وكيفية حدوثها وإجراءات معاقبة مرتكبها فقال: "بأنه إذا حدث خطأ طبي فإنه يتم النظر في ذلك الخطأ من قبل لجنة طبية شرعية يرأسها قاض من قضاة وزارة العدل "بالمحاكم الشرعية" وتضم في عضويتها قاضيا يكون عضوا احتياطيا للرئيس وكذلك العديد من الاستشاريين والأطباء المختصين والمحققين القانونيين وهم الذين ينظرون في القضايا ويقررون الجزاء المتخذ بحق المتسبب في وقوع الخطأ الطبي وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات الفنية والشرعية حسب كل حالة ووفق آلية ولائحة صادرة من المقام السامي، حيث إن اللجنة يتم تكوينها بقرار من معالي وزير الصحة".

وأضاف القحطاني: رغم وجود أخطاء طبية في مستشفيات عسير بشكل خاص والمملكة بشكل عام نجد أيضا أخطاء في أكثر الدول تقدما في الطب، حيث تشير الإحصاءات كما أعدها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد الوفيات فيها نتيجة الأخطاء الطبية حوالي (98 ألف) حالة في السنة، بينما في

بريطانيا تصل الوفيات إلى (30 ألف) حالة سنويا، بينما أشارت الإحصاءات بشكل عام إلى أنه في المملكة في الأعوام الماضية بلغت الأخطاء الطبية حوالي (26 ألف) حالة، وغالبية الأخطاء الطبية تكون في حالات النساء والولادة بنسبة 27%، ثم الجراحة بنسبة 24%، ثم الحوادث العلاجية وأخطاء التشخيص بنسبة 19%. وأكد القحطاني أنه تم تشكيل خمس لجان طبية شرعية في مختلف مناطق المملكة ومن ضمنها منطقة عسير بمرسوم ملكي، لتتابع هذه الأمور في الصحة ومنها الأخطاء الطبية.

وقد تابعت "الوطن" معاناة بعض المواطنين الذين أصيبوا أو توفي أحد أقاربهم بسبب خطأ طبي، حيث تقول أم سعاد الجهني: "عند ولادتي قام عدد من الأطباء بسحب طفلتي من يدها بقوة، وطبعا يد المولود خفيفة لا يمكنها تحمل أي قوة ومع قوة السحب انخلع كتفه، وعند مقاضاتنا للمستشفى اكتفى المدير بالخصم من راتبه وتوقيفه شهر، وهذه العقوبة لا تعتبر رادعة له ولن تعيد يد ابني المخلوعة، والآن ابني كبر وأصبح في يده إعاقة ويخجل من الخروج للشارع".

ويقول المواطن سعيد عسيري: "عملت لابني عملية لعينه في مستشفى خاص وكلفتني الكثير من المصاريف هذا إضافة إلى أنه خسر عينه فأصبح لا يرى فيها فبدل علاج عينه أصيب بالعمى، وعند مراجعة الطبيب لم يعترف بخطئه بل قال إن عينه لم تستجيب للعملية، وعند محادثة المستشفى وطلب التعويض وإصلاح العين اكتفوا بعقاب الطبيب بفصله عن عمله ثم بعد فترة وجدته يعمل في مستشفى آخر".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أجاز للمحكمة مصادرة الأموال والأمتعة المستعملة لارتكاب الجريمة

العمل بنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص بعد 90 يوماً في هيئة التحقيق

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 18/8/1430 هـ الموافق 09 أغسطس 2009 العدد 5781
http://www.aleqt.com/2009/08/09/article_260996.html

خميس السعدي من مكة المكرمة

أسند نظام «مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص»، الذي سيعمل به بعد 90 يوماً، بعد إقراره أخيراً من مجلس الوزراء، لهيئة التحقيق والادعاء العام اختصاص التحقيق والادعاء العام بالجرائم المنصوص عليها في النظام، وتفتيش أماكن إيواء المجني عليهم في الجرائم للتأكد من تنفيذ الأحكام القضائية.

وأكد نص النظام أنه يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه، أو خطفه أو استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال سلطة ما عليه أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا، أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسرا أو التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه.

وأوضح النظام أنه اتخاذ يتخذ عدد من الإجراءات في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأن المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص، ومنها إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها وإتاحة الفرصة له لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي والنفسي والاجتماعي وعرضه على الطبيب المختص إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية أو إذا طلب ذلك، وإيداعه أحد مراكز التأهيل الطبية أو الاجتماعية إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية أو إيداعه أحد المراكز المتخصصة إذا كان بحاجة إلى مأوى، وتوفير الحماية الأمنية إذا استدعت الحاجة ذلك، وأما إذا كان المجني عليه أجنبيا وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة فللإدعاء العام أو المحكمة تقدير ذلك.

ونصت أبرز مواد النظام (تحتفظ «الاقتصادية» بنسخة منه) على ضرورة معاقبة كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بواقع مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة مالية لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا، فيما دعا النظام إلى تشديد العقوبات على بعض الحالات التي يتم ارتكابها، كارتكاب الجريمة من قبل جماعة إجرامية منظمة، أو إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد ذوي الاحتياجات الخاصة أو ارتكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالما بكون المجني عليه طفلا، أو إذا استعمل مرتكبها سلاحا أو هدد باستعماله، أو إذا كان مرتكبها زوجا للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه، أو إذا كان مرتكبها موظفا من موظفي إنفاذ الأنظمة، أو إذا كان مرتكبها أكثر من شخص أو إذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية أو ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه أو إصابته بعاهة دائمة.

وتؤكد المادة العاشرة من النظام ضرورة المعاقبة على الشروع في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثانية والرابعة والسادسة من النظام بعقوبة الجريمة التامة، في حين أجازت المادة الحادية عشرة للمحكمة مصادرة الأموال الخاصة والأمتعة والأدوات وغيرها مما يكون قد استعمل أو أعد للاستعمال في ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص.وذكر النظام في مادته الخامسة أنه لا يعتد برضى المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، موضحاً في المادة السادسة أنه يعاقب بالسجن بمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على 200 ألف ريال أو بهما معا كل من يستخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الحرمان من مزية مستحقة أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها

أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور للتدخل في الإدلاء بها أو تقديم أدلة بها أو تقديم أدلة غير صحيحة تتعلق بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي أو ذي علاقة بإنفاذ النظام لمهامه الرسمية فيما يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها في النظام.

ولفتت المادة السابعة في ثناياها إلى أن العقوبة التي لا تزيد على السنتين أو الغرامة التي لا تزيد على 100 ألف ريال أو بهما معا تشمل كل من له علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام أو علم بالشروع فيها ولو كان مسؤولا عن السر المهني أو حصل على معلومات من شأنها أن تلغي ارتكاب الجريمة وعدم وقوعها أو المعرفة بإرشادات تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة ولم يتم تبليغ الجهات الأمنية بها، ويحق للمحكمة أن تستثني الوالدين والأولاد والزوجين والإخوة والأخوات من أحكام هذه المادة.

ونصت المادة الثامنة من النظام على أنه يعاقب بعقوبة الفاعل كل من ساهم في جريمة الاتجار بالأشخاص وكل من تدخل في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثانية والرابعة والسادسة من هذا النظام .

وذهبت المادة التاسعة من النظام لتوضح أنه سيعاقب بالسجن بمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على 200 ألف ريال أو بهما معا كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام أو إخفاؤها أو صرفها أو إخفاء شخص أو أكثر من الذين اشتركوا فيها بقصد معاونته على الفرار من العدالة مع علمه بذلك، أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة، ويجوز للمحكمة إعفاء المتهم من العقوبة المتعلقة بإخفاء الأشخاص إذا كان المخفي زوجا للمخفي أو أحد أصوله أو فروعه.

لماذا لا يطبق التأمين الصحي على موظفي الدولة؟

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1430 - 9 أغسطس 2009 العدد 3236 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3236&id=13505&Rname=48

عبدالله صادق دحلان

الموظف الحكومي رغم جميع الانتقادات التي توجه لأدائه وإنتاجيته إلا أنه هو أيضاً الأكثر معاناة مع ظروفه المعيشية في ظل وضعه الاقتصادي ولن أدخل اليوم في التفاصيل لتوضيح هذه الحقيقة إلا أنني سأركز على إحدى الخدمات التي يعاني منها معظم موظفي الدولة غير العسكريين وهي معاناتهم في توفير الخدمات الصحية المناسبة واللائقة، وعلى وجه الخصوص الموظفون في القرى والمدن الصغيرة والمناطق الصغيرة وهي معاناة قديمة وبدون التخصيص لفئة دون أخرى أو منطقة دون الأخرى نجد أن المعاناة تشمل الجميع، فالمستشفيات العامة الحكومية في وضع لا يسر والأسباب عديدة ومنها على وجه الخصوص زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة عدد المرضى المراجعين للمستشفيات وكذلك أيضاً زيادة عدد موظفي الدولة، وفي المقابل لم يزدد عدد المستشفيات الحكومية أو المراكز والمستوصفات بنفس نسبة زيادة السكان، هذا بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الصحية لأسباب عديدة منها سوء الإدارة الصحية وضعف المراقبة والمتابعة عليها وتأخر الاعتمادات المالية بالإضافة إلى زيادة عدد المرضى. ولقد كتبت في الماضي عن بعض نماذج المستشفيات الحكومية في المملكة وأوضحت بالتفصيل عن أحد أهم المستشفيات الحكومية في أحد أهم المدن في المملكة والتي يموت المرضى أحياناً قبل أن يأتي دورهم لإجراء العملية. والحقيقة أن القيادة السعودية رصدت أكبر جزء من ميزانيتها في العامين الماضيين للتعليم والصحة. وحتى تتم المشاريع الجديدة وينتهي تطوير وتوسعة المستشفيات القائمة، سيعيش المواطن في معاناة وقد لا يشعر بهذه المعاناة الأغنياء وكبار الموظفين في الدولة الذين يعالجون في مستشفيات التخصصي أو في المستشفيات الخاصة أو يتم علاجهم على حساب الدولة خارج المملكة، وإنما يعاني منها الموظفون الصغار والموظفون الفقراء ومتوسطو الحال ومن مثلهم من بقية المواطنين. ومع تطور وسائل تقديم الخدمات الصحية في المملكة تمت الموافقة قبل عشر سنوات على مشروع التأمين التعاوني الصحي للقطاع الأهلي والذي يعتبر إحدى الخدمات المهمة والرئيسية للمواطنين والتي تأخرنا خمسين عاماً في الموافقة عليها والسماح للقطاع الأهلي بتقديمها والذي استطاع منذ بداية النشاط إلى عام 2008م أن يقدم برامج التأمين الصحي من خلال 25 شركة مرخص لها شملت تغطية 7 ملايين شخص وبلغ إجمالي أقساط التأمين حوالي 10,9 مليارات ريال وبلغ إجمالي المطالبات التي دفعت للمؤمن لهم خلال عام 2008م حوالي 5,2 مليارات ريال وبلغ عدد العاملين في قطاع التأمين الصحي حوالي 5447 موظفاً بنهاية عام 2008م وبلغ نسبة السعوديين فيهم حوالي 45% وهذا يؤكد أهمية التأمين الصحي كعامل مساعد لمعالجة نقص الخدمات الصحية إلا أنه وللأسف تنحصر خدماته على موظفي القطاع الأهلي وعلى المواطنين غير الموظفين فقط. ونظراً لفرض الدولة على شركات ومؤسسات القطاع الخاص بالتأمين على موظفيهم فإن القطاع الخاص أصبح ملزماً بإصدار بوليصة التأمين لجميع العاملين لديه للعلاج في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة. وهي في أغلب الأحيان أفضل بكثير من العديد من المستشفيات الحكومية وهنا أجد أنه من غير العدل أن يعالج موظفو القطاع الخاص سعوديون وغير سعوديين في مستشفيات خاصة وبمستوى أفضل وفي جميع أنحاء المملكة وموظفي الدولة يتعالجون في مستشفيات حكومية تعاني من قلة الإمكانات والخدمات، وهذا يدفعني اليوم لطرح الفكرة التي سبق وأن طرحتها قبل خمسة عشر عاماً وقوبلت بالرفض بحجة عدم شرعية التأمين الصحي. وهي فكرة تعميم التأمين الصحي على موظفي الدولة والمتعاقدين منهم. وإعطاؤهم الحرية في استخدام بطاقة التأمين الصحي في أي مستشفى حكومي أو خاص وتطوير المستشفيات الحكومية على أن تقدم الخدمات الصحية بمقابل لشركات التأمين الصحي أسوة بالمستشفيات الخاصة وهذا سيدفع إلى تطوير المستشفيات الحكومية ودخولها كمنافس قوي للمستشفيات الخاصة وسيدفع القطاع الأهلي إلى زيادة الاستثمار في المستشفيات والمراكز الصحية الأهلية. وسيعمل هذا الاقتراح على تحقيق مبدأ العدالة في الحصول على الخدمات الصحية لجميع الموظفين في القطاع الأهلي والقطاع الحكومي وسيستفيد موظف الدولة من التأمين الصحي للعلاج في جميع أنحاء

المملكة وفي جميع المستشفيات الخاصة والعامة. هي فكرة سبق طرحها ودراستها وكان هناك حوار وجدال طويل سلبي ساهم في تجميد الفكرة، إلا أنني ألاحظ اليوم أن هناك مناخاً مناسباً عند جميع الأطراف لإعادة طرح الموضوع ودراسته ووضع الخطط المناسبة للتنفيذ، لا سيما أن هناك توسعا كبيرا في إنشاء شركات التأمين الصحي التعاوني، وهناك توجه لزيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والخاصة، وضمن توجه الدولة في تحرير قطاع الخدمات ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقد يكون مناسباً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في إنشاء المستشفيات المتخصصة أو فتح فروع للمستشفيات العالمية المتخصصة في المملكة.

حقوقيون لـ"عكاظ "

تعجيل عقوبة الجناة لمنع تفاقم الظاهرة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297724.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

طالب حقوقيون بإيقاع أشد العقوبات على الجناة في قضايا القتل المتنوعة التي شهدتها العاصمة المقدسة خلال العام الجاري بعد اختباء بعضهم خلف مظلة المرض النفسي. مؤكدين أن المرض النفسي دوافع القتل النفسي لا تتعدى 20 في المائة من المرضى، بينما قد يحكم على بعض الشخصيات الحدية التي يكون التهور من سماتها بأن صاحبها مريض نفسيا، وأن الحكم المفترض في القضية هو القتل. وكشفت الأخصائية النفسية في مكتب الشؤون الاجتماعية رانيا عبد العزيز، عن أن 20 في المائة من المرضى النفسيين يكون لديهم دافع القتل، وذلك يعتمد على حدة المرض ونوعه. وقالت: إن الكشف على المريض ومتابعة حالته بإجراء اختبارات المقاييس تثبت ما إذا كان الشخص مريضا نفسيا أو يدعي المرض. وتوضح رانيا عبد العزيز وجود خلط ما بين الشخصية الحدية والمريض النفسي، فالحدية يكون صاحبها متهوراً لا يعي عواقب الأمور وعلاقاته الشخصية متذبذبة ويعتبر شخصا سويا، لكن تعامله مع الآخرين غير ذلك. وتضيف أن 60 في المائة من الجناة هم أصحاب شخصيات حدية ولا يعدون مرضى نفسيين إلا أن شخصياتهم مضطربة. مبينة أن بعض المرضى النفسيين يعاقبون على أفعالهم، لأن المرض النفسي له عدة أوجه ويحكم على المريض حسب نوع مرضه النفسي.

استفاد منها (6372) سجيناً

العنابر المثالية في السجون ترتفع إلى 74

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1430هـ - 10 أغسطس 2009م - العدد15022
http://www.alriyadh.com/2009/08/10/article451125.html

الرياض: نايف آل زاحم

بلغ عدد العنابر المثالية في مختلف سجون المملكة 74 عنبراً مثالياً استفاد منها 6372 سجيناً وتهدف هذه العنابر المثالية إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية لدى السجناء.

وأوضح التقرير الاحصائي للمديرية العامة للسجون ان التواصل الاجتماعي مع السجين يترك أثراً إيجابياً على نفسيته وبالتالي على سلوكه سواء أثناء قضاء محكوميته أو بعد الخروج من السجن. وقالت المديرية أن هناك جماعات داخل السجون تهدف إلى تكريس الوعي الاجتماعي والصحي ويمثل عدد المشاركين في جماعات الوعي الاجتماع للعام الماضي في مختلف سجون المناطق (8228) سجيناً وعدد المنتمين لجماعات الوعي الصحي (5920) سجيناً.

كما بين التقرير انه يتم تقديم للسجناء خلال فترة محكوميتهم مجموعة من برامج التأهيل والتدريب على بعض المهن والحرف وبما يتناسب مع رغباتهم وإمكاناتهم بهدف إشغال وقت فراغهم بما يعود عليهم بالنفع إضافة إلى إكسابهم مهارات خاصة تعينهم على إيجاد وظيفة ملائمة بعد انقضاء فترة محكوميتهم.

نظمته المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي

مشاركة 400 ألف مواطن في استبيان القضايا الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297550.htm

واس ـ الرياض

شارك 400 ألف مواطن يمثلون كافة شرائح المجتمع المدني في الاستبيان الذي نظمته المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي، إذ وزع في الأشهر الثلاثة الماضية بمشاركة عدد من الجهات الحكومية للحصول على إجابات خاصة بالقضايا الاجتماعية.

وأوضحت سمو الأميرة نورة بنت عبد الله بن محمد آل سعود المشرفة على المبادرة أن المرحلة الحالية لعمل فريق المبادرة تتمثل في فرز الإجابات المستخلصة من الاستبيانات الموزعة يدويا أو إلكترونيا.

وأشارت إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تطورا في طريقة وآلية عمل المبادرة بغرض تفعيل مبادئ التكافل وتعزيز القيم الاجتماعية التي تضمنتها الأفكار السابقة للمبادرة والقائمة على فتح آفاق جديدة للعمل الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع وفي عدة مجالات للوصول إلى سقف عال من سد الاحتياج الاجتماعي.

وأفادت الأميرة نورة بنت عبد الله أن حجم المشاركات في استبيان المبادرة فاق كل التوقعات ومنح الفريق العامل والمهتمين بالقضية الاجتماعية أبعادا جديدة متمثلة في الإجابات التي لخصها الأفراد المشاركون في مدى حاجتهم لتطبيق أفكار المبادرة وبعث روح التكافل مجددا داخل المجتمع من خلال مشاريع مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

يذكر أن الاستبيان بحث في خمس صفحات عن إجابات متعلقة بدور مجلس الشورى والجامعات السعودية التعليمية في محاصرة وتنشيط مشاريع التكافل الاجتماعي، والتأييد تجاه إسهام منظمات عالمية في إيجاد دراسات ومشاريع متخصصة في تفعيل مبادئ التكافل في المملكة وحول قدرة المساجد والجمعيات الخيرية على إدارة مشاريع المفهوم والتوعية بأهمية التكافل في المجتمع. وتضمن أهم الفئات المستحقة لمشاريع التكافل الاجتماعي محليا وأسئلة أخرى متعلقة بالأجور والمعرفة والعلاقات الأسرية والمسؤولية الاجتماعية.

الشؤون الاجتماعية توقف إعانات 22 ألف معاق و3 آلاف متوفى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1430 - 10 أغسطس 2009 العدد 3237 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3237&id=113479&groupID=0

الرياض : منصور الحاتم

أوقفت وزارة الشؤون الاجتماعية إعانات حوالي 22 ألف معاق بمختلف مناطق المملكة لعدم تطابق إعاقاتهم الجسدية مع الإعاقات المدونة في سجلات الوزارة، وذلك من أصل 157 ألف معاق شملتهم مكرمة خادم الحرمين الشريفين والتي قضت بزيادة مخصصاتهم من الإعانة السنوية بمعدل 100% .

وأكد مصدر في الوزارة لـ"الوطن" أن التعاون بين الوزارة وشركة العلم لأمن المعلومات أسفر عن إيقاف إعانات ما يقارب 3 آلاف معاق تبين أنهم متوفون منذ 3 و4 سنوات في حين لا تزال تصرف لهم إعانات إعاقة.

وأضاف المصدر أنه تم الإقرار في الاستمرار في دعم حوالي 138 ألف معاق تم تحديث بياناتهم، مؤكدا أنه تم تشكيل لجنة مركزية بالوزارة لمتابعة اللجان الفرعية الميدانية بجميع المدن والمحافظات وإعطاء المشورة وتذليل العقبات واستقبال شكاوى وتظلمات المواطنين من أولياء أمور المعاقين والمعاقين أنفسهم لدراستها وإصدار القرارات المناسبة حيالها بما يضمن الحيادية وتحقيق العدالة فيها.

أوقفت وزارة الشؤون الاجتماعية إعانات حوالي 22 ألف معاق بمختلف مناطق المملكة لعدم تطابق إعاقاتهم الجسدية مع الإعاقات المدونة في سجلات الوزارة، وذلك من أصل 157 ألف معاق شملتهم مكرمة خادم الحرمين الشريفين والتي قضت بزيادة مخصصاتهم من الإعانة السنوية بمعدل 100 % .

وأكد مصدر في الوزارة لـ" الوطن " أن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين كان قد وجه بتشكل لجان مختصة بعد صدور المكرمة الملكية بكل مراكز التأهيل الشامل بمناطق ومدن المملكة المختلفة تتألف كل لجنة من رئيس اللجنة مدير المركز وعضوية طبيب المركز وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي بالإضافة إلى لجنة مماثلة في الأقسام النسائية تعمل على إعادة تقييم جميع الحالات.

واكتشفت اللجنة حوالي 22 ألف حالة لأشخاص لا تتطابق إعاقاتهم الجسدية مع الإعاقات المدونة في السجلات الإلكترونية بالوزارة حيث تم إيقاف إعاناتهم الشهرية واعادة تقييم حالاتهم بما يتوافق مع إعاقاتهم الحقيقية مشيرة إلى أنه تم إقرار خفض إعانات عدد كبير منهم وزيادة مخصصات نحو ثلاثة آلاف معاق حتى الآن.

كما أشار المصدر إلى أن التعاون بين الوزارة وشركة العلم لأمن المعلومات أسفر عن إيقاف إعانات ما يقارب 3 آلاف معاق اكتشف أنهم متوفون منذ 3 و4 سنوات في حين لا تزال تصرف لهم إعانات إعاقة.

وأضاف المصدر بأنه تم الإقرار في الاستمرار بدعم حوالي 138 ألف معاق تم تحديث بياناتهم، مؤكداً أنه تم تشكيل لجنة مركزية بالوزارة تضم رئيس اللجنة من إدارة التأهيل وعضوية مندوب من إدارة الإعانات وطبيب من إدارة الخدمات الطبية تعمل على متابعة اللجان الفرعية الميدانية بجميع المدن والمحافظات وإعطاء المشورة وتذليل العقبات واستقبال شكاوى وتظلمات المواطنين من أولياء أمور المعاقين والمعاقين أنفسهم لدراستها وإصدار القرارات المناسبة حيالها بما يضمن حياديتها وتحقيق العدالة فيها .

تنظمه جامعة الإمام العام المقبل

مؤتمر عن تحديات تعليم المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297545.htm

واس ـ الرياض

تطلق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بوكالة الجامعة لشؤون الطالبات في مطلع العام المقبل مؤتمر تحت عنوان «تعليم المرأة السعودية: الواقع وتطلعات المستقبل».

وأوضح مدير الجامعة الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل في بيان صحافي بث أمس، أن تنظيم الجامعة لهذا المؤتمر يأتي في إطار حرصها على تعليم المرأة إذ أنه لا يقل أهمية عن تعليم الرجل، مستدلا بحرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده والنائب الثاني، والتي كانت لها أعظم الأثر في مسيرة التعليم وتقوية أسسه وإعداد أبناء وبنات المملكة من أجل خدمة دينهم ووطنهم.

من جهته، أفاد وكيل الجامعة لشؤون الطالبات الدكتور خالد بن سعد المقرن أن المؤتمر يهدف إلى التأكيد على حق المرأة في التعليم الذي كفلته لها الشريعة الإسلامية واستعراض إنجازات تعليم المرأة السعودية، إضافة إلى تحديد التحديات التي تواجه تعليم المرأة في التعليم العام والجامعي.

وتتضمن الأهداف، تحديد مواطن القوة والفرص الخاصة بتعليم المرأة في التعليم العام والجامعي، واستشراف مستقبل تعليم المرأة، وتقديم أفكار ومشاريع تطويرية والاستفادة من الخبرات المتراكمة وبلورتها بشكل عملي يخدم تطوير تعليم المرأة، والتأكيد على الدور البارز للمملكة العربية السعودية في مجال تعليم المرأة السعودية وعملها.

وأشار المقرن إلى أن المؤتمر سيناقش من 6 إلى 1431/1/7هـ «تاريخ تعليم المرأة السعودية: علامات بارزة في تاريخ تعليم المرأة السعودية وإسهاماتها في التنمية»، «واقع تعليم المرأة السعودية: التعليم العام الحكومي والأهلي: الواقع والتحديات، التعليم العالي الحكومي والأهلي: الواقع والتحديات، الصياغة التجانسية بين التعليم العام والتعليم العالي، تعليم المرأة وسوق العمل: الاحتياجات والمعيقات والحلول».

وتتضمن النقاشات، «مستقبل تعليم المرأة السعودية: آفاق جديدة لتعليم المرأة: استراتيجيات التطوير وآليات التنفيذ»، ودور التعليم الأهلي في تطوير تعليم المرأة السعودية، موضحا المقرن أنه خصص موقع للمؤتمر على شبكة الانترنت على الرابط http://dfsa.imamu.edu.sa

المظالم يطْلق ورشة نظام المرافعات

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297540.htm

واس ـ الطائف

أطلق رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل أمس في الطائف أعمال ورشة العمل التي ينظمها الديوان لرئيس وأعضاء المحكمة الإدارية العليا تحت عنوان «إجراءات الاعتراض على الأحكام وفقا لنظام ديوان المظالم ومشروع نظام المرافعات أمامه».

وتأتي الورشة في إطار الجهود التي يبذلها الديوان استعدادا لمباشرة المحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف الإدارية مهماتها، بعد صدور نظام المرافعات أمام الديوان الذي يدرس الآن لدى الجهات المختصة.

وتناقش على مدى خمسة أيام «الأحكام العامة لطرق الاعتراض العادية وغير العادية ـ أنواعها ونطاقها وآثارها»، «التماس إعادة النظر ـ ماهيته، حالاته، ميعاده، وآثاره»، «اعتراض الخارج عن الخصومة»، «انعدام الأحكام القضائية ودعوى البطلان الأصلية»، «شروط قبول الاستئناف».

وتتضمن المحاور التي تناقشها الورشة «الأثر الناقل للاستئناف»، «الاستئناف الفرعي والاستئناف المقابل»، «مدى جواز التدخل والإدخال في الاستئناف»، «مدى إلزام محاكم الاستئناف بالمبادئ التي تقررها محكمة النقض»، «المرافعة أمام محاكم النقض»، «صياغة أحكام محاكم النقض» وتحرير أسبابها وأسباب القرارات الصادرة في غرفة المشورة في المسائل المدنية، وعرض نماذج لتلك الأحكام.

الصحة تدرس إصدار لائحة جديدة لحفظ حقوق المرضين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1430هـ - 10 أغسطس 2009م - العدد15022
http://www.alriyadh.com/2009/08/10/article451207.html

كتب – مالك معيض:

تعتزم وزارة الصحة ممثلة في لجنة حقوق الموظفات إصدار لائحة جديدة لحفظ حقوق الممرضين والممرضات أمام المرضى والمراجعين أثناء أدائهم واجباتهم المهنية في المرافق والمؤسسات الصحية وذلك بعد رصد تعرض العديد من منسوبي مهنة التمريض بالمملكة إلى مضايقات خاصة الممرضات السعوديات وكذلك تعرض منسوبي المهنة إلى احتكاك مباشر وتجاوزات من قبل بعض المراجعين تصل إلى الضرب والشتم .

وتعكف وزارة الصحة لإقرار هذه اللائحة للحد من تلك التجاوزات وحفظ حقوق التمريض بشكل واضح وذلك بعد مطالبات من قبل الإدارة العامة للتمريض بوزارة الصحة بوضع لائحة معتمدة من قبل وزارة الصحة تحفظ للتمريض حقوقه الكاملة أمام المرضى والمراجعين أثناء أداء منسوبي مهنة التمريض لواجبهم المهني لاعتمادها والتمشي بموجبها.

وقد شرعت لجنة حقوق الموظفات بوزارة الصحة بدراسة هذه اللائحة نظراً لعدم وجود مثل هذه اللائحة في وزارة الصحة وإنما هناك حقوق فقط لجميع الموظفين في ديوان الخدمة المدنية وتطبق على جميع الموظفين المشمولين باللائحة.

التواصل مع القضاة بـ الرسائل النصيةsms

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1430 - 10 أغسطس 2009 العدد 3237 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3237&id=113500&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

يعتزم المجلس الأعلى للقضاء قريبا منح أكثر من 1300 قاضٍ في مختلف مناطق المملكة بريدا إلكترونيا ليكون بداية لعهد جديد في التعاملات الإلكترونية مع القضاة، وذلك وفقا لمصادر لـ "الوطن".

وقد بدأ المجلس أمس أولى خطواته بالتواصل مع القضاة بواسطة الرسائل النصية (sms)، بحسب ما ذكره بيان أصدره المجلس، وذلك بهدف إيجاد قنوات سريعة للتواصل مع القضاة من خلال
الاستفادة من رسائل التقنية الحديثة، ولضمان سرعة وصول المعلومة والاستفادة منها.

ولفتت مصادر لـ "الوطن" إلى أن خطوة امتلاك القضاة لبريد إلكتروني تأتي ضمن خطة مستقبلية؛ تتزامن مع آخر مراحل إنشاء الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس، إلى جانب إتاحة الفرصة للقضاة بالتواصل مع بعضهم والاستفادة من خبراتهم عبر منتدى متخصص يجمع القضاة.

وأوضحت المصادر أن تفعيل المجلس لخدمة الرسائل النصية مع القضاة – ضمن عهد التعاملات الإلكترونية الحديث في المجلس- يتيح تكثيف التواصل مع القضاة، وتفعيل عملية إيصال المعلومة
الدقيقة بشكل عاجل، وتوفير الوقت والجهد، وسرعة إنهاء الإجراءات؛ من خلال شبكة تواصل داخلية ، مشيرة إلى أن الرسائل ستبلغهم بـأخبار المجلس، واجتماعاته، وأخباره الخاصة، والتنقلات والإجراءات المستجدة للقضاة، مع تزويدهم بالتعليمات والإرشادات.

وترجع أسباب تفعيل خدمة الرسائل النصية حاليا – وفقا للمصادر- إلى رغبة المجلس في تجاوز صعوبة الوصول إلى أكبر عدد من القضاة في وقت قياسي، لكونه المسؤول عن الإشراف على القضاة وكل ما يتعلق بشؤونهم وبالشأن القضائي.

شكوى مواطن تزيل برج اتصالات

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297551.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

ألزمت شرطة المحاني شمال محافظة الطائف مندوب إحدى شركات الاتصالات بإزالة برج للهاتف النقال، وذلك بناء على توجيهات من إمارة منطقة مكة المكرمة تقضي بتطبيق التعليمات والأنظمة حيال البرج الذي تضرر منه منزل مواطن. وشرع مندوب الشركة في إزالة البرج بعد أن تم استدعاؤه من قبل مخفر الشرطة لإفهامه بالتعليمات الصادرة من الإمارة في هذا الشأن، ولم يتبق سوى القواعد. وكان المواطن إبراهيم مسفر الثعلي قد ذكر في شكوى تقدم بها في شهر رمضان الماضي أنه اضطر إلى الرحيل من منزله بعد أن ظهرت عليه تصدعات من جراء أعمال إنشاء برج الاتصالات في موقع لا يبعد عنه سوى عشرة أمتار.. ولفت إلى أن البرج أنشئ دون ترخيص وعلى أرض لا يملكها المؤجر.

ووقفت عدة لجان على الموقع وعاينت الضرر الذي تعرض له منزل مقدم الشكوى، وأشارت في محضرها الأخير إلى عدد من الملاحظات أبرزها وجود ضرر في المنزل، إضافة إلى إنشاء البرج في حي سكني بشكل غير نظامي دون رخصة أو توقيع مسؤول من الشركة على العقد المبرم، كما لا يوجد مستمسك شرعي يثبت ملكية المؤجر للأرض التي شيد عليها البرج.

وعلمت «عكاظ» أن الثعلي بصدد رفع دعوى ضد الشركة المعنية للمطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقت بمنزله.

برامج اجتماعية ونفسية في سجون الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297734.htm

منال الصالح ـ الأحساء

أعرب مدير إدارة سجون المنطقة الشرقية اللواء محمد بن مسفر النفيعي، عن شكره وتقديره لجمعية البر في المنطقة، ممثلة في مركز التنمية الأسرية، وذلك لمشاركته في تقديم البرامج التدريبية الاجتماعية والنفسية التوعوية لنزلاء السجون، والتي قدم المدربون خلالها مجموعة من البرامج تفتح لنزلاء السجون أبواب الأمل بحياة جديدة. وقد استقطب المركز لهذا الغرض عددا من المدربين، مثل: الدكتور سليمان العلي الذي قدّم دورات للضباط ودورة لنزلاء سجن الدمام والخبر والقطيف، إضافة إلى الدكاترة: عبد الحميد الفردوس، معتز سنبل، وعوض مرضاح، قدموا 12 برنامجا تدريبيا استهدفت 797 نزيلا من نزلاء سجون المنطقة الشرقية كانت أهم عناوينها: رحلة التغيير، جدد حياتك، خطوات نحو النجاح في الزمن الصعب، عفوا أنا لن أعود، نقطة الانطلاق، وتحليل العلاقات البشرية. من جهة اخرى ، نظم المركز أمس، برامج تدريبية مفتوحة لفئة الشباب، تهدف إلى تطوير شخصية الفتيات والشباب، إضافة إلى تنمية المهارات الحياتية. وبدأت البرامج بدورة فن التعامل مع الآخرين قدمها رئيس قسم النشاط الثقافي في إدارة تعليم الشرقية المدرب سامي بن عبدالعزيز بالطيور، أوضح فيها كيفية التعامل الصحيح مع الآخرين، عبر دراسة أنماط الشخصيات، والتعامل مع كل نمط حسب ما يتناسب معه.

منيرة لم يشفع لها الامتياز!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1430هـ - 10 أغسطس 2009م - العدد15022
http://www.alriyadh.com/2009/08/10/article451184.html

كتب - صالح الحميدي:

رفضت جميع المستشفيات الحكومية في الرياض توظيف شابة سعودية تخرجت بامتياز في كلية العلوم الطبية التطبيقية لتمارس عملها كاخصائية علاج طبيعي بحجة عدم وجود وظيفة لها في تلك المستشفيات. وقالت الشابة (منيرة. ع) وهي تتحدث بمرارة شديدة عبر الهاتف أمس انها اصيبت باحباط شديد جراء ذلك وذكرت انها راجعت كل المستشفيات ووزارة الصحة ولم تجد أي اجابة تخفف معاناتها خاصة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بها وطالبت عبر «الرياض» المسؤولين في وزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية انصافها وتمكينها من اثبات جدارتها وقدرتها على التفاعل في مجتمعها بنجاح.

بهدف تفعيل دور إدارات الحقوق المدنية

توصيات بالقبض على المطلوبين حقوقياً في جميع الأوقات

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/08/19 هـ 10 أغسطس 2009 م العدد : 2976
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090810/Con20090810297739.htm

خالد الجابري - المدينة المنورة

طالبت توصيات ورش عمل بتفعيل إدارات الحقوق المدنية لتنفيذ الأحكام الشرعية والقرارات القضائية من خلال دعم الحقوق المدنية بأعداد كافية من العاملين لاسيما المؤهلين والمختصين، ربط إدارات الحقوق المدنية بكافة المناطق بشبكة حاسب آلي موحدة، إضافة إلى العمل على سرعة البت في القضايا المنظورة لدى المحاكم الشرعية خصوصا التي بها موقوفون. وترأس ورش العمل العميد علي مرشود الأحمدي مدير إدارة الحقوق المدنية في المدينة المنورة أمس، الاجتماع ضم: مديري الحقوق المدنية في شرط المحافظات ومندوبي إمارة المنطقة والمحكمة والسجون ومكتب العمل وفرع وزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية الصناعية. وكان مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني وجه بعقد ورش عمل في شرط المناطق لمعالجة ما تواجهه إدارات الحقوق المدنية من معوقات حيال تنفيذ الأحكام. وأكدت توصيات ورشة العمل بأن تتم عملية القبض على المطلوبين في جميع الأوقات، وأن يتم تعديل شرط القبض على المطلوبين حقوقياً في أوقات النهار حيث استغل المماطلون ذلك في الخروج ليلاً، إضافة إلى إيجاد محاكم مختصة في قضايا الحقوق للحكم والمتابعة، وإعادة تشكيل إدارات الحقوق المدنية بأحداث إدارة عامة يتبعها عدد من الفروع لمتابعة تنفيذ الأحكام، وتفعيل دور عمد الأحياء في إبلاغ وإحضار المطلوبين. وأوضح العميد علي الأحمدي أن المجتمعين توصلوا إلى التوصيات السابقة والتي من شأنها تساعد إدارة الحقوق المدنية في أداء عملها، مشيرا إلى أنها سترفع إلى مدير الأمن العام للموافقة عليها. كما أكد على نجاح هذا الاجتماع واهتمام الجميع فيه، لاسيما وأنه حظي باهتمام ومتابعة من مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عوض السرحاني.

سماسرة يفرضون شروطهم ويحددون رواتب الخادمات والسائقين قبل رمضان

تأخير الاستقدام وراء لجوء الأسر للبقالات الإندونيسية لسد احتياجاتها من العمالة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1430 - 10 أغسطس 2009 العدد 3237 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3237&id=113500&groupID=0

جدة: نجلاء الحربي

مع اقتراب موسم رمضان.. تبدأ الأسر رفع حالة طوارئ داخل المنازل ولكنها حالة من نوع آخر تتمثل في البحث عن خادمة لتكون عونا لسيدة المنزل. وتعتمد السيدات في هذا الشأن على الأرقام المنشورة في الإعلانات المبوبة بالصحف وأرقام سماسرة الخادمات والسائقين، التي تتداولها كافة السيدات طلبا للحصول على خادمة ذات خبرة.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه نحو عشرة آلاف من الإندونيسيين والإندونيسيات الترحيل إلى بلادهم، إذ ينامون أسفل كباري جدة التي تعتبر هي الأخرى سوقا رائجة لجلب الخادمات، حيث تأتي الأسر إلى مواقعهم طالبة خادمة أو سائقا، فإن هناك سماسرة يتولون التفاهم مع الأسر، التي ترغب في تشغيل خادمة. ويضع هؤلاء السماسرة كافة الشروط التي يقبل بها الكثيرون على مضض.وفي هذا الصدد، كشف سمسار خادمات وسائقين يدعى "شباهة" يعمل في بقالة متخصصة لبيع المنتجات الإندونيسية بحي الصفا في جدة لـ"الوطن" أن أجور الخادمات والسائقين ترتفع قبل شهر رمضان لتصل إلى 2000 ريال، وقد تتجاوز ذلك في بعض الأحيان إلى 2500 ريال حسب الطلب. وأشار السمسار إلى أن غلاء المعيشة دفع الكثير من العاملات للرجوع إلى بلادهن، ولكن من بقيت في البلاد يدخلن عن طريق العمرة أو يهربن من كفلائهن، فيفضلن العمل في المنازل بعد وضع شروط معينة على من يرغب في الحصول على خادمة أو سائق للعمل.

واعترف مامان عارف، الذي يعمل سائقا لدى إحدى الأسر السعودية بأنه فضل البقاء والعمل في المملكة بدون كفيل، إذ إن ما يتقاضاه من الأسرة التي يعمل لديها كسائق يبلغ 2300 ريال شهريا. وقال إنه قبل العمل وضع شروطا معينة على صاحب المنزل، ومنها ألا يقل راتبه عن المبلغالمتفق عليه، وأن يوفر له السكن ووجبات الطعام بجانب يوم في الأسبوع إجازة.وأشار إلى أن الكثير من الأسر توافق على كافة شروط العمالة سواء الخادمات أو السائقين خاصة قبل شهر رمضان.وترى خلود الغامدي أن لجوء ربات المنازل إلى سماسرة الخادمات والسائقين له أسباب عدة، منها تأخر استقدام العمالة من قبل مكاتب الاستقدام التي تعطي مواعيد وهمية، ففي بداية الطلب يعطي المكتب موعدا قريبا لإحضار الخادمة أو السائق، وبعد مرور شهر يبدأ المكتبفي وضع شتى أنواع الحجج الوهمية من ضغوط الحجوزات وعدم توفر المواصفات المطلوبة وغيرها. وأكدت أن غياب المصداقية لدى بعض مكاتب الاستقدام جعل الكثير من الأسر تلجأ إلى سماسرة الخادمات لقضاء حاجاتها، مشيرة إلى أن كافة الأسر التي تبحث عن خادمات وسائقين عن طريق السماسرة يفاجؤون بارتفاع أسعار رواتبهم، والشروط التي يضعونها حيث يتراوح راتب الخادمة بين (1900 و 2000 ريال) والسائق (2200- 2500 ريال) وهي أسعار خيالية وشروط لابد من الرضوخ لها.من جهته، قال فالح القحطاني- صاحب مكتب استقدام- إن انتشار سماسرة الخادمات والسائقين قبل شهر رمضان واستغلالهم لحاجة الآخرين يعتبر مسألة خطيرة، لأنهم وجدوا مواطنين قبلوا أن يتعاملوا مع هذه السوق السوداء للحصول على خادمات وسائقين، لتعويض هروبهم أو سفرهم، لذلك يبدأ هؤلاء السماسرة في فرض شروط على من يرغبون في الحصول على خادمة أو سائق من ناحية رواتبهم التي تصل إلى 2000 ريال للسائق و 1900 ريال للخادمة دون مراعاة ظروف الآخرين. وأكد أن هؤلاء السماسرة يبحثون عن الكسب المادي واستنزاف ما في جيوب الآخرين مستغلين حاجة الأسر إلى الخادمات قبل رمضان.

44 ٪ من الأخطاء في المملكة لحالات الولادة والعمليات الجراحية المؤتمر العربي الخليجي الأول لجودة وسلامة المرضى يناقش الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1430هـ - 10 أغسطس 2009م - العدد15022
http://www.alriyadh.com/2009/08/10/article451206.html

جدة وليد العمير:

صرح رئيس المؤتمر المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور توفيق خوجة "أن المؤتمر العربي الخليجي الأول لجودة وسلامة المرضى يأتي في إطار ما يوليه وزراء الصحة العرب والخليجيين من اهتمام بالغ بتنامي الدور الفاعل لسلامة المرضى باعتباره أحد آليات تطوير النظم الصحية الحديثة ،وكحق أصيل في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمريض والمجتمع من منظور إنساني وأخلاقي واقتصادي" .

وتستضيف المملكة المؤتمر خلال الفترة من 27 إلى 29 أكتوبر المقبل تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ، بمشاركة وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة ،والأمين العام لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور توفيق بن أحمد خوجة، ومنظمة الصحة العالمية،وأطباء ومتخصصين من مختلف دول العالم

وأوضح الدكتور خوجة أمام هذا المؤتمر الذي تستضيفه مدينة جدة انه يهدف إلى تعزيز مفهوم تحسين نظام الرعاية الصحية ،من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل تطبيق الإستراتيجية الإقليمية لسلامة المرضى ،ووضعها موضع التنفيذ على هيئة برامج وطنية متكاملة.

وذكر المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء صحة دول الخليج ورئيس المؤتمر أن مؤتمر جدة سيناقش قضية الأخطاء الطبية التي بلغت معدلات كبيرة في الدول العربية بل وجميع دول العالم ،وتعتبر من أكبر التحديات التي تواجه مشاريع سلامة المرضى في الدول المتقدمة والنامية على السواء ،مؤكدا أن الدراسات المسحية في المملكة العربية السعودية أكدت أن نسبة الأخطاء الطبية التي تحدث أثناء عمليات الولادة تبلغ 27 في المائة ، وأثناء العمليات الجراحية تبلغ 17 في المائة ،و13 في المائة في الحالات الباطنية ، وفي الأطفال تبلغ 10 في المائة.

وأوضح الدكتور خوجة أن المؤتمر المزمع عقده نهاية أكتوبر في جدة يأتي ضمن سلسلة مؤتمرات عربية وخليجية لجودة وسلامة المرضى والرعاية الصحية المتكاملة للتقليل من نسبة هذه الأخطاء .

مجتمعون: محاكم مختصة في قضايا الحقوق وربط إدارات "المدنية" بشبكة حاسوب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 10 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168244

مصلح الحربي - المدينة المنورة

أوصى المجتمعون في ورشة دعم الحقوق المدنية التي عقدت بالمدينة المنورة مؤخرًا بسرعة البت في القضايا المنظورة لدى المحاكم الشرعية وخاصة التي بها موقوفون، وقيام الشؤون الاجتماعية بإنهاء إجراءات تسليم الأطفال ممن لا يوجد إشكاليات في إعادتهم لذويهم مراعاة للجانب النفسي والاجتماعي، كما أوصى المجتمعون بأن تتم عملية القبض على المطلوبين في جميع الأوقات، وأن يتم تعديل شرط القبض على المطلوبين حقوقيًا في أوقات النهار، حيث استغل بعض المماطلين ذلك في الخروج ليلاً والعمل على إعادة تشكيل إدارات الحقوق المدنية باستحداث إدارة عامة يتبعها عدد من الفروع لمتابعة تنفيذ الأحكام، وتفعيل دور عمد الأحياء في عملية إبلاغ وإحضار المطلوبين. وقال الناطق الإعلامي الملكف لشرطة منطقة المدينة المنورة المقدم فهد الغنام إن توجيهات صدرت من معالي مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني بشأن عقد ورش عمل بشرط المناطق لمعالجة ما تواجهه إدارات الحقوق المدنية من معوقات حيال تنفيذ الأحكام الشرعية والقرارات القضائية. وكان العميد علي مرشود الأحمدي مدير إدارة الحقوق المدنية بالمدينة المنورة قد ترأس اجتماع ضم مدراء الحقوق المدنية بشرط المحافظات ومندوبي الإدارات الحكومية ذات العلاقة المتضمنة أمارة المنطقة والمحكمة والسجون ومكتب العمل وفرع وزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية، حيث عقد عدة اجتماعات وتم من خلالها استعراض كافة الصعوبات التي تواجه الحقوق المدنية، ووضع الحلول المناسبة لها. وأوضح العميد علي الأحمدي بأن المجتمعين توصلوا إلى توصية بهذا الشأن والتي من شأنها مساعدة إدارة الحقوق المدنية في أداء عملها، ولعل من أبرزها العمل على دعم الحقوق المدنية بأعداد كافية من العاملين لا سيما المؤهلين والمختصين، كذلك ربط إدارات الحقوق المدنية بكافة المناطق بشبكة حاسب آلي موحدة. وكذلك قيام الشؤون الاجتماعية بإجراءات تسليم الأطفال الذين لا يوجد إشكال في تسليمهم مراعاة للجانب النفسي والاجتماعي للأطفال المرافقين لذويهم والذين لديهم أحكام بالإيقاف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلغاء "نظام الكفيل" في الكويت ومصر ترحب بالخطوة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19/8/1430 هـ الموافق 10 أغسطس 2009 العدد 5782
http://www.aleqt.com/2009/08/10/article_261438.html

القاهرة : الألمانية
بدأت الكويت فعليا أولى خطوات إلغاء نظام الكفيل حيث أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتى محمد العفاسي أمس قراراً بإلغاء موافقة الكفيل على تحويل إقامة العامل إلى كفيل آخر دون إذن الكفيل الأول وهو الشرط الذى وضع قيدا حديديا حول العمال ومنعهم من العمل بحرية فى الكويت.
وأشادت عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية بهذا الإجراء ، معتبره أنه يعد بمثابة خطوة جيدة نحو الطريق الصحيح.
وتوقعت عبد الهادي في تصريحات لصحيفة " المصري اليوم" المستقلة نشرتها اليوم الاثنين أن تقوم دول خليجية أخرى بإلغاء نظام الكفيل فى وقت قريب مثلما حدث فى البحرين والكويت ، رافضة الإفصاح عن هوية هذه الدول.
وأكدت وجود نوع من المراجعة للتشريعات الوطنية فى الدول المستقبلة للعمالة فى الوطن العربى من أجل أن تتوافق مع المعايير والتشريعات الدولية للعمل.
وأشارت إلى أن هذا القرار سوف يستفيد منه آلاف العمال المصريين الموجودين فى الكويت خاصة أنه سوف يحقق نوعاً من التوافق مع مصلحة العمال ، مؤكدة أن هذا القرار سبقه تنسيق مع رجال الأعمال الوطنيين فى الكويت.
واشترط وزير العمل الكويتى فى قراره ضرورة قضاء العامل فترة لا تقل عن ثلاث سنوات لدى الكفيل الذى يعمل لديه ، مؤكدا أن هذه خطوة لإلغاء نظام الكفيل فى الكويت والتى سبقته فيها مملكة البحرين.
وسيستفيد من هذا القرار الجديد أكثر من مليون و 300 ألف عامل أجنبى من المقيمين فى الكويت خاصة العمال المصريين المتجاوز عددهم نحو ربع مليون عامل فى العديد من المهن حيث سيمكنهم هذا القرار من تحويل إقاماتهم مباشرة من إدارات العمل دون موافقة الكفيل الأول الذى غالبا ما كان يصدر مذكرة توقيف بحق أى عامل يطلب نقل كفالته بدعوى تغيبه عن العمل وكان البعض منهم يطلب مبالغ باهظة للموافقة فقط على نقل العامل إلى كفيل آخر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

غرفة جدة تحاصر الفقر والبطالة بمنتدى لـ "الأسر المنتجة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19/8/1430 هـ. الموافق 10 أغسطس 2009 العدد 5782
http://www.aleqt.com/2009/08/10/article_261313.html

عبد الهادي حبتور من جدة

يعتزم مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية التابع لغرفة جدة بالتعاون مع أربع وزارات حكومية إطلاق أول منتدى سعودي يهتم بالأسر المنتجة، بمشاركة نخبة من المهتمين بالعمل الاجتماعي والخيري وذلك في قاعة ليلتي للمناسبات خلال الفترة من 10 إلى 12 تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

ويهدف المنتدى إلى محاصرة الفقر والبطالة وتنمية كوادر الأسر المنتجة وإدماج إسهاماتها في الاقتصاد الوطني تحت منظومة مؤسساتية متكاملة، وتمكينها من مواجهة التحديات، للوصول بمنتجاتها إلى مستوى التنافسية العالمية.

وأوضحت لـ «الاقتصادية» ألفت قباني رئيسة مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية، أن المنتدى سيشهد عرض تجارب حقيقية لأصحاب تجارب ناجحة في مجال المشاريع المنتجة في السعودية، لافتة إلى أن المنتدى الذي يعد الأول من نوعه ويرفع شعار «كلنا منتجون» يحظى بميزة عن غيره من المنتديات الأخرى وذلك من خلال مشاركة أربع جهات حكومية ستقوم بدعم فعلي للأسر المنتجة السعودية.

وأشارت إلى أن المنتدى سيقام تحت عنوان «استشراف دور الأسر المنتجة في ظل تكامل الشراكات»، حيث يسعى إلى زيادة مساهمة الإنتاج الأسري الوطني في التنمية المستدامة والوصول به للعالمية.

وأكدت أن مركز جدة للمسؤولية الاجتماعية سيتولى تنظيم المنتدى في وجود أربع شركاء رئيسيين متمثلين في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العمل، إضافة إلى وزارة التربية والتعليم، مشيرة إلى أنه تم تكوين اللجنة التحضيرية للمنتدى برئاستها وعضوية عصام المبارك وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة في وزارة التجارة والصناعة، الدكتور إبراهيم شقدار متخصص الاستشارات الاستراتيجية، عطية الزهراني نائب مدير عام فرع وزارة التجارة والصناعة، المهندس محمد بن طه الشعلان مستشار وكالة الصناعة في وزارة التجارة والصناعة، علي الخلف المشرف العام على المشاريع الإنتاجية في وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية، قصي فلالي مدير عام مكتب العمل في جدة، محمد جلال الغامدي مدير توظيف السعوديين في مكتب وزارة العمل في محافظة جدة، نورة آل الشيخ المديرة العامة للإشراف النسائي في مكة المكرمة في وزارة الشؤون الاجتماعية، الدكتورة زينب قباني جامعة الملك عبد العزيز، المهندس سعود سلطان المدير التنفيذي في مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية، الدكتور فيصل عبد القادر مدير إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إضافة إلى ممثل عن وزارة التربية والتعليم، كما تم تشكيل اللجنة العلمية التي تضم خبراء من جامعة الملك عبد العزيز ومن الهيئة العامة للاستثمار وشركات القطاع الخاص علاوة على غرفة جدة.

وأوضحت أن افتتاح الملتقى سيكون في 10 تشرين الأول (أكتوبر) المقبل في حين ستكون الفعاليات يومي 11 و12 من الشهر نفسه، وسيكون المحور الرئيسي شراكة القطاعين العام والخاص لتغيير المنظور التقليدي للإنتاج الأسري ليصبح الدعامة الرئيسة للتصنيع، إضافة إلى أهداف أخرى مهمة ممثلة في محاربة الفقر والبطالة من خلال تأهيل الشباب وإكسابهم مهارات تمكنهم من إيجاد فرص عمل حقيقية، وتوجيه طاقات المجتمع المدني للإنتاج الحرفي واليدوي للمساهمة في زيادة الناتج القومي، وتنظيم عمل الأسر المنتجة بشكل مؤسساتي وتوفير كافة الخدمات لتطوير إنتاجهم والوصول به إلى مستوى التنافسية المحلية والدولية، وإشراك كافة أفراد الأسرة في نشاطها الإنتاجي، إضافة إلى زيادة دخل الفرد وتنويع مصادره، وتبني استراتيجية شاملة ومتكاملة لأنشطة الإنتاج الأسري داعمة ومعززة لدورها في تحقيق التنمية المستدامة وفق أطر قانونية وتشريعية وإجرائية، وكذلك تحفيز الابتكار والإبداع وتحقيق التمايز في الإنتاج الأسرى.

"تخصصي الدمام" يتعاقد مع ممرضات "أجنبيات" ويرفض "سعوديات"

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 10 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/46034

الدمام – محمد الداود

أنهت إدارة مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، إجراءات تعاقدها مع مجموعة من الممرضات الأجنبيات، فيما رفضـــت توظيف عدد من الخريجات السعوديات، ممن يحملن شهادة البكالوريوس في التمريض. وبرر المستشفى خطوته الأولى بـ«حرص الإدارة على استقطاب الكفاءات ذات المؤهل العالي والخبرات المتميزة»، فيما أرجع سبب الخطوه الثانية إلى «عدم اجتياز الخريجات السعوديات شروط القبول ،التي حددتها إدارة المستشفى في وقت سابق».

وطالبت خريجات كليات صحية، تقدمن إلى التوظيف في المستشفى، وقوبلن بـ«الرفض»، وزير الخدمة المدنية محمد الفايز، بـ«التدخل، خصوصاً أن المستشفى تعاقد مع عدد من الممرضات الأجنبيات، متجاهلاً المطالبات الاجتماعية والرسمية، والتي تؤكد على السعودة في كل الوظائف المُتاحة»، في الوقت الذي ما زال هناك عدد كبير من الخريجات السعوديات، يعانين من البطالة «بسبب عدم حصولهن على وظائف رسمية حتى الآن».

وأكد عدد من خريجات ،أنهن تعرضن إلى «ظلم واضح» من إدارة المستشفى بعد أن «رفضت توظيفنا، بحجة عدم حصولنا على المعدلات المطلوبة، فيما أنهت إجراءات تعاقدها مع مجموعة من الخريجات، ممن لم يحصلن على معدلاتنا الأكاديمية، وتجاوزها إلى أهم الشعارات، التي ترددها دائماً، في سعيها إلى استقطاب الكفاءات الوطنية، كون الخدمات الطبية لا يمكن المساومة عليها، في الوقت الذي تعاقد مع بعض الخريجات بالواسطة، وهذا يتنافى تماماً مع تلك المبادئ والقيم». وقالت الطالبة فاطمة فؤاد: «مُعدلي الأكاديمي يفوق المعدل المطلوب من جانب إدارة المستشفى بكثير، إلا أنهم رفضوني مع مجموعة من زملاتي من دون سبب، في الوقت الذي بادرت إدارة المستشفى إلى التعاقد مع أجنبيات، على رغم عدم حصولنا على أي وظيفة في أي قطاع حكومي حتى الآن».

فيما ذكرت زميلتها آيات علي أنهن «خاطبنا وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، بعد فترة وجيزة من تسلمه منصبه، وتوقعنا أن يكون هناك ردة فعل ،إلا أننا لم نتلق أي رد على خطابنا المُرسل حتى الآن. ولا ندري ما السبب وراء ذلك»، مضيفة «أنا إحدى من تم استبعادهن، على رغم أن قبول من هن أقل من معدلي الأكاديمي. وعندما تحدثت مع أحد الموظفين هناك أخبرني أن بعض التجاوزات قد تحدث». وتساءلت آيات: «لماذا لا نخضع لفترة تجريبية، اسوة بنظام العمل المتبع، لمدة ثلاث أشهر، وفي حال عدم صلاحيتنا للعمل بإمكانهم استبعادنا نهائياً، بدل هذا الإحباط والتشكيك في قدراتنا الوظيفية». أما الطالبة سكينة علي، فقالت: «أعمل حالياً بوظيفة بسيطة وبراتب زهيد جداً، لا يتناسب مع طموحي وإمكاناتي الوظيفة، فأنا أحمل شهادة البكالوريوس في التمريض، ورسمت أحلامي المستقبلية بالعمل في هذا المستشفى، نظراً للإمكانات الكبيرة الموجودة فيه، والتي تساهم في صقل إمكاناتي وتطورها، إلا أنني صُدمت عندما تم رفضي، وحاولت الحصول على وظيفة براتب زهيد حتى لا أقتل آمالي فقط. وعندما علمت أن المستشفى تعاقد مع ممرضات اجنبيات اصابني اكتئاب شديد، وبدأت أشك في قدراتي ودراستي، التي انهيتها بصعوبة».

وطالبت الخريجات، بضرورة «تدخل وزير الخدمة المدنية، كونها الجهة المُسند إليها توظيف الخريجات السعوديات، إضافة إلى تدخل وزير الصحة، لكشف التجاوزات الإدارية في المستشفى، ومنحنا فرصة المنافسة في الحصول على وظيفة رسمية فيه، أسوة في الممرضات الأجنبيات، إضافة إلى الممرضات السعوديات اللاتي تم توظيفهن بالواسطة».

كما طالبن بمقابلة المدير التنفيذي للمستشفى الدكتور خالد الشيباني، «لتوضيح بعض الأمور الغائبة عنه، لأننا نعتقد بأن هناك خللاً واضحاً في الإدارة، ولدينا ما يثبت ذلك».

فتاة تدفع 10 آلاف ريال مقابل طلاقها من مسن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451425.html

خميس مشيط سالم آل سحمان:

أنهت فتاة فى العقد الثاني من عمرها معاناتها مع زوجها المسن والذي يكبرها سناً بفارق 40 عاماً حيث دفعت له مبلغ 10 آلاف ريال ليتم طلاقها منه. ولم يجد القاضي في محكمة خميس مشيط مخرجاً لتلك الفتاة التي طالبت لعام كامل بالخلع من زوجها المسن سوى إرضاء زوجها للرجوع عن تمسكه بها وذلك بدفع مبلغ 10 آلاف ريال يتم دفعها له من قبل الفتاة التي لم ترزق منه بذرية.

87 بالمائة من المتسولين مقيمون!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451426.html

الرياض نايف آل زاحم:

كشف مدير عام الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بالرياض سليمان المقبل في تصريح ل" الرياض" أنه تم القبض على ما يزيد على 12 ألف متسول مجموع نسبة العرب والأجانب 87% و13% من السعوديين خلال نهاية العام الماضي وهذا العام حيث يتم معالجة وضع السعوديين من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي سواءً عن طريق إعانات الضمان أو برامج الأسر المنتجة أو الصناديق والجمعيات الخيرية التي تشرف عليها الوزارة أو تشغيل من يستطيع العمل بالتعاون مع مكاتب العمل .. أما الأجانب فيرحلون إلي بلدانهم لكون إقامتهم غير نظامية ..

من جهة أخرى قال المقبل: إن الشؤون الاجتماعية بمنطقة الرياض استطاعت عن طريق برامج الحماية الاجتماعية الأسرية بمعالجة وضع 200 حالة تعرضت للإيذاء والعنف الأسري بدنياً أو نفسياً بالرياض في محيطها الأسري من قبل لجان تنفيذية ميدانية.

أمير "مكة" يطمئن سكان أحياء "عشوائية" بحصول الجميع على حقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/46302

جدة - «الحياة»

طمأن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل سكان منطقة الرويس وجميع المناطق العشوائية التي تصل إلى 54 حياً في محافظة جدة أنهم سيحصلون على كامل حقوقهم ولن يظلم أحد بمشيئة الله. مؤكداً متابعته شخصياً لعملية تنفيذ تطوير العشوائيات لما لهذا المشروع من أهمية كبرى.

وأوضح أمير مكة في تصريح صحافي أن لكل شخص حق التظلم عند إزالة مسكنه في الأحياء العشوائية في ظل عدم وجود صكوك شرعية. وقال «إن لكل إنسان في السعودية الحق أن يتظلم، ونحن نؤكد للجميع أنه لن يكون هناك ظلم لأي شخص، وسيتم إصدار صكوك لمن لا يملكون صكوكاً شرعيةً وفق آلية محددة وضعت لهذا الغرض».

وأضاف «ستثمن العقارات بالشكل المنصف والمرضي للجميع، ولصاحب الملك المنزوع الخيار بين أن يدخل كشريك في تطوير الحي ويكون مالكاً من ضمن الملاك، أو أن يقبل القيمة ويستفيد من المبلغ في مكان آخر»، مشيراً إلى أن مشروع تطوير الأحياء العشوائية يتم بتوجيه ودعم من خادم الحرمين الشريفين، ويستهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وإحداث نقلة حضارية على جميع المستويات إنسانياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً.

وزاد «إن مشروع تطوير الأحياء العشوائية سيضع أمام الملاك عدداً من الخيارات، منها الإسهام بقيمة عقاراتهم في المشروع أو بيعها إلى شركة التطوير بالقيمة التي تحددها لجنة جرى تشكيلها لهذا الغرض، ويمكن للملاك الحصول على سكن بديل من المساكن التي يتم بناؤها بدلاً من قيمة التعويض».

وأكد أن مشروع تطوير حي الرويس في محافظة جدة سيسهم في خدمة أبناء الحي لما يمثله من أهمية اقتصادية كبيرة، مؤكداً أن مصلحة المواطنين في هذا الحي العشوائي تمت مراعاتها في الدراسة المرفوعة عنه. لافتاً إلى أن هذا العمل الكبير سيخدم المواطنين ويصحح الأخطاء البيئية ويزيل أخطارها ويولي اهتماماً كبيراً بأوضاع الناس والحالات التي تحتاج إلى مساعدة بعد تشكيل لجنة اجتماعية لمعالجة هذا الأمر.

وأوضح الأمير خالد الفيصل أنه سيتم الأخذ في الحسبان وضع المقيمين من غير السعوديين، ممن دعتهم الظروف لمغادرة بلدانهم واللجوء إلى السعودية وتصحيح أوضاعهم برضا الدولة والمجتمع. مشيراً إلى أن المشروع بعد اكتماله بإذن الله سيوفر السكن اللائق والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز التدريب المهني والمساجد والحدائق وإحالة المناطق من عشوائية متردية الأوضاع إلى أحياء مخططة ترتقي في المستوى العمراني والاجتماعي والاقتصادي لسكانها.

وشدد على ضرورة تكاتف جهود الجميع للقضاء على ظاهرة العشوائيات وسلبياتها التي تمثل خطراً داهماً على المجتمع بآثارها السيئة، مشدداً على أهمية التحرك لإزالة هذه العشوائيات في هذه الحقبة المباركة من الزمن بقيادة الحكومة السعودية الرشيدة.

تعاون بين "العدل" وجامعة نـايـف لـتـطـويـر الـقـضـاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/08/20 هـ 11 أغسطس 2009 م العدد : 2977
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090811/Con20090811297963.htm

واس ـ الرياض

أعلن وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن وزارته ستطور تعاونها مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجالي الدراسات العليا والتدريب، بهدف نقل خبرات الجامعة للمؤسسة القضائية. وأوضح في بيان صحافي بث أمس، أن الخبرات المتوافرة في الجامعة في مجال العلوم الجنائية ستسهم في تزويد القضاة بما يعينهم على أداء مهامهم، لا سيما بعد أن تخصص القضاء نوعيا. وثمن وزير العدل جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في تحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل، قائلا في خطاب وجهه لرئيس الجامعة الدكتور عبد العزيز الغامدي أخيرا: «إن الجامعة تؤدي رسالة أمنية في تطوير الأجهزة الأمنية العربية ورفع قدرات منتسبيها وتزويدهم بأحدث المستجدات في مجال تخصصهم». وأشار إلى أنها تفعل التطوير عن طريق أنشطتها المتنوعة وبرامجها التدريبية في مجال إعداد وتأهيل وتنمية قدرات الكوادر الأمنية العربية، ودورها في إثراء المكتبة الأمنية العربية بالدراسات والبحوث.

ديوان المظالم لـ "عكاظ"

خطة لمواجهة نقص القضاة في الصيف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/08/20 هـ 11 أغسطس 2009 م العدد : 2977
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090811/Con20090811297963.htm

متعب العواد ـ حائل

أكد لـ «عكاظ» أمين عام المحكمة الإدارية في منطقة حائل شكر العودة وضع خطط إدارية لمواجهة الإجازات الصيفية الممنوحة للقضاة والموظفين الإداريين، بما يكفل إنجاز معاملات المواطنين في موعدها المحدد دون تأخير. وأضاف «جميع الدوائر القضائية في المحكمة تعمل بكامل طاقمها القضائي والإداري، وتعقد جلساتها المحددة في مواعيدها، ولم يتم تأجيل أية قضية عن موعدها». وأشار إلى أن إدارة الدعاوى والأحكام المعنية باستقبال القضايا من المواطنين والجهات الحكومية تعمل وفق ما خطط لها ولم تتأثر بأي نقص، ويرجع ذلك إلى وجود الخطط الإدارية المتطورة التي يضعها ديوان المظالم في مواجهة مثل هذه الحالات.

ولفت إلى أن ديوان المظالم تلقى خلال الأشهر الثلاثة الماضية 1196 قضية في جميع الدوائر القضائية؛ حيث بلغت القضايا الواردة للدائرة التجارية 911 قضية أنجز منها 25 قضية والمدورة 886، فيما بلغت القضايا الجزائية 98 قضية أنجز منها 27 قضية والمدورة 71، وبلغ عدد القضايا الواردة لدائرة الإدارية 170قضية أنجز منها 13 قضية وتبقى منها 157 مدورة، أما الدائرة التأديبية فبلغ عدد القضايا الواردة إليها 17 قضية أنجز منها سبع وتبقى 10قضايا مدورة.

القبض على أشقاء قتلوا شقيقتهم وأخفوا جثتها في صحراء بيشة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451508.html

بيشة - عبدالله المعاوي:

تمكنت شرطة محافظة بيشة أمس من فك خيوط جريمة قتل مضى عليها ستة أشهر وذلك بالقبض على أربعة أشقاء كانوا قد تورطوا في قتل شقيقتهم وقاموا بإخفاء جثتها ودفنها في منطقة صحراوية غرب محافظة بيشة.

وفي التفاصيل أن الأشقاء وهم رجلان وامرأتان تناوبوا على ضرب شقيقتهم الصغرى (18) عاماً بواسطة عصا غليضة مما أحدث لها نزيفاً في الرأس وتركوها تنزف حتى ماتت.

وعندما تبين لهم أنها قد فارقت الحياة قصدوا منطقة صحراوية غرب محافظة بيشة ودفنوا جثتها لإخفاء جريمتهم.

وقد تم ظهر أمس الاثنين إخراج جثة الفتاة من قبرها وإيداعها ثلاجة الموتى في مستشفى الملك عبدالله في بيشة.

وعلق الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير بالنيابة المقدم عبدالله بن ظفران على الحادثة بأن التحقيق مستمر في الحادثة لكشف كافة تفاصيلها وتحديد دور كل شخص في الجريمة تمهيداً لإحالتهم للمحكمة.

الأهالي قدموا شكوى عاجلة للبلدية

وفاة تكشف قصور مغسلة أموات ظلم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/08/20 هـ 11 أغسطس 2009 م العدد : 2977
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090811/Con20090811297766.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

رفع عدد من أهالي ظلم شكوى عاجلة للبلدية، مشيرين الى أن وفاة امرأة مسنة البارحة الأولى كشفت مدى الإهمال في مغسلة الأموات. وقالوا إنهم اضطروا إلى اللجوء لفاعلي خير للمساعدة في غسل المتوفاة قبل مواراتها الثرى، حيث فوجئوا بتحطم أبواب المغسلة وتهالك مرافقها التي تعلوها الأتربة، إضافة إلى عدم توفر المياه والإنارة، كما اضطروا إلى استئجار عمالة لحفر القبر نظرا لأن العواصف دفنت القبور.

المتحدث الرسمي لبلدية المويه فواز العتيبي أوضح لـ «عكاظ» أنه سيتم الوقوف على الموقع للنظر في وضع مغسلة الأموات والمقابر في مقبرة ظلم لإعداد تقرير مفصل يتضمن أية ملاحظات يتم رصدها. ولفت إلى أن البلدية رفعت مطالب باستحداث وظائف لحفاري القبور ومغسلي الأموات ودعمهم بسيارات تجهيز.

كلفت 75مليون ريال ..وانتظرها المواطنون4 سنوات

مشكلة مياه الشرب تظهر مع تشغيل محطة تنقية الأسياح !

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451494.html

الأسياح-سعود المطيري:

تم تشغيل محطة تنقية مياه الشرب في محافظة الأسياح التي انتظرها المواطنون أكثر من أربع سنوات من بداية المشروع بتكلفة إجمالية تجاوزت 75 مليون ريال وطاقة إنتاجية 12,500 متر مكعب في اليوم يفترض أن تغطي نحو 60 كيلو متراً على امتداد المحافظة بمدنها ومراكزها وعلى مدى الأربع وعشرين ساعة حسب تصريحات المسؤولين في المياه وجاء هذا التشغيل قبل تركيب عدادات استهلاك واكتمال تمديد الشبكة والاعتماد على الشبكة القديمة في بعض المواقع .

إلا أن المواطنين أصيبوا بصدمة وخيبة أمل واكبتا عملية التشغيل بسبب عدم وصول الماء إلى منازلهم أو وصوله ضعيفاً خصوصاً في مدن ومراكز شمال وجنوب الأسياح، وفيما عاد فرع المياه مضطرا إلى تشغيل بئر حنيظل وأبالورود على الطريقة القديمة بعد أن عجز الضخ أن يتجاوز مرتفعاً يعرف بظهرة (القوز) عاد الفرع أيضا إلى طريقة توزيع الحصص القديمة بين عين ابن فهيد والجعلة والبندرية إلا أن ضعف الضغط واستخدام الشبكتين الجديدة والقديمة التي يدخل ضمنها أنابيب (الاسبستو) الممنوعة في وقت واحد لعدم اكتمال الشبكة الجديدة خصوصا في الجعلة والبندرية وجزء من خصيبة أوجد شحاً لدى بعض المواطنين الذين وجهوا نداء للمسؤولين بسرعة معالجة المشكلة خصوصا في هذه الفترة من السنة وقرب حلول شهر رمضان المبارك .

وتساءلوا بدهشة .. كيف حصل هذا في ظل الدراسات والتقديرات التي قام على ضوئها المشروع الذي كلف ميزانية الدولة ملايين الريالات وبعد سنوات من العمل بالمشروع وانتظار نتائجه ؟ ولماذا تأخر اكتمال الشبكة إلى هذا الوقت وطالب آخرون بإعادة فتح الاشياب التي أغلقت مع بداية التشغيل خصوصا وان المحافظة منطقة رعوية.

من ناحية أخرى شهدت مرحلة تشغيل المحطة فترة انتقال المدير السابق إلى عمله الجديد في محافظة البكيرية بينما يتمتع المدير المكلف ومدير المحطة بإجازته السنوية.

أنشأتها هيئة الغذاء بعد تسلمها مهام الـ sps

بوابة إلكترونية لمتابعة أوبئة الحيوانات والنباتات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/08/20 هـ 11 أغسطس 2009 م العدد : 2977
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090811/Con20090811297767.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

وافق المقام السامي على نقل مهام ومسؤوليات متابعة تنفيذ اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية sps إلى الهيئة العامة للغذاء والدواء، وأبلغ

«عكاظ» نائب الرئيس التنفيذي للهيئة لشؤون الغذاء الدكتور إبراهيم المهيزع أن الهيئة شرعت في التجهيز لإطلاق بوابة إلكترونية خاصة بمتابعة سلامة الغذاء والصحة الحيوانية والنباتية، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة.

وستعنى البوابة بالإجابة على الاستفسارات، رصد المستجدات حول اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية ومتابعة الأوبئة التي تصيب الحيوانات والنباتات داخل المملكة مثل انفلونزا الطيور.

ولفت إلى أن الهيئة تتابع كل ما يتعلق بسلامة الغذاء وبدأت في حضور الاجتماعات الدورية الخاصة باتفاقية sps التي تعقد في جنيف. وقال: إنها أصبحت معنية بإخطار منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق باتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية، والرد على الاستفسارات التي ترد بهذا الشأن، بينما تتابع وزارة الزراعة صحة الحيوانات الحية والنباتات.

وكيل إمارة نجران يستقبل لجنة دراسة أوضاع السجون

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451372.html

نجران: علي عون اليامي

استقبل وكيل إمارة منطقة نجران محمد بن فهد بن سويلم أمس الأول في مكتبه بالإمارة اللجنة المشكلة من وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة المالية لدراسة أوضاع السجون، وفي بداية اللقاء قدم مدير إدارة شئون السجناء بوزارة الداخلية رئيس اللجنة محمد بن عبدالعزيز السالم وفريق العمل المرافق فكرة عن عمل اللجنة التي يبرز دورها في متابعة أوضاع السجون خصوصاً من الناحية الصحية للسجين. وأوضح أنه برفقة اللجنة أخصائيون لديهم أجهزة لقياس درجة الرطوبة داخل السجن ومدى إمكانية العيش البشري بداخلها.. وفي الختام نوه ابن سويلم بما تحظى به السجون في المملكة من رعاية واهتمام من القيادة الرشيدة والتي تحرص دوماً على توفير جميع وسائل السلامة للسجناء مؤكداً في نفس الحال أن السجين مواطن ولابد من رعايته مشيراً إلى أن عمل هذه اللجنة هو واجب وطني.

مجلس بلدي حائل يحقق في تعديات على مخطط سكني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/08/20 هـ 11 أغسطس 2009 م العدد : 2977
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090811/Con20090811297768.htm

متعب العواد ـ حائل

فتح المجلس البلدي في منطقة حائل أمس تحقيقا موسعا مع أمانة المنطقة، حول تعدي مقاولي الطرق وأصحاب الكسارات على موقع مخطط شرق المطار وتحويله إلى حفر، رغم أن المخطط معتمد ومقرر توزيعه خلال أيام على 9 آلاف مواطنة ومواطن. وأوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة الأراضي في المجلس البلدي هتاش الهمزاني أن المعلومات الأولية تشير إلى أن الحفر التي تتراوح بين متر وثلاثة أمتار، تردم بمخلفات البناء، وهو ما يخالف نظام المخططات السكنية المعتمد من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأكد أن ما يحدث في المخطط يعتبر من المخالفات التي يعاقب عليها القانون، كونه من التجاوزات الصريحة، مشيرا إلى أن المجلس طالب بتشكيل لجنة للوقوف على أسباب غض الأمانة النظر عن تصرفات المقاولين، الذين أساؤوا للمخطط من حيث مساواة قطع الأراضي وطرق توزيعها على الطبيعة.

في المقابل، رفضت أمانة منطقة حائل التعليق على القضية، «إلا بعد انتهاء اللجنة المشكلة من النظر فيها»، كاشفة عن أنها لا تتحمل الحفريات التي أحدثها المقاولون داخل المخطط السكني، وهي تستجوب جميع الشركات التي ألحقت الضرر في المخطط.

فيما حمل رئيس المجلس البلدي تركي الضبعان أمانة المنطقة مسؤولية عمليات الحفريات التي أحدثها المقاولون في المخطط وقال لـ «عكاظ»: جشع المقاولين وضعف الرقابة من الأمانة على مخططاتهم السكنية أدى لتفاقم المشكلة، مشيرا إلى أن المواطنين هم الأكثر تضررا من تعطيل تسليم المنح في المخطط، إضافة إلى تضررهم بعد هطول الأمطار إثر تجمعات المياه في تلك الحفريات العميقة والتي أودت بحياة أطفال غرقوا قبل فترة فيها.

وقال: إن المطلوب من الأمانة إيجاد عقوبة رادعة توقف تجاوزات المقاولين، وعليها أيضا تشديد رقابتها على الأعمال التي ينفذونها.

دراسة تكشف عن انتشار أشكال "عنف أسري خفي" في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/46336

الدمام – محمد المرزوق

تنوعت أشكال العنف في المجتمع السعودي، بدءاً في الأفعال والأقوال الصغيرة، وانتهاءً في جرائم القتل. وإن بدا بعضها غير لافت إلى الانتباه، كإرهاق الزوجة بالحمل والولادة، أو الاستيلاء على ميراث المرأة، إلا أن أشكالاً أخرى تبرز بقوة مثل استخدام السلاح الناري والآلات الحادة والحرق، أو التسجيل والتصوير الفاضح والابتزاز، والضرب والبصق.

ورأى باحثون في مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، أن «أشكال العنف الأسري الشائعة والمعروفة، كالعنف اللفظي والجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والجنسي والحرمان، تنتشر في المجتمع، إلا أن بعض تلك الأشكال تُعد أكثر شيوعاً، مقارنة في المجتمعات الأخرى». وأجرى المركز دراسة ميدانية، تحت عنوان «العنف الأسري... المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المُواجهة»، غطت جميع مناطق المملكة. وتألف المبحوثون من فئات مختلفة، لكل منها «خصائص مميزة». ومن بين المبحوثين 1900 من المترددين على مراكز الرعاية الصحية الأولية، و50 من الخبراء، من طريق المُقابلة الشخصية، و 90 من ضحايا العنف، من الجنسين. وبلغ مجموع المبحوثين 2040 شخصاً.

ورأى 44 في المئة من عينة الدراسة أن «الضرب باليد والرفس ،أكثر أشكال العنف الأسري انتشاراً، يليه الدفع والرمي على الأرض، بنسبة 37 في المئة، وشد الشعر بـ34 في المئة، وبعده الجلد بالعقال، أو سلك، أو سوط أو عصا».

فيما ذكر 31 في المئة أن «استخدام السلاح الناري، والآلات الحادة منتشر». ويأتي بعدهما «الكي والحرق»، وأخيراً «سكب مادة حارقة على الجسم». وتقل أشكال العنف الأخرى مثل «البصق واستخدام جسم صلب». وذكرت الدراسة أن «ثلث عينة البحث، أشاروا إلى أن التوبيخ الشديد منتشر جداً». كما تبين أن الاستهزاء والتحقير «الأكثر انتشاراً».

وتعكس النتائج أن «تهديد الزوجة بالطلاق بلغت نسبته 35 في المئة، فيما أشار 23 إلى أنه «مُنتشر». وعد سب الأهل كالوالدين والأقارب، أحد أشكال العنف اللفظي «المنتشرة جداً». فيما رأى 33 في المئة أن السب أمام الناس لزيادة التحقير والإهانة «مُنتشر جداً».

واتضح من الدراسة أن أكثر أشكال العنف اللفظي انتشاراً تتمثل في «التوبيخ الشديد»، يليه «الاستهزاء والتحقير»، ثم «السب والشتم واللعن»، ويأتي بعدها «سب الأهل»، و«تهديد الزوجة بالطلاق أو الزواج عليها». ورأى 21 في المئة أن التسجيل والتصوير الفاضح أحد أشكال العنف الجنسي «المُنتشرة جداً». وأشار الباحثون إلى خلو الدراسات السابقة من الإشارة إلى هذا الشكل، باعتباره أحد أشكال «الجرائم الإلكترونية».

وقال باحثو مركز «رؤية»: «إن 16 في المئة أشاروا إلى أن إكراه الزوجة على الجماع، أحد أشكال العنف الجنسي المُنتشرة جداً. ورأى 15 في المئة أن اغتصاب الذكور أو الإناث، أحد أشكال العنف المنتشرة جداً. وذهب 15 في المئة إلى أن التحرش الجنسي، قولاً أو عملاً مُنتشر جداً». وبين 20 في المئة أن أقل أشكال العنف الجنسي انتشاراً «دفع القريبات إلى البغاء، للتكسب من ذلك»، يليها في القلة «إكراه الزوجة على الجماع في طرق وأوقات مُحرمة». وحول العنف الاجتماعي، كشفت نتائج الدراسة أن 32 في المئة اعتبروا تفضيل الذكور على الإناث، أحد أشكال العنف «المُنتشرة». فيما رأى 32 في المئة أن إعاقة زواج البنات من دون مبرر كاف «منتشر جداً». وأشار 29 في المئة إلى أن منع الأبناء من رؤية أمهم المُطلقة «منتشر جداً»، وأعتبر 29 في المئة أن تعليق الزوجة وعدم تطليقها، لإذلالها «مُنتشر جداً».

وقرر الباحثون أن أهم أشكال العنف النفسي، تتمثل في «قمع الأبناء والزوجة، وعدم تركهم يعبرون عن مشكلاتهم بحرية، إضافة إلى سلطة الزوج في ممارسة العنف النفسي، وحرمان الزوجة من رؤية الأقارب، أو زيارتهم، ولجوئه إلى الهجر، كأحد أشكال العنف النفسي». وأوضحت النتائج أن ما نسبته 24 في المئة من عينة البحث يعتقدون أن إرهاق الزوجة بالحمل والولادة فيما صحتها سيئة «مُنتشر جداً». فيما يتعقد مثلهم أن هذا النوع من العنف «غير مُنتشر».
واعتبر 33 في المئة أن الاستيلاء على ميراث المرأة من جانب أقاربها الذكور، «أحد أشكال العنف الاقتصادي المُنتشر جداً». فيما رأى 32 في المئة أن الاستيلاء على راتب الزوجة، أو القريبة من جانب الرجل، «مُنتشر جداً». وقال 29 في المئة إن عدم الإنفاق على الزوجة، أو التقتير مع القدرة على الإنفاق «مُنتشر جداً». وذكر 27 في المئة أن الاستيلاء على ممتلكات أقارب أيتام قُصر أو مُسنين «مُنتشر جداً».
وقال 27 في المئة إن دفع المرأة إلى الاقتراض من المصارف، أو الشراء بأقساط لصالح أقاربها الذكور «مُنتشر جداً».
واعتبر الباحثون أن إهمال الأولاد أو الوالدين في شكل أساسي، «من أشكال العنف الأسري المُنتشرة. ويُعزى ذلك إلى انشغال أفراد الأسرة بمتطلبات الحياة، وسعيهم الدائم خلف المادة، لإشباع احتياجات الأسرة، ومن ثم تغير القيم الخاصة بالاهتمام في الوالدين».

تحت شعار "كلنا منتجون"

غرفة جدة تطلق تجمعاً لمحاصرة الفقر والبطالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451352.html

الفت قبانيجدة – علي الفارسي

يطلق مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية المنبثق عن غرفة جدة أول منتدى سعودي للأسر المنتجة بالشراكة مع 4 وزارات وبمشاركة كوكبة من المهتمين بالعمل الاجتماعي والخيري بقاعة ليلتي للمناسبات خلال الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر المقبل، بهدف محاصرة الفقر والبطالة وتنمية كوادر الأسر المنتجة وإدماج إسهاماتها في الاقتصاد الوطني تحت منظومة مؤسساتية متكاملة، وتمكينها من مواجهة التحديات، للوصول بمنتجاتها إلى مستوى التنافسية العالمية.
وكشفت رئيس مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية ألفت قباني أن المنتدى الأول من نوعه في المملكة يرفع شعار (كلنا منتجون) وهو الحلم الذي نسعى جميعاً للوصول إليه وسيقام المنتدى تحت عنوان (استشراف دور الأسر المنتجة في ظل تكامل الشراكات) حيث يسعى إلى زيادة مساهمة الإنتاج الأسري الوطني في التنمية المستدامة والوصول به للعالمية.
وأوضحت قباني أن افتتاح الملتقى سيكون مساء العاشر من أكتوبر (12 شوال المقبل) في حين ستكون الفعاليات يومي 11 و12 من الشهر نفسه، وسيكون المحور الرئيسي هو شراكة القطاعين العام والخاص لتغيير المنظور التقليدي للإنتاج الأسري ليصبح الدعامة الرئيسة للتصنيع، إضافة إلى أهداف أخرى هامة ممثلة في محاربة الفقر والبطالة من خلال تأهيل الشباب وإكسابهم مهارات تمكنهم من إيجاد فرص عمل حقيقية، وتوجيه طاقات المجتمع المدني للإنتاج الحرفي واليدوي للمساهمة في زيادة الناتج القومي، وتنظيم عمل الأسر المنتجة بشكل مؤسساتي وتوفير كافة الخدمات لتطوير إنتاجهم والوصول به إلى مستوى التنافسية المحلية والدولية، وإشراك كافة أفراد الأسرة في نشاطها الإنتاجي، إضافة إلى زيادة دخل الفرد وتنويع مصادره، وتبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة لأنشطة الإنتاج الأسري داعمة ومعززة لدورها في تحقيق التنمية المستدامة وفق أطر قانونية وتشريعية وإجرائية، وكذلك تحفيز الابتكار والإبداع وتحقيق التمايز في الإنتاج الأسرى.

خبراء يربطون بينه وبين"البطالة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/46337

ربط خبراء بين البطالة وانتشار العنف الأسري، مقترحين إنشاء «خط هاتفي ساخن وربطه بالشرطة» لتلقي البلاغات من المُعنفين، و «سن لوائح وأنظمة تحدد مفهوم العنف الأسري، وإقرار عقوبات ضد ممارسيه». كما طالبوا بإدخال المدرسة كـ«عنصر رئيس في الحد من العنف الأسري».

واعتبر الخبراء، ضمن دراسة ميدانية أجراها مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية» عن العنف الأسري في المجتمع، أن «وجود أب أو ابن عاطل عن العمل، يكون سبباً في ممارسة العنف ضد أحد أو بعض أفراد الأسرة»، مرجعين ممارسة سلوكيات عنيفة، داخل المنزل وخارجه، إلى «معاناة العاطل النفسية والمادية». وطالبوا بالتركيز على «طرق الوقاية قبل وقوع العنف»، ومنها «التوعية الإعلامية، وبخاصة أن الإعلام لم يُسلط الضوء على قضية العنف، إلا كناقل للخبر، من دون الغوص في أعماق المشكلة للكشف عن أسبابها»، مقترحين إقامة «حملة إعلامية مُكثفة، تُسلط الضوء على العنف الأسري، وإيضاح مفهومه، وأسبابه، ونتائجه على الفرد والمجتمع. ويشترك في الحملة الجهات الحكومية المعنية، وأئمة المساجد والجوامع في التوعية الإعلامية، نظراً إلى أن الجمهور يستجيب لهم، ويتقبل دور العلماء والشيوخ بدرجة تفوق غيرهم».

وأشاروا إلى دور وزارة التربية والتعليم في التوعية المدرسية، و«تشجيع الطلاب المُعنفين على اللجوء إلى المرشد الاجتماعي لطلب العون، وما يستلزمه من تفعيل دور الإشراف الاجتماعي المدرسي، وتنشيط التعاون بين البيت والمدرسة»، إلا أن «حجم المدارس وأعداد الطلاب المتزايدة، وقلة عدد المشرفين، يحد من دورهم في تقديم العون اللازم إلى الطلاب من ضحايا العنف الأسري». وأقترح الباحثون «عقد دورات تدريبية للزوجين».

كما طالبوا بإيجاد «جهة أو هيئة مستقلة معنية بقضايا العنف الأسري، تتعامل معه بمهنية وحرفية، سواءً كانت جهة حكومية أو أهلية، وتجهيز المحاكم بطاقم من الاختصاصيين الاجتماعيين، يقدمون المشورة إلى القضاة ، الذين ينظرون في قضايا العنف الأسري»، ملمحين إلى أن معظم قضايا العنف في المحاكم، «تعامل كقضايا شجار ومنازعات عائلية، من دون النظر في إمكانية علاجها، والتعامل معها قبل وصولها إلى القضاة». ويندرج تحت هذا المتقرح «سن لوائح وأنظمة تحدد مفهوم العنف الأسري، وعقوبات لمن يقومون به، إضافة إلى التفريق بين تأديب الأبناء من جانب الوالدين والعنف الشديد الذي يمارسه بعضهم. وإنشاء خط هاتفي ساخن، يتكون من ثلاثة أرقام، لتسهيل حفظه من جانب الأطفال، لمساعدتهم على الاتصال به مجاناً في حال تعرضهم إلى العنف، وربط هذا الخط بالشرطة مباشرة، بحيث تقوم بإحالة المكالمة إلى جهة الاختصاص مُباشرة، وما يستتبعه من ضرورة رفع الوعي عند رجال الشرطة ،للتعامل مع حالات العنف الأسري، على أنها ليست حالات جنائية، وإنما مشكلات ذات جوانب اجتماعية وعائلية».

لجنة "مشروع لائحة قرى الأطفال" تنهي أعمالها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1430هـ - 11 أغسطس 2009م - العدد15023
http://www.alriyadh.com/2009/08/11/article451350.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

انتهت اللجنة المشكلة لدراسة مشروع لائحة قرى الأطفال دور الحضانة سابقاً من أعمالها وأوصت بالرفع للمقام السامي لإقراره والموافقة عليه ، وخلصت اللجنة إلى وضع المشروع في ثماني عشرة مادة تبين أهداف قرى الأطفال ودورها في تقديم الرعاية اللازمة للأطفال السعوديين الأيتام ومن في حكمهم ممن لاتتوافر لهم الرعاية الأسرية بحيث تكون شبيهة بالأسر الطبيعية وتوفر لهم الرعاية الإيوائية الشاملة وحددت شروط الالتحاق بهذه القرى والخروج منها . ويستفيد من هذه القرى الذكور من الولادة وحتى الثانية عشرة أما الإناث فمنذ الولادة وحتى الزواج وتتولى " القرى " الرعاية اللاحقة للفتيات اللاتي انتهت إقامتهن لزواجهن بعد التنسيق مع الجهة المشرفة في وزارة الشؤون الاجتماعية ويلحق بهذه القرى كل طفل لا يُعرف والداه وأسرته وأيضاً الطفل غير الشرعي لأم سعودية تنازلت عن رعايته والطفل الذي توفي من له حق حضانته كالأبوين أو غيرهما أو عجز عن القيام بها إضافة إلى من يعاني تفككاً أسرياً إذا أثبت البحث الاجتماعي ذلك ورأت الجهة المختصة إيداعه القرية مؤقتاً ،كما يلحق بها الطفل الذي تنهي كفالته الأسر الكافلة له بشرط ألا يتجاوز السن الذي حددته اللائحة والتي نصت على مصروف شهري للطفل في هذه القرى .

وجاء في مواد اللائحة أهمية إعداد برنامج تأهيلي من قبل القرى للذكور الذين أتموا سن العاشرة تمهيداً لنقلهم إلى دور التربية الاجتماعية للبنين بعد إتمامهم سن الثانية عشرة ، وتنشأ قرى الأطفال ضمن مبانيها وحدات سكنية صغيرة تتسع كل واحدة لستة أطفال على ألا تتجاوز الطاقة الاستيعابية (60) طفلاً لكل قرية.

وفي شأن متصل رأت اللجنة العامة بمجلس الوزراء الموافقة على مشروع (لائحة قرى الأطفال) المعد في هيئة الخبراء عبر لجنة مشكلة من وزارات الداخلية والعدل والمالية والصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ، واشترطت حذف المادة السابعة عشرة من مشروع اللائحة وهو ما أوصت به أيضاً الهيئة العامة للمستشارين ، وتنص المادة المراد حذفها على " تطبيق أحكام هذه اللائحة على الجمعيات الخيرية إذا رغبت إيواء الأيتام " وعللت الهيئة العامة للمستشارين ذلك باختلاف طبيعة هذه اللائحة عن طبيعة الجمعيات الخيرية التي لها لائحة خاصة تحكمها .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إجراءات وصلت في بعضها إلى 4 أشهر تفسّر غياب أكثر من 559 ألف أسرة عن البرنامج

إعانة ربع فاتورة الكهرباء لمستحقي الضمان.. عناء ومشقة!

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20/8/1430 هـ الموافق 11 أغسطس 2009 العدد 5783
http://www.aleqt.com/2009/08/11/article_261721.html

عبد الله البصيلي من الرياض

طالب عدد من مستحقي الضمان الاجتماعي بضرورة تسهيل إجراءات صرف المبالغ المترتبة على فواتير الكهرباء الخاصة بهم، وفقاً لتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعلنت عنها سابقاً، مؤكدين أن الإجراءات التي تتبعها مكاتب الضمان الاجتماعي «معقدة» وتتطلب مواعيد طويلة استمرت في بعضها أربعة أشهر. ويأتي حديث المستحقين للضمان الاجتماعي عن برنامج تسديد فواتير الكهرباء، الذي يقضي بسداد ربع الفاتورة فقط، مفسراً حالة الإحجام التي قابلها البرنامج من خلال المستحقين، والذي لم يتعد عدد المستفيدين منه وفقاً للأرقام التي أعلنتها الوزارة سوى 114 ألف أسرة، من أصل 650 ألف أسرة. وأشار المستحقون خلال حديثهم لـ «الاقتصادية» إلى أن واقع مراجعاتهم لمكتب الضمان الاجتماعي يخالف ما أعلنته وزارة الشؤون الاجتماعية عن تسهيلها إجراءات المتقدمين على برنامج تسديد فواتير الكهرباء، حيث أكدوا أنهم لا يجدون أي تعاون من قبل الموظفين، وأنهم يعمدون إلى إطالة الإجراءات وإعطاء أكثر من موعد تمتد على مدى أشهر للمتقدمين على حد قولهم، ما ألحق العناء بكثيرين منهم.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

طالب عدد من مستحقي الضمان الاجتماعي بضرورة تسهيل إجراءات صرف المبالغ المترتبة على فواتير الكهرباء الخاصة بهم، وفقاً لتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعلنت عنها سابقاً، مؤكدين أن الإجراءات التي تتبعها مكاتب الضمان الاجتماعي «معقدة» وتتطلب مواعيد طويلة استمرت في بعضها لأربعة أشهر.

ويأتي حديث المستحقين للضمان الاجتماعي عن برنامج تسديد فواتير الكهرباء مفسراً لحالة الإحجام التي قابلها البرنامج من خلال المستحقين، إذ لم يتعد عدد المستفيدين منه وفقاً للأرقام التي أعلنتها الوزارة 114 ألف أسرة، من أصل 650 ألف أسرة.

وأشار المستحقون خلال حديثهم لـ «الاقتصادية» إلى أن واقع مراجعاتهم لمكتب الضمان الاجتماعي يخالف ما أعلنته وزارة الشؤون الاجتماعية عن تسهيلها إجراءات المتقدمين على برنامج تسديد فواتير الكهرباء، حيث أكدوا أنهم لا يجدون أي تعاون من قبل الموظفين، وأنهم يعمدون إلى إطالة الإجراءات وإعطاء أكثر من موعد تمتد على مدى أشهر للمتقدمين على حد قولهم.

«الاقتصادية» وجدت في مكتب الضمان الاجتماعي في الرياض، حيث اتضح أن معظم المراجعين هم من كبار السن، الذين يستعينون بأبنائهم للوصول إلى مكتب الضمان، كما أن بعضا منهم من فئة المقعدين الذين يعانون أشد العناء أثناء مراجعتهم المكتب.

ويشير مراجعون إلى أنه بالرغم من وجود البيانات الكاملة عن مستحقي الضمان الاجتماعي، إلا أن التقديم على البرنامج يستوجب إعادة كتابة البيانات من خلال إحضار الوثائق مجدداً، متسائلين عن سبب إعادة تقديم تلك الوثائق، وطول الإجراءات.

عمدت «الاقتصادية» إلى الالتقاء بمدير مكتب الضمان الاجتماعي في الرياض بالنيابة، الذي امتنع عن الحديث، وطالب بعدم التحدث مع المراجعين، وأخذ الموافقة على الدخول من الوزارة، معتبراً أن ليس لديه معلومات يدلي بها.
فيما تم الاتصال بمسؤولين في الوزارة إلا أنه لم يتم الرد على اتصالات «الاقتصادية».
عدد من مستحقي الضمان الاجتماعي أثناء مراجعتهم لإنهاء طلبات برنامج تسديد فواتير الكهرباء ، يتحدثون للزميل البصيلي. تصوير: خالد الخميس-« الاقتصادية»
من جهته قال سعد آل سالم إنه يقطن في إحدى المحافظات القريبة من العاصمة، وإنه يعاني كثيراً حين يتحتم عليه مراجعة مكتب الضمان الاجتماعي، معتبراً أن إجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية بالغة التعقيد، وأن إنهاءها يحتاج إلى «واسطة» على حد قوله.
وأضاف آل سالم أنه من ضمن مستحقي الضمان الاجتماعي، وأنه قدم طلبه للانضمام لبرنامج تسديد فواتير الكهرباء، وأن المكتب طالبه بضرورة إحضار صورة صك البيت، صورة تعريف بتقاعده عن العمل، وبطاقة العائلة، وأصل فاتورة الكهرباء، وأن تلك الإجراءات تطلبت منه المراجعة على مدى الأشهر الأربعة الماضية دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.
من جانبه، قال أحمد موسى وهو من كبار السن إنه تقدم على برنامج تسديد فواتير الكهرباء وأحضر جميع الطلبات المقررة، وفوجئ بعد إحضاره الطلبات بانتظاره طوال ثلاثة أشهر مضت للحصول على الموافقة التي لم تصله، إضافة إلى مراجعاته المستمرة لمكتب الضمان الذي يطالبه في كل مرة بإحضار أصل فاتورة الكهرباء، مشيراً إلى أن فاتورة كهرباء منزله الأخيرة وصلت إلى ألف ريال، وأن المسؤولين في المكتب أخبروه بأنه لو تمت الموافقة على طلبه لن يتم تسديد سوى ربع القيمة المستحقة بما يعادل 260 ريالا من إجمالي المبلغ.
وتابع أحمد أنه بالرغم من حلول موعد فصل التيار الكهربائي في منزله المتواضع، وإخبار المسؤولين في المكتب بذلك، إلا أن الموظفين ردوا عليه بقولهم إن الطلب لا يزال تحت الدراسة، وإن الفواتير سيتم تجميعها لحين صدور الموافقة النهائية، وإنه على قائمة الانتظار، مما دفعه للاستدانة لتسديد مستحقات الفاتورة.وأضاف موسى أنه يعول 14 فرداً من أفراد أسرته، وأنه حتى راتب الضمان الاجتماعي لا يكفيه في قضاء احتياجاته.وهنا قال محمد الجعفري إنه يرغب في الاستفادة من الضمان الاجتماعي ومن برنامج تسديد فواتير الكهرباء إلا أن الإجراءات الطويلة حالت دون ذلك، مؤكداً أن مراجعاته استمرت طوال خمسة أشهر، وأن الأمر لا يزال قيد الدراسة في مكتب الضمان الاجتماعي، بالرغم من ظروفه الصعبة.أما يحيى عريشي فقد أوضح أنه عاطل عن العمل، ومنذ ثلاثة أشهر يراجع مكتب الضمان الاجتماعي ولم يخرج بنتيجة، مبيناً أنه يعاني عددا من الإصابات في أنحاء متفرقة من جسده، ولا يقوى على العمل، وأنه بالرغم من اكتمال جميع الطلبات إلا أنه لم يضم لمستحقي الضمان الاجتماعي، وبرنامج تسديد فواتير الكهرباء.وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد أعلنت عن غياب 536 ألف أسرة من مستفيدي الضمان الاجتماعي من التقدم إلى برنامج دعم سداد فواتير الكهرباء، الذي أعلنت عنه الوزارة قبل أربعة أشهر من الآن، وطالبت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج والمؤسسة المنفذة للمشروع وإلى جانبهم الضمان الاجتماعي بسرعة تزويد فروع مكاتب الضمان برقم السجل المدني للمستحق مع فاتورة لربطها برقم العداد للاستفادة من الخدمة.ولم يتقدم سوى 114 ألف أسرة مستفيدة من أصل 650 ألف أسرة مسجلة في الضمان الاجتماعي للاستفادة من الدعم، وفسر الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية الإحجام في التقدم للاستفادة من البرنامج بسبب «الشائعة والخوف من أن المبلغ سيستقطع من معاش الضمان الاجتماعي».وطالب العثيمين في وقت سابق عقب إطلاق برنامج دعم فواتير الكهرباء للمستفيدين، منسوبي الضمان بالتقدم لـ 92 مكتبا لوكالة الضمان المنتشرة في مناطق المملكة للاستفادة من هذا المشروع. وقال: «نحن لا نبحث عن الدعاية لهذا المشروع وإنما لتقديم خدمة».وستقسم قيمة الفاتورة، طبقا لما أكده الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية، حسب أعداد الأسرة حيث يتم دفع مبلغ 325 ريالا للأسرة المكونة من ثمانية أفراد، مشيراً إلى أنه ما زاد على المبلغ المحدد للأسرة تقوم بدفعه.وسيتم تصنيف الدعم الحكومي لمستفيدي الضمان الاجتماعي ومستفيداته حسب البيئة المناخية والسائد في كل مدينة وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات (مدن حارة، مدن معتدلة، ومدن باردة)، حيث يبلغ الحد الأعلى في المدن الحارة 300 ريال، والحد الأدنى للدعم فيها 80 ريالا.ونفى العثيمين ما تردد أخيرا حول خصم قيمة مبلغ فاتورة الكهرباء من مبلغ الضمان الشهري للمستفيدين أو المستفيدات، مؤكداً أنه تم تخصيص بند محدد ومنفصل للبرنامج عن بند الرواتب الشهرية للمستفيدين والمستفيدات.ويهدف برنامج دعم فواتير الكهرباء والماء إلى رفع الشأن الاجتماعي لشريحة تعيش في مستوى اجتماعي تكالبت عليه ظروف الحياة اليومية، إضافة إلى النظرة الشمولية للاستراتيجية العامة للدولة من ضمن أساسياتها كهدف عام للمعالجة والحد من مستوى الفقر.ويستهدف البرنامج جميع الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي التي يصرف لها استحقاق مالي شهري مرتبط بواقعها الاجتماعي والمعيشي الفعلي من خلال نتائج البحث الآلي الشهري وهم في الغالب (العجزة، الأرامل وأبناؤهم، المطلقات، الأسر المهجورة، الأسر ذات الدخل المتدني) والتي يجب أن تكون مشمولة بمظلة الضمان الاجتماعي.

الجهني : الضمان أوقف عني المساعدة ولم يكترث بأوجاعي "المزمنة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168464

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

لايزال المواطن بخيت محمد بخيت الجهني يشكو توقف المساعدة المقطوعة المقدرة بـ 30 ألف ريال للمصابين بأمراض مزمنة قال بخيت الجهني : تقدمت قبل سنة و 8 أشهر للضمان الاجتماعي بموجب تقرير طبي من مستشفى أحد يفيد حالتي الصحية و تقرير آخر من مستشفى التخصصي بالرياض لأنني أعالج هناك بسبب السرطان الذي أصابني في البلعوم وبعد ذلك حصلت على بطاقة الصراف ولمدة سنة وخمسة أشهر وأنا استلم شهريا 2000 ريال أعوّل بها أسرتي المكونة من 7 أفراد ووالدتي تعيش معي في شقة أجرها السنوي 10 آلاف ريال وأنا دخلي الشهر من التأمينات الاجتماعية 1700 ريال معاش عجز غير مهنيّ من ثم تقدمت للضمان للاستفادة من المساعدة المالية للمرضى وبعد عدة مراجعات لمكتب الضمان طلبوا مني أوراقا معينة من التأمينات الاجتماعية وتقارير طبية تؤكد مرضي والغريب انهم عاقبوني بتوقيف بطاقة الصراف الشهرية وحرمت من المساعدة الشهرية بمقدار ألفي ريال لأنني طالبت بالمساعدة التي يستفيد منها المريض . من جانبه أكد عطية محمد أبو دنقر مدير الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة أن التقرير الطبي من مستشفى أحد هو تقرير مبدئي ثم يرفق عليه خطاب آخر ويرسل للجنة الخاصة بالضمان الاجتماعي ومقرها بنك الدم للكشف على المتقدم للضمان ومن ثم يتم التوقيع بالمصداقية على حالة المتقدم من قبل الشؤون الصحية مشيرا أبو دنقر أن توقف عمل بطاقات الصراف الخاصة بالضمان الاجتماعي ليس من قبلنا وإنما من قبل الوزارة بالرياض عبر جهاز الكمبيوتر .

تزايد حالات العنف الأسري بعسير

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 20 شعبان 1430 العدد13466
http://www.al-jazirah.com/227504/ln23d.htm

أبها - محمد السيد
كشف المشرف على الطب الشرعي وشئون الوفيات رئيس فريق الحماية من العنف الأسري بصحة منطقة عسير الدكتور عبدالعزيز سعيد آل حبشان بأن الربع الثاني من عام 1430هـ سجل ارتفاعا ملحوظا في حالات العنف الاسري بلغت (49) حالة وذلك للفئة العمرية ما بين 18 سنة إلى 30 سنة بواقع (24) حالة عنف كأعلى نسبة عدد بين الفئات العمرية المرصودة.
واضاف آل حبشان بأن فئة الإناث من السعوديات كانت أكثر نسبة سجلت ورصدت لحالات العنف حيث بلغ عددها (36) حالة، وذكر بأن المستوى التعليمي لهذة الحالات كان متبايناً للمعنفين والمعنفات، وتصدرت الحالات الذين ينتمون إلى الفئة التي نالت تعليما حتى المتوسط (24) حالة، وقال إنه على المستوى الاجتماعي فقد سجلت فئة المتزوجين (28) حالة كأعلى نسبة تفشي للعنف، بينما سجل الاعتداء الجسدي (29) حالة.
واكد ال حبشان بأن عدد حالات العنف خلال الربع الأول من العام الحالي كانت قد بلغت (38) حالة عنف أسري.

حق مرضى الإيدز في الإنجاب!

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1430 - 11 أغسطس 2009 العدد 3238 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3238&id=13563&Rname=128

حليمة مظفر

في صحيفة الرياض، نشر يوم الجمعة الماضي تصريح للدكتور الشيخ إبراهيم الخضيري، القاضي بمحكمة التمييز بالرياض، والذي تطرق مشكورا؛ لتوضيح الحكم في زواج مرضى الإيدز بغيرهم من الأصحاء، قائلا "إن زواج المصاب بالإيدز بامرأة سليمة، أو العكس.. من باب النخوة أو الستر أو الإحسان حرام ولا يجوز شرعا" وكلامه هذا يذكرنا بزواج ست فتيات سليمات من أبناء عمومتهن المصابين بالإيدز، مما أدى ـ للأسف ـ لإصابتهن بالمرض، وسواء رضين بالزواج جهلا أو إجباراً من أولياء أمورهن، فالنتيجة زيادة نسبة المصابين؛ وذلك مما يثقل ميزانية وزارة الصحة لعلاج المرضى، ويهدد الأمن الصحي، بجانب دفع هؤلاء الفتيات للموت كانتحار بطيء موجع، ولهذا يأتي قول الشيخ الخضيري بالغ الأهمية لتوعية أولياء الأمور ممن يتهاونون بموت بناتهم مع أقاربهم من باب النخوة والستر والعرف القبلي.

كما أن ما تطرق إليه القاضي الخضيري في ذات التصريح من الجواز شرعا في زواج المصابين من المصابات بالمرض نفسه، وحقهم في التمتع كزوجين، كان إنسانيا جدا، وهو ما يدعونا له ديننا السمح، فزواج مصاب بمصابة، يُحقق التعايش لهما في بيئة مستقرة نفسيا واجتماعيا وعاطفيا، لكن الدكتور الخضيري ختم تصريحه بنصحه للأزواج المصابين بالامتناع عن إنجاب الأطفال، وقد بنى رأيه على أن "الأطباء يقطعون بأن الأطفال الذين يقدرون بينهم سيكونون مصابين بالإيدز، فيهلكون" وهذه المعلومة الطبية قديمة جدا، فقد توصل الطب حديثا لإمكانية إنجاب الزوجين المصابين بالإيدز طفلا سليما غير مصاب، وهو ما قرأته مُسبقا في مقالة طبية، لكن لتأكيد معلوماتي من أهل العلم قبل نقلها لكم هنا، طرحتُ تساؤلي هذا على الدكتورة سناء فلمبان رئيسة جمعية مرضى الإيدز بجدة خلال محادثتي لها قبل يوم أمس، وقد أكدت لي بقولها"فعلا، الآن تقدم الطب، ويستطيع الزوجان المصابان بالإيدز إنجاب طفل سليم تماما، بالمتابعة الطبية الدقيقة السابقة للحمل وخلاله، وأخذ الأدوية والعلاجات اللازمة، وكثير من الأزواج السعوديين المصابين الذين تباشر الجمعية متابعة حالاتهم؛ استطاعوا إنجاب أطفال سليمين من المرض"، وأكدت أن نسبة نجاح إنجاب أطفال أصحاء من أبوين مصابين بالإيدز عالية جدا.

أخيرا؛ فإن مرضى الإيدز جزء لا يتجزأ من مجتمعنا؛ وحقهم أن يعملوا ويستمتعوا بالحياة ومن حقهم علينا أن نحتويهم ونساعدهم؛ خاصة أن أكثرهم ضحايا؛ قد ربطهم قدرهم بهذا المرض، وهو ما يمكن أن يحصل لأي منا والعياذ بالله، إذا ما نُقل له دم ملوث أو استخدم حلاق بلا ضمير أدوات حلاقة ملوثة أو ..إلخ، وبما أن الطب كفل لهم إمكانية إنجاب الأطفال الأصحاء، فلماذا نمنعهم من الاستمتاع بأمومة وأبوة؛ إذا ما تحقق شرط قدرتهما على تأديتها وقائيا ونفسيا !؟ فذلك يعزز تصالحهم مع المجتمع لا معاداته.

الموت مرة واحدة يا مصلحتي المعاشات والتأمينات؟

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1430 - 11 أغسطس 2009 العدد 3238 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3238&id=13550&Rname=364

شاهر النهاري

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أكثروا من ذكر هادم اللذات ، قلنا: يا رسول الله: وما هادم اللذات ؟ قال: الموت). وحديثي اليوم منصب على تذكر هادم اللذات، والذي هو حق علينا جميعا سواء كنا من كبار أو من صغار موظفي البلد. غير أنه ومن وجهة نظر مختلفة يقال إن هدم اللذات هذه الأيام ينقسم إلى قسمين الأول: للميت الحقيقي برحيله عن الدنيا، والقسم الثاني: هو ما يحدث للأرامل واليتامى من هدم لملذاتهم بعد موت عائلهم!. فمنذ الأيام الأولى لوفاة معيل الأسرة تقوم الجهات المعنية بالمعاشات بإيقاف مرتب المتوفى والتحفظ عليه كليا حتى يتم استيفاء الإجراءات القانونية المريرة من قِبل أسرة المتوفى دون تعاطف أو مهلة. "فيحتاس" البعض ممن لا يوجد لهم مورد رزق آخر، وممن لا يعرفون أغوار المتطلبات، وممن لا يجدون من ييسر عليهم ذلك بمعرفة أو واسطة.وتأتيهم مقولة (القانون هو القانون) تلك الكلمة الصلدة الكريهة المذلة التي تسمعها الأرملة وأبناؤها الأيتام عند مراجعتهم للجهة المختصة بصرف حقوق عائلهم الموظف المتوفى. ويطلب منهم إكمال الشكل القانوني لصرف مرتبات المتوفى للأرملة وأبنائها القصر بنسب معينة، يسقط جزء منها عند زواج الابنة، وجزء آخر عند توظيف الابن، وهلم دواليك حتى لا يتبقى للأرملة ما يمكن أن تدفع به فواتير الخدمات العامة في منزلها!.كما تتم معاملة أهل الميت بطرق عسيرة، ومشترطات معجزة، ومتطلبات مكررة، يكون (القانون) هو المحرك لها!. فلكي تستحق الأرملة حقها في مرتب زوجها الميت فإنها بحاجة لكومة من الصكوك والشهادات والصور والأوراق التي يطلب فيها خروجها من البيت للمحكمة (وهي في فترة الحداد!) ، وشهادة من أربعة من الشهود، واثنان من المزكية ، وإجراءات طويلة عريضة لإثبات حياتها ، وإثبات عدم زواج البنات، أو عدم عمل الأبناء.ومن ثم تبتدئ رحلة ترجي الموظفين القائمين على صرف المستحقات وكأنهم يقدمون لها صدقة غير مستحقة يتبعها أذى. أرامل كثيرات بيننا يخفن من حلول نهاية العام، حتى لا يطلب منهن تجديد الأوراق وعودة لأروقة المحاكم وترج للشهود والمزكية. أرامل كثيرات بيننا يؤجلن زواج بناتهن حتى لا يتم خصم مستحقاتهن من مرتب المتوفى. أرامل كثيرات يبكين ندما عند حصول ابن من أبنائهن على عمل، حيث إن حقه سيسقط كاملا من المرتب التقاعدي. فتجد ما يدفع لهم من مرتب تقاعدي في نقص مستمر، حتى يصبح لا يقيم أود الأسرة.وهنا يحير السؤال ويدعو للعجب، فلماذا يتم كل ذلك؟. ألم يخدم المتوفى وطنه طوال حياته بشرف وأمانة وإخلاص؟. ألم يستحق الحصول على مرتبه التقاعدي من أصل ما كان يخصم منه شهريا لهذه المؤسسات !؟. لماذا يتم التضييق على أهله من بعده؟. ولماذا يطالبون بعمل شهادات حصر إرث، وشهادات حياة لهم، وشهادات زواج أو عمل ؟. لماذا لا يصرف مرتب والدهم كاملا طالما وجد (شخص واحد مستحق) من ورثته؟. لصالح من تخصم حقوق الابنة اليتيمة المتزوجة وهي أكثر حاجة بها من مؤسسات المعاشات والتأمينات الاجتماعية؟. وما ذنب اليتيمة لتخصم حقوق والدها حتى لو تزوجت وهي صغيرة السن؟. ولماذا يحرم الابن من حقوق أبيه بمجرد أن يحصل على وظيفة حتى ولو كانت وظيفة لا تقيم الأود؟. أسئلة لا تحتاج إلى إجابات ذكية قانونية من المصلحتين الموقرتين، ولكنها تحتاج إلى عدل وإعادة نظر، وإلى نظام جديد يصدر في صالح المواطن بأن:

1. يتم صرف كامل مرتب المتوفى (للسنة الأولى) من بعد وفاته دون طلب أي أوراق من الورثة، ودون تجميد لمستحقاته، ودون أي خصومات.
2. أن يكون من حق الأرملة (بعد السنة الأولى) الحصول على كامل مرتب المتوفى دون تشرط، ودون حصر للورثة ، ودون خصومات (طالما كانت حية ترزق).
3. عند وفاة الأرملة يتم صرف كامل المرتب (دون أي خصومات) للابن القاصر حتى يوظف بوظيفة مرموقة، ويمر على عمله في وظيفته عدد محدد من السنين، أو للابنة غير المتزوجة حتى تتزوج ويمر على زواجها عدد محدد من السنين.

أين مجلس الشورى؟

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1430 - 11 أغسطس 2009 العدد 3238 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3238&id=13550&Rname=364

ماجد محمد قاروب

بدأ بعض الكتاب والمحللين إثارة هذا السؤال عند تعليقهم على بعض المبادئ أو النصوص القانونية لبعض القوانين وكانت وجهة نظرهم هي عدم وضوح بعض النصوص أو عدم عدالة أو نجاعة بعض النصوص واحتياجات المجتمع أو متطلبات التنمية وفي بعض الحالات التعارض والتباين الكبير بين القانون ولائحته التنفيذية في تداخل في الاختصاص بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية المصدرة للائحة التنفيذية وهو أمر كان محل دراسة واهتمام منتدى جدة التجاري في محور القضاء والقانون التجاري حيث أوصى في هذا الخصوص بضرورة إعادة النظر في مجمل الدورة التشريعية لإصدار منظومة قوانين تجارية تحقق التطلعات وتواكب المتطلبات الخاصة بالتنمية المستدامة مع ضرورة أن يواكب القضاء التجاري متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والعمل التجاري على أن يتم ذلك من خلال دراسة القانون والشريعة بأن تتم مراجعة مخرجات التعليم الجامعي الأساسية وبرامج الدبلومات والدراسات العليا لتكون شاملة للقانون والشريعة كما هي شاملة لعلوم العصر الحديثة على أن تشتمل على حصول أعضاء مجلس الشورى وهيئة الخبراء على برامج متقدمة في فقه الأصول والمعاملات وأصول العمل التشريعي والدستوري وصياغة التشريعات ذات الأثر الجوهري في وضوح معاني ومفردات القوانين وهو ما يحتم رفع مكانة رجل القانون وعدم السيطرة عليه من رجل الإدارة في جميع مراحل الدورة التشريعية التي تشمل مستشاري الأجهزة الحكومية والغرف التجارية.ولكن الملاحظة الأساسية على دور مجلس الشورى تأتي من خلال تحليل الواقع القانوني والإداري السعودي حيث يلاحظ حظوة ومكانة لرجل الإدارة على رجل القانون ويتجسد الأمر في منظومة الفكر والتطبيق داخل المجلس الذي يسيطر عليه الفكر الإداري في أعماله على حساب الفكر التشريعي والقانوني في التأصيل العلمي والبحث المعتمد ، فبالرغم من أن المجلس أصبح منذ إعادة تشكيله المكان الأهم على رأس السلطة التشريعية أو عنوانها، إلا أننا نلاحظ أن المجلس وبالرغم من مرور أكثر من 16 عاماً لم يرتق إلى حقيقة الواقع الذي يجب أن يكون عليه فأصبح من الناحية الواقعية الدرجة الأخيرة أو الختامية في سلسلة الإجراءات الإدارية للدورة التشريعية التي تبدأ من الجهة الحكومية مروراً بمحطة هيئة الخبراء والتي هي بحاجة لمراجعة لإمكانياتها ومخرجاتها لتتوافق مع المسمى الذي تحمله لتنتهي الإجراءات بمجلس الشورى الذي لم توفر له الإمكانيات المالية اللازمة كسلطة من سلطات الدولة الثلاث والذي يجب أن يزود بالخبراء والمتخصصين في البحث العلمي والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية وأن تكون له المخصصات المالية الكافية لعقد ورش عمل وحلقات استماع معمقة للخبراء والمتخصصين ، ولكن الملاحظ أن العمل في أروقة المجلس تجري وفق الأسلوب الإداري لعمل أي جهة حكومية (معاملات وملفات). هذا جزء من واقع لا ننكر معه إخلاص وولاء الأعضاء الموقرين ورغبتهم الحقيقية في خدمة الوطن وأداء واجبات القسم وأمانتهم ولكن قلة الإمكانات سواء كانت داخل المجلس أو خارجه هي مرآة العمل الحكومي وما يصله من مقترحات أو مشاريع قوانين من الجهات الحكومية وبعد المرور بهيئة الخبراء ، هو واقع ممثلي الجهات الحكومية فيما يخصهم في مجال التشريعات سواء كان ذلك في جلسات مناقشة التقارير السنوية أو مشاريع الأنظمة المقترحة ، وفي الواقع الاقتصادي نجد أن مساهمات رجال الأعمال والغرف التجارية ومع الاحترام لهم ولخبراتهم فإنها دون المستوى المأمول لطبيعة المهمة، فهناك فرق بين تقديم مقترحات لمعالجة مشاكل خاصة مستندة إلى خبرة وتجارب شخصية عن تقديم مقترحات على مستوى مشروع قانون، فهناك ضعف كبير في التعامل النوعي مع مجلس الشورى ومشاريع الأنظمة، فمن يمثل الغرف التجارية ومجتمع الأعمال ويقدمون آراءهم الشخصية بعيدون كل البعد عن العمل القانوني أو التشريعي دون استناد إلى معلومات أو إحصاءات أو دراسات، وبالتالي نجد هذه المخرجات في نهاية الأمر، ثم نتساءل أين مجلس الشورى؟ وحقيقة التساؤل يجب أن يكون أين مجلس الشورى

في واقعنا الحكومي والاجتماعي؟ لقد أهملنا أو أغفلنا حقيقة دوره المؤثر كسلطة تشريعية ونحصد اليوم مخرجاته فنحن من يجب أن يلام وأقصد مؤسسات المجتمع المدني والإدارة الحكومية ووزارة المالية فيما يخص الإمكانات وهيئة الخبراء في دورها المحوري والغرف التجارية فيما يخص الشأن الاقتصادي والمال والأعمال.وفي كلمة أخيرة يجب أن أوضح أن السلطة التشريعية في جميع دول العالم مطالبة بالنوع وليس بالكم.

مدير المياه يحمل المواطنين مسؤولية الفوضى

زحام في أشياب بلجرشي .. و3دوريات تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ لأربعاء 1430/08/21 هـ 12 أغسطس 2009 م العدد : 2978
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090812/Con20090812297974.htm

علي صمان ـ الباحة

قاد تدافع المواطنين في غرفة تسجيل الأرقام داخل أشياب محافظة بلجرشي إلى تدخل ثلاث دوريات من الشرطة والمرور، لتنظيم الحركة ومنع التدافع، حيث اكتظت الأشياب بالمواطنين الراغبين في الحصول على وايت ماء، بسبب الأزمة التي تشهدها المحافظة حاليا. وحمّل مدير مياه بلجرشي خازم عبد الله، الذي حضر بنفسه إلى الأشياب منذ السادسة صباحا المراجعين مسؤولية التدافع؛ لعدم تقيدهم بالنظام وحضور البعض أكثر من مرة في اليوم الواحد، مشيرا إلى أن موظفي الأشياب يسجلون يوميا 654 رقما لمواطنين في بلجرشي وبني سعيد والغبر.واعترف عبد الله أن المياه التي تضخ للمحافظة (سبعة آلاف متر مكعب يوميا) غير كافية، إذ تصل حاجة المحافظة خلال فترة الصيف إلى 20 ألف متر مكعب يوميا، مشيرا إلى أن مديرية المياه في المحافظة اضطرت لإغلاق الشبكة الأرضية لتغطية الأعداد الكبيرة من المستفيدين. من جانبهم وصف مراجعو الأشياب خالد خير الله، عبد الله سعد، وأحمد حسن وضع الأشياب بأنه سيئ، رغم تشغيل المخارج الستة للمياه، إلا أن ذلك لم يحل الإشكالية ـ حسب قولهم. وأفادوا أن عددا من المواطنين جاؤوا من أماكن بعيدة دون أن يتمكنوا من تسجيل أسمائهم بسبب سوء التنظيم الحاصل في الأشياب، وإلا ما هو مبرر تدخل رجال الأمن في تنظيم الحركة. وأشار كل من سعد عبد الخالق زينة، فايز أحمد، وسعيد صالح إلى أن المياه التي تضخ للمحافظة غير كافية، معبرين عن انتقادهم من إغلاق الشبكة الأرضية الموصلة للمنازل، وطالبوا بفتحها، للمساهمة في تخفيف حدة الازدحام والمساعدة على انسيابية الحصول على الماء. كما طالبوا بتمديد وقت الحصول على الوايتات إلى الساعة 12 ليلا بدلا من إغلاقها في السادسة مساء، مع وضع آلية مقننة لحصر وتسجيل الأسماء بشكل يومي عبر الكمبيوتر ضمانا للمساواة وعدالة توزيع الصهاريج، مؤكدين أن مشكلة كل صيف تتكرر ولم تتفاعل إدارة المياه في إيجاد حل لها رغم معرفتهم بمعاناة المواطنين في هذا الجانب.

مطالبا بالتحقيق مع أمين منطقة عسير أو رئيس الفرع في قضية هدم منزل مواطن

القضاء يحذر من العبث بممتلكات المواطنين المصانة شرعاً

المصدر: جريدة عكاظ لأربعاء 1430/08/21 هـ 12 أغسطس 2009 م العدد : 2978
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090812/Con20090812297974.htm

فهد الرياعي ـ أبها

ألزم ديوان المظالم في منطقة عسير الإمارة والأمانة بدفع مبلغ 550 ألف ريال كتعويض لمواطن عن الأضرار التي لحقت به إثر إزالة ممتلكاته في حي المحالة في مدينة الأمير سلطان في مدينة أبها «دون وجه حق». وأصدر القاضي حكمه ـ حصلت «عكاظ» على نسخة منه ـ بعد ثلاث سنوات من المداولات التي حضرها المواطن مصطفى بن عبد الله بن محمد عزيز وممثلون عن الإمارة والأمانة، حيث تبين للقاضي أن المواطن أنشأ استراحة ضمن حدود أرضه التي حصل عليها في صك شرعي صدر عن كتابة العدل الأولى في أبها، إلا أن الأمانة اعتبرت ما أنشأه المواطن خارج حدود أرضه، ما دعاها لإزالة محدثات الصك، بالتضامن مع الإمارة، واصفا سلوكهما بأنه «خاطئ». واستند القاضي في حكمه إلى أنه كان الأجدر بإمارة وأمانة منطقة عسير اتباع الطرق النظامية في التأكد من صحة البناء قبل إجراء عمليات الهدم، وهو ما حرم المواطن الاستفادة من أرضه المثبت ملكيتها بصك شرعي، معتبرا أن «التصرف بشؤون الرعية منوط بالمصلحة وما أقدمت عليه الأمانة من مكاتبات ومخاطبات ـ اطلعت عليها الدائرة ـ أمر غير مشروع ولم تنهج معه السبل النظامية في ذلك، وهو ما يحمل خزينة الدولة والمال العام أموالا طائلة ناتجة عن تصرفات غير مسؤولة».

ورأى القاضي تزويد هيئة الرقابة والتحقيق بنسخة من حكمها للنظر في محاسبة المقصر في أمانة منطقة عسير سواء أمين المنطقة أو رئيس فرع الأمانة في مدينة سلطان أو غيرهما وعدم فتح الباب أمام العبث بممتلكات الناس التي صانها الشرع وحرم الاعتداء عليها وحفظها النظام.

وشدد على أن يحال المتسبب في تلك الأخطاء التي تمس حقوق الأفراد إلى الجهات المختصة للتحقيق معه ومحاسبته وردعه عن الفعل الذي صدر منه.

واعتبر القاضي ما أقدمت عليه أمانة منطقة عسير استغلالا للسلطة الرقابية والإشرافية التي أسندها ولي الأمر لها، وأنه لا ينبغي لها تجاوز تلك الصلاحيات الممنوحة من و لي الأمر.

من جهته، أشار وكيل المدعي المحامي يحيى اليحيى أن المظالم أهمل في حكمه النظر للضرر المعنوي الذي تعرض له موكله، لا سيما أن لجنة التعديات أزالت ممتلكاته أمام عينيه، إضافة إلى ما تعرض له من أضرار صحية على مدى السنوات الثلاث الماضية، مطالبا بتعويض موكله ثلاثة ملايين ريال.

السفير السعودي لـ "عكاظ": نسعى لحل المشكلة

مواطن يتهم طليقته الإثيوبية باختطاف طفليه

المصدر: جريدة عكاظ لأربعاء 1430/08/21 هـ 12 أغسطس 2009 م العدد : 2978
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090812/Con20090812297982.htm

عارف الشهري ـ جدة

تسعى السفارة السعودية لدى إثيوبيا لحل مشكلة طفلين سعوديين يتهم والدهما المواطن عايش يحيى جعدار طليقته الإثيوبية الجنسية باختطافهما وتنصيرهما، واستبدال اسميهما ليصبحا أمانويل وروتانا بدلا من عماد ورانية. وقال لـ «عكاظ» السفير السعودي في أديس أبابا عصام إبراهيم بيت المال: إن السفارة تمكنت من تحديد مكان الطفلين، وتم الاتفاق مع أمهما مبدئيا على استقبالها معهما في المملكة. إلا أن ذلك قد يستغرق بعض الوقت لكون زواج والدهما من والدتهما تم دون تصريح من وزارة الخارجية. وروى جعدار التفاصيل لـ «عكاظ» مبينا أن زواجه من أم طفليه التوأم استمر 13 عاما. وطلقها بعد أن باءت سدى جميع مساعيه لإعادتها إلى جادة الطريق إثر اكتشافه ارتدادها عن الإسلام، وتلقي تهديدات بالقتل من بعض أقاربها، وحرر محضرا بذلك لدى الشرطة الإثيوبية. وعند نظر القضية أمام محكمة إثيوبية في مدينة دلتا مكسكو أصدرت حكما مبدئيا يقضي بأحقيته حضانة الطفلين يومي السبت والأحد من كل أسبوع، وأحيل الملف إلى قاض آخر أصدر حكما يمنح طليقته حق حضانة الطفلين مع إلزامه بدفع النفقة.

وأضاف: إنني أخشى من فقدان ابني اللذين نقلتهما أمهما إلى مكان مجهول عجزت الشرطة الإثيوبية عن تحديده، رغم صدور مذكرة رسمية من المحكمة تقضي بعدم خروجهما من العاصمة أديس أبابا، وأبلغني مسؤول في المدرسة الأمريكية التي كانا يدرسان بها بتغيبهما منذ فترة ليست بالقصيرة.

وحينما تم تحديد موقع المدرسة التي نقلتهما أمهما إليها، توجهت إلى إثيوبيا في أول رحلة جوية من المملكة، واكتشفت أنه تم تسجيلهما بأوراق مزورة، وشاهدت ابنى عماد في الفناء الخارجي للمدرسة وفي رقبته معلق صليب، وعندما حاولت نزع الصليب منه واجهني ثلاثة من حراس الأمن ومنعوني من ذلك.

نائب القنصل الإثيوبي في جدة مختار محمدي رد على استفسارات «عكاظ» قائلا: إنه لم يطلع على تفاصيل القضية بشكل واف، واعدا بدراستها بتأني والعمل على معالجتها قانونيا، وأضاف: إذا كان لوالد الطفلين حقوق سيحصل عليها كاملة.

خلاف الأخوين يكشف سر الشابة القتيلة في الصحراء

المصدر: جريدة عكاظ لأربعاء 1430/08/21 هـ 12 أغسطس 2009 م العدد : 2978
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20090812/Con20090812297982.htm

عبد الله آل قمشة ـ بيشة

كشف خلاف بين أخوين مقتل شابة في العشرين من عمرها قبل شهرين في إحدى بلدات بيشة، وخلصت تقارير الطب الشرعي أمس أن الفتاة توفيت بعد تعرضها إلى ضرب مبرح من الجناة، وحسب مصادر تحدثت إلى «عكاظ» تعرضت الراحلة إلى ضرب من أختها وأخيها أمام مرأى شقيقتيها وبنت أختها ولفظت أنفاسها متأثرة بجراح خطيرة وسارعت المعتدية بمعاونة أخيها ونجلها بنقل الجثة إلى منطقة صحراوية ودفنها بعيدا عن الأعين، وبعد مرور شهرين من الجريمة نشب خلاف بين الأخ المشارك في دفن الجثة وأخ له يسكن في العاصمة الرياض، ولم يتردد الأخير في إبلاغ السلطات الأمنية عن معلومات كان حصل عليها من أخيه المشارك في الجريمة، وتعامل الجهات الأمنية بجدية مع البلاغ وأجرت تنسيقا مع الأمن في بيشة التي أجرت تحريات مكثفة بقيادة مديرها العقيد شريع الدوسري والرائد عبد الله القحطاني، وأوقفت الأجهزة المختصة الجناة وأقرت المرأة بقتل أختها بمعاونة شقيقها ودفن جثتها في الصحراء وأرشدت سلطات الأمن على الموقع، وانتقلت جهات الاختصاص إلى المكان وعثرت على جثة القتيلة، وأكد الطبيب الشرعي حدوث الوفاة قبل شهرين وأبلغ «عكاظ» المتحدث الرسمي بالنيابة في شرطة منطقة عسير المقدم عبد الله ظفران، أن التحقيقات لازالت مستمرة لمعرفة كافة التفاصيل والملابسات.

ضحايا المساهمات العقارية يطالبون التجارة بحلول لاستعادة أموالهم

بعض ضحايا "مساهمة درة المدينة" أثناء تجمعهم أمام مكتب وزير التجارة في جدة أمس

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 21 شعبان 1430 - 12 أغسطس 2009 العدد 3239 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3239&id=113788&groupID=0

جدة: مشاري الوهبي

طالب ممثلو مجموعة من ضحايا مساهمتين عقاريتين وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل بحلول عاجلة لاستعادة أموالهم. وتحدثوا خلال لقائهم الوزير في مكتبه بجدة أمس بحضور "الوطن" عن وقوع أخطاء بشأن تصنيف أوضاع تلك المساهمات على موقع الوزارة الإلكتروني.

وكشف ممثلو مساهمي "برج درة المدينة السكني" و"أبراج البركة"، العائدة لـ"صالح إبراهيم العلي النهابي" عن أساليب تحايل المنظم في أكثر من مساهمة عقارية، ثلاث منها مصنفة على أنها مساهمة مرخصة، و أكثر من 13 أخرى نفذها في عدد من المناطق، دون الحصول على التراخيص اللازمة، إضافة إلى عمليات تحايل عبر طرح برامج تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحافظ الاستثمارية الخاسرة، عبر شركة الحياة العالمية القابضة.

فيما وجه زينل خلال اللقاء وكيل الوزارة للشؤون الداخلية المتحدث الرسمي باسم لجنة المساهمات العقارية حسان عقيل، باتخاذ إجراءات حاسمة لملف المساهمة.

عكس تصاعد درجات حرارة الصيف المتسارعة هذه الأيام، تبدو الأمور داخل لجنة تصفية المساهمات العقارية بطيئة، يدعمها تشعب تلك المساهمات وانعدام المعلومات الأساسية عن بعضها وعدم صحتها في معظمها، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى أماكن تواجد المنظمين لها.

فقد التقى وزير التجارة والصناعة عبد الله زينل في مكتبه بجدة أمس، بحضور الـ"الوطن" ممثلين عن مجموعة من ضحايا إحدى المساهمات العقارية، وهي مساهمة "برج درة المدينة السكني" و"أبراج البركة"، العائدة لمنظم واحد هو "صالح إبراهيم العلي النهابي".

ووجه زينل خلال اللقاء وكيل الوزارة للشئون الداخلية المتحدث الرسمي باسم لجنة المساهمات العقارية حسان عقيل، باتخاذ إجراءات حاسمة لملف المساهمة، بعد أن كشف له ممثلو الضحايا عن أساليب تحايل المنظم ومعلومات خاطئة في موقع الوزارة، تخص تصنيف المساهمة على أنها مصفاة.

وتعود تفاصيل "مسرحية"، مساهمات "النهابي"، كما يصفها أحد المساهمين، إلى أكثر من مساهمة عقارية، ثلاث منها مصنفة على أنها مساهمة مرخصة، وأكثر من 13 مساهمة، نفذها في عدد من المناطق، دون الحصول على التراخيص اللازمة، إضافة إلى عمليات تحايل عبر طرح برامج تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحافظ الاستثمارية الخاسرة، عبر شركة "الحياة العالمية القابضة".

وفوجئ الوزير خلال اللقاء، بأن صاحب المساهمة تمكن من استخراج سجل تجاري بنشاط آخر استطاع من خلاله الإيقاع بعدد من ضحايا طالبي التمويلات النقدية، رغم إيقاف الخدمات عنه، موجها أيضاً خلال اتصاله الهاتفي بوكيل الوزارة، ببحث كافة الملابسات بما فيها توصيف حالة المساهمة بـ "المصفاة" على موقع الوزارة، رغم عدم استلام المساهمين حقوقهم، وهو التوصيف الذي حدثه موقع الوزارة مؤخراً إلى "قائمة تمت مخاطبة وزارة الداخلية برقم 25/221 في 8/1/1430".

وتعكس حالة هذه المساهمة، التي كشف مساهموها أساليب التحايل، وبطء الإجراءات الرسمية من جانب وتضاربها من جوانب أخرى، صعوبة حل ما يزيد عن 100 مساهمة، التي قدرت الخسائر التي ألحقتها بالاقتصاد المحلي بحسب إحصائية وزارة التجارة، عن الفترة من 2004 – 2007، بنحو 1.9 مليار ريال، وهو ما يعني وفقاً للإحصائية تجميد ما يعادل حصة قطاع التشييد والبناء في إجمالي الناتج المحلي الوطني البالغة 3.6%.

ووسط هذه التداعيات قال عقيل لـ" الوطن" عقب لقاء المساهمين مع الوزير "نحن نعمل في اللجنة على قدم وساق مع الأعضاء ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة لاتخاذ التدابير اللازمة لتصفية وحل المساهمات العقارية المرخصة وغير المرخصة". وأضاف "اتبعنا في اللجنة آلية محددة للتعامل مع أصحاب المساهمات، تبدأ باستدعاء ومساءلة أصحاب المساهمات العقارية والمكاتب المحاسبية المشرفة على سير المساهمات العقارية لمعرفة وضع المساهمة، وإذا لم يتجاوب صاحب المساهمة تتم مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنه، وهي الآلية التي وافق عليها مجلس الوزراء بمطلع فبراير الماضي، مخولاً اللجنة حينها باتخاذ جميع الإجراءات النظامية التي تسهم في حفظ حقوق المساهمين وإعادة هذه الحقوق بأنسب الطرق النظامية. وأشار عقيل إلى أن اللجنة اتخذت عدة إجراءات آخرها في الرفع للجهات المختصة طلباً يقضي بإدراج أصحاب المساهمات غير المتعاونين مع اللجنة، الذين لم يصفوا مساهماتهم خلال الفترة الماضية على قائمة الممنوعين من السفر، إلى جانب الرفع بطلب القبض على عدد منهم وإحضارهم إلى اللجنة، مع مخاطبة عدد من الجهات الحكومية والمتمثلة في إمارات المناطق، مشيرا إلى أنه في حالة صاحب مساهمة " برج درة المدينة السكني" تمت مخاطبة إمارة منطقة القصيم، وصدر بحقه أمر قبض، كما يحمل المساهمون عددا من أوامر القبض، إلا أنهم يفيدون بوجوده في جدة.

ويظهر على موقع وزارة التجارة تحت رابط المساهمات العقارية أمس، وجود نحو 67 مساهمة، رخصت خلال الفترة من 1423 – 1425 تم تصنيف 35 منها كمصفاة، فيما توزعت 32 مساهمة ما بين قائمة أو لم تطرح للاكتتاب وحالات أخرى، من بينها 3 مساهمات لـ "النهابي" اثنتان منها ظهرت على أنها مصفاة، وهو ما يشير إلى تضارب المعلومات حول وضع تلك المساهمات.

مدير عام السجون لقاضي تربة: نقدر دعمكم لمبدأ الإصلاح الفعلي

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 12 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168904

منصور البقمي - تربة

أثنى مدير عام السجون اللواء د. علي بن حسين الحارثي على الحكم الذي أصدره فضيلة الشيخ طنف محمد الدعجاني رئيس محكمة محافظة تربة العامة باستبدال عقوبة سجن شاب بـ"بر" والدته المكفوفة، وفقًا لما نشرته "المدينة" على صفحتها الأخيرة في عددها رقم 16889 بتاريخ 27-7-1430 تحت عنوان (قاضٍ يستبدل سجن شاب بـ"بر" والدته العمياء).

وقال في خطاب شكر وتقدير تلقاه فضيلة الشيخ طنف محمد الدعجاني: "أسعدنا كثيرًا هذا التوجه الكريم النابع من تعاليم الإسلام السمحة التي ترى تكييف عقوبة السجن حسب تنوع الوسائل والدوافع والأفراد في مختلف القضايا، كما تمنح الفرصة لولاة الأمر والقضاة -حفظهم الله- الانتقال منها إلى غيرها بما يفي بالغرض الشرعي المقصود.

ونود أن نشكر فضيلتكم على إصدار هذه الأحكام البديلة التي تدل على دعمكم لمبدأ الإصلاح الفعلي، ونرجو أن يعمل قضاتنا الأفضل على مراعاتها عند صدور الأحكام مقتدين بفضيلتكم.

سائلين الله لكم التوفيق والسداد وأن ينفع بهذه الأحكام، وأن تبقى بلادنا آمنة مطمئنة وسائر بلاد المسلمين".

إلى ذلك عبر الشيخ الدعجاني عن شكره وتقديره للواء د. الحارثي على هذه الثقة والشكر، وقال إن ذلك سوف يكون دافعًا لي للاجتهاد فيما يحقق المصلحة العامة وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، سائلاً المولى عز وجل أن ينفع بهذه الأحكام، وأن يوفق الجميع لما يحب ويرضى.

يذكر أن الخبر الذي نشرته "المدينة" تناقلتة القنوات الفضائية وأكثر من 45 موقعًا وصحيفة إلكترونية، كما تناقلته بعض الصحف الخليجية والعربية والباكستانية، مشيدةً بنزاهة القضاء السعودي، وحرصة على مبدأ الإصلاح الفعلي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وقع اتفاقا يعطي أولوية التمويل للمتقاعد الذي يتقدم بمشروع مستوفي الشروط

بنك التسليف يوقع اتفاقية تمنح المتقاعدين أولوية التمويل والإقراض

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 21/8/1430 هـ الموافق 12 أغسطس 2009 العدد 5784
http://www.aleqt.com/2009/08/12/article_262067.html

سفر السالم من الرياض

وقع عبد الرحمن السحيباني المدير العام للبنك السعودي للتسليف والادخار، أمس اتفاقية مع الجمعية الوطنية للمتقاعدين، تضمنت إعطاء البنك الأولوية في التمويل للمتقاعد، الذي يتقدم بمشروع مستوف لشروط الإقراض.

وتضمنت الاتفاقية قيام الجمعية بتقديم قائمة أسماء المتقاعدين الذين لديهم الرغبة والاستعداد للتعاون مع البنك كمرشدين متطوعين أو متعاونين لأصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة الممولة من البنك وذلك للاستفادة من خبراتهم العملية والمدنية في المناطق التي يرغبون فيها مستعينين بنماذج الإرشاد التي يقدمها البنك لهم.

وقال السحيباني إن هذا يعد تعاونا منسقا وعملا منهجيا بين البنك وجمعية المتقاعدين، حيث إن الجمعية تستقبل الطلبات وتساعد على عمل دراسة الجدوى وتعمل توصية للبنك، مشيراً إلى أنه تم تعيين منسقين من قبل البنك والجمعية بحيث يبدأ عملهم من الأسبوع المقبل.

من جهة أخرى، كشف السحيباني عن أن التحقيقات والتحريات التي أجراها البنك بشأن تلقي موظفين في البنك رشا مقابل تسهيل إجراءات المقترضين، اتضح أنها مجرد شبهة، بعدما تم البحث والتحقيق فيها.

في مايلي مزيد من التفاصيل:كشف عبد الرحمن السحيباني المدير العام للبنك السعودي للتسليف والادخار، أن التحقيقات والتحريات التي أجرها البنك بشأن تلقي موظفين في البنك رشى مقابل تسهيل إجراءات المقترضين، اتضح أنها مجرد شبهة، بعدما تم البحث والتحقيق فيها.ووقع السحياني أمس اتفاقا مع الجمعية الوطنية للمتقاعدين، تضمنت إعطاء البنك الأولوية في التمويل للمتقاعد، الذي يتقدم بمشروع مستوف لشروط الإقراض، إضافة إلى قيام الجمعية بتقديم قائمة أسماء المتقاعدين الذين لديهم الرغبة والاستعداد للتعاون مع البنك كمرشدين متطوعين أو متعاونين لأصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة الممولة من البنك، وذلك للاستفادة من خبراتهم العملية والمدنية بالمناطق التي يرغبون فيها مستعينين بنماذج الإرشاد التي يقدمها البنك لهم.وقال السحيباني إن هذا يعد تعاونا منسقا وعملا منهجيا بين البنك وجمعية المتقاعدين، حيث إن الجمعية تستقبل الطلبات وتساعد على عمل دراسة الجدوى وتعمل توصية للبنك، مشيراً إلى أنه تم تعيين منسقين من قبل البنك والجمعية بحيث يبدأ عملهم من الأسبوع المقبل.وذكر أن الاتفاقية تضمنت تولي الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالتوافق مع البنك مهمة تدريب المرشدين، مشيراً إلى أن البنك يتحمل تكاليف الإرشاد مثل تذاكر السفر والتدريب وغيرها مع إمكان تقديم مكافأة للمرشد تحدد حسب كل حالة.وأوضح السحيباني أن الاتفاقية جاءت امتدادا لتوقيع البنك عديدا من الاتفاقيات مع عدد من الجهات لتوفير الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لجميع شرائح المجتمع، مؤكدا في هذا الصدد أن البنك يسعى إلى توسيع نشاطه بشكل كبير في تمويل المنشآت الصغيرة والناشئة والمساهمة في زيادة تلك المنشآت الاقتصادية كداعم أساسي للدور الحكومي ولخدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

دعم مستفيدي الضمان ببطاقات شراء والعلاج المجاني في المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 12 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168864

حامد الرفاعي - جدة

تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية دعم المستفيدين بالضمان الاجتماعي بمشروعين جديدين يتمثلان في منحهم بطاقات التأمين الصحي الإلزامي، التي تتيح لهم العلاج في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة مجانًا، بالإضافة إلى بطاقات شرائية مسبقة الدفع تتيح لهم الحصول على مستلزماتهم الأسرية ومتطلباتهم المعيشية عبر هذه البطاقات المجانية التي سيتم صرفها في حالة الموافقة على المشروعين لأكثر من 600 ألف مواطن ومواطنة من مستفيدي الضمان الاجتماعي.

أكد ذلك لـ ''المدينة'' مصدر رفيع بوزارة الشؤون الاجتماعية والذي أوضح أن المشروعين ما يزالان في طور الدراسة التي خصص لها فريق عمل متكامل. وفي السياق ذاته أهاب المشرف العام بالبرامج المساندة بالوزارة خالد الثبيتي بمستفيدي الضمان الاجتماعي سرعة تقديم مستنداتهم المتعلقة بفواتير الكهرباء للاستفادة من برنامج تسديدها الذي بدأت الوزارة بتطبيقه مؤخرًا لكافة المستفيدين والمستفيدات ممن تنطبق عليهم شروط البرنامج بمختلف المناطق والمحافظات.

وبيّن الثبيتي في حديثه لـ''المدينة'' أن عملية تسديد فواتير الكهرباء للمستفيدين المشمولين بالضمان الاجتماعي تتم عبر إجراءات سلسة وميسرة في جميع مكاتب الضمان الاجتماعي، والتي يصل عددها إلى 91 مكتبًا بمختلف المناطق والمحافظات، مؤكدًا بأنه لاصحة لما تردد بأن مبلغ تسديد الفواتير يتم خصمه من المخصص الشهري للمستفيدين، مؤكدًا أنهم سيحصلون على مخصصاتهم الشهرية كاملة دون نقصان.

الربيعة: اعتماد مشروع الرعاية الشاملة ودراسة لتحديد تسعيرة المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 12 أغسطس 2009
http://www.al-madina.com/node/168858

طالب الذبياني - مكة المكرمة

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أمس عن اكتمال المسودة الأولى لوضع مشروع الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ليتناسب مع خطط التنمية للمملكة وقال : إن المشروع سوف يقدم قريبا للجهات الرسمية لاعتماده و أشار الى أن المشروع راعى توزيع المدن الطبية المتخصصة وتوزيع المستشفيات المركزية ومراكز الرعاية الصحية الاولية لافتا الى أن وزراء الصحة في اجتماعهم الاخير في القاهرة أيدوا كافة توصيات ورشة العمل العلمية التي عقدت في جدة ورأى وزراء الصحة أن تحول هذه التوصيات الى اشتراطات وأبرزها أن يؤجل كبار السن فوق الـ 65 عاما وصغار السن اقل من 12 عاما والمصابون بامراض مزمنة كالقلب والكلى وامراض الصدر وامراض الربو والسمنة الحج هذا العام حفاظا على صحتهم وسلامتهم وكذلك توصيات بالنظافة الشخصية وتعقيم اليدين ولبس الكمامات في الاماكن المزدحمة خصوصا اثناء الطواف والسعي وفي منطقة الجمرات وتؤكد التوصيات التي أوصت بها ورشة العمل في جدة كذلك على اخذ اللقاحات كلقاح الانفلونزا الموسمية قبل الحج واذا توفر لقاح الانفلونزا (ah1n1) يؤخذ قبل الحج باسبوعين 0 متوقعا ان تلتزم جميع الدول بهذه الشروط والتوصيات والتنسيق جار بين وزارات الصحة وسفارات خادم الحرمين في تلك الدول لضمان شهادة صحية تؤكد تطبيق هذه الاشتراطات 0 وعن احتياطات وزارة الصحة لموسم حج هذا العام قال الدكتور الربيعة أن وزارة الصحة بدأت في الاستعداد المبكر وتنظيم الخطط المبكرة وشكلت اللجنة العلمية من كافة القطاعات الصحية وهناك اجتماع اسبوعي واحيانا مرتين في الاسبوع لتعديل وتنظيم الخطة 00 وبالنسبة لمواسم العمرة والحج فهناك استنفار كبير جدا من وزارة الصحة والقطاعات الصحية وسوف تكثف الطاقات الطبية في منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة وسوف تشارك كافة القطاعات الصحية في هذه المواسم وحول الهمّ الصحي وطول فترات المواعيد في بعض الاقسام كأقسام ومراكز الاسنان بالمملكة قال د 0 الربيعة ان مشكلة الاسنان مشكلة كبيرة فهناك ما نسبته 80% من المواطنين بالمملكة مصابون بالتسوس وقد بدأت الوزارة منذ اشهر في مشروع كبير للوقاية والنجاح في الوقاية هو أن نقي انفسنا من تسوس الاسنان 00 وهناك خطط للتوسع في مراكز الاسنان اما في مراكز الرعاية الصحية الاولية او في المستشفيات بالمناطق ونتمنى ان تفعل الخطط وتجد التمويل المناسب لعقدها على ارض الواقع بتجهيزات حديثة وكوادر طبية وطنية مؤهلة لخدمة الوطن والمواطن 0وحول مغالاة اسعار المستشفيات والمراكز الطبية الاهلية قال وزير الصحة يدرس على طاولة الوزارة موضوع تسعيرة المستشفيات الخاصة والمراكز الطبية الخاصة ويهمّ الوزارة الا يكون هناك مغالاة فنحن لا نريد ان نتدخل في عمل المستشفيات الخاصة حتى لانمنع المنافسة فيما بينها واعتقد انه كلما ازدادت المنافسة قلّت الاسعار ولكن هنالك خطة لمراقبة جودة الخدمة ومناسبة الاسعار وأبدى الوزير قلقه من ضيق اقسام الطوارئ في المستشفيات وقال : إن الهمّ الأول لوزارة الصحة هو حل مشكلة الطوارئ فقد وضعت خطط سريعة الاجل واخرى متوسطة الاجل وطويلة الاجل لحل مشكلة ازدحام الطوارئ وضيقها فهنالك برامج سريعة للتوسع في اقسام الطوارئ في المدن التي تشهد ازدحاما كبيرا في السكان كذلك هناك خطط للتوسع في الاسرة في المدن الرئيسية التي تشهد اختناقات وخطط سريعة ايضا لايجاد حلول لايجاد أسرة عناية مركزة سواء للكبار او للاطفال او لحديثي الولادة 0 وقد ادخلنا برامج جديدة وهي برامج تدوير الاسرة وجراحة اليوم الواحد وبرامج الرعاية الصحية المنزلية وبرامج توزيع الاسرة بين القطاعات والتوسع في اقسام العناية المركزة في المدن الرئيسية وان شاء الله سوف نرى نتائج هذه الخطط بعد اكتمالها 0 وحول ندرة بعض الادوية قال وزير الصحة هناك توجيهات صريحة من وزارة الصحة لكافة مديريات الشؤون الصحية بتوفير الدواء واذا لم يتوفر في الصيدليات تقوم المديرية بشراء الدواء من السوق على حساب المديرية اذا كان هذا الدواء ضروريًا ومهمًا لعلاج المواطن .

أخبار ذات علاقة من الخليج والعالم العربي

كرّمت جمعية مقومات حقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة: المطلوب تكثيف الجهود لوقف الاتجار بالبشر في الكويت

المصدر: جريدة القبس الاثنين 10 اغسطس 2009 ،19 شعبان 1430 ، العدد 13004
=http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=524038

شدد مسؤولو مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت على ضرورة تضافر الجهود من اجل محاربة الاتجار بالبشر، وانتهاك حقوق العمالة الوافدة، والعمل على عقاب من يخالف القوانين الصادرة في هذا الشأن.

جاء ذلك خلال تكريم المفوضية لجمعية مقومات حقوق الانسان الكويتية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للاجئين وذلك تقديرا لجهودها ودورها الانساني البارز في خدمة قضايا حقوق الانسان والتي اشادت بها المفوضية السامية ومنها قضايا العمالة وما تتعرض له من انتهاكات على ايدي بعض تجار الاقامات الذين يسيئون للكويت.

وثمن رئيس مجلس ادارة جمعية مقومات حقوق الانسان الكويتية د. عادل الدمخي جهود ادارة المفوضية وتكريمها الجمعية ضمن المؤسسات الحقوقية، وقال ان الجمعية تعتبر هذا التكريم تكريما للكويت قبل كل شيء ونحن نهديه لسمو امير البلاد، مؤكدا ان ما تقوم به الجمعية يأتي ضمن منهجها ورسالتها التي تصبو اليها والمتمثلة بالعناية بحقوق الانسان من منظور شرعي والعمل على حماية هذه الحقوق من اي انتهاك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

واضاف الدمخي في تصريح صحفي ان التكريم يأتي بعد فترة زمنية قصيرة من عمر الجمعية الذي لا يتعدى السنوات الثلاث ومن جهة دولية لها وزنها وثقلها على المستوى العالمي، انما يؤكد مدى تأثير الجمعيات والمؤسسات الحقوقية على صنع القراروانخاذه على المستويين المحلي والدولي وعلى الحكومات ان تدرك اهمية هذا الامر من خلال مد يد العون لهذه المؤسسات وتجعلها شريكا لها في اي فعالية حقوقية من شأنها المحافظة على كرامة الانسان وحقوقه، وسمعة البلد، داعيا الحكومة الى ضرورة الالتفاف الى القضايا الانسانية وجعلها ضمن اولوياتها وخططها التنموية وبالاخص القضايا الانسانية التي باتت لصيقة باسم الكويت كقضية البدون وما يقوم به بعض تجار الاقامات من انتهاكات خطيرة ضد العمالة صنفت بسببها الكويت على انها دولة تتاجر بالبشر.

توعية المرأة بالقوانين والتشريعات

الاتحاد النسائي يطلق مشروع "اعرفي حقوقك" في أكتوبر

المصدر: جريدة الخليج:الأربعاء ،2009/08/12
http://www.alkhaleej.ae/portal/f80f3dae-64cc-47f4-9f5f-07e6b3b5af96.aspx

يطلق الاتحاد النسائي العام في اكتوبر القادم مشروع "اعرفي حقوقك" الذي يهدف إلى توعية المرأة بالقوانين والتشريعات المحلية والاتحادية وذلك تنفيذاً للإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي اطلقتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية.

ويهدف المشروع إلى نشر الوعي العام بالحقوق التي كفلتها قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة للمرأة ومن ثم تعزيز قدرة النساء على الدفاع عن حقوقهن القانونية.

ويشتمل المشروع على سلسلة من الورش التدريبية في مختلف إمارات الدولة، وتتضمن المرحلة الأولى عقد 12 ورشة عمل و4 مجموعات تدريب.

وستركز الورش التدريبية على التعريف بالتشريعات والمعاهدات الدولية حول حقوق المرأة بالإضافة إلى التعريف بقانون الأحوال الشخصية وقانون الخدمة المدنية وقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يذكر أن الاتحاد النسائي قام بإصدار سلسلة من الكتيبات التثقيفية بعنوان "اعرفي حقوقك" في عدة مجالات منها النفقة والحضانة في ضوء قانون الأحوال الشخصية بالدولة وحقوق المرأة كمستهلك رشيد والتعريف باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" بالإضافة إلى التعريف باتفاقية حقوق الطفل.

كما قام وبالتعاون مع دائرة القضاء بإمارة أبوظبي بإصدار قانون الأحوال الشخصية بالدولة على شكل مجموعة صوتية ومقروءة تسهل على المرأة فهم حقوقها وواجباتها في ضوء القانون.

ويعمل الاتحاد على إصدار موسوعة تشريعات المرأة تتضمن النصوص التشريعية الخاصة بحقوق المرأة والواردة في القوانين الاتحادية المختلفة مع استبعاد الحقوق المشتركة الأخرى إلا فيما يتعلق بحقوق الطفولة والأمومة. (وام)

العفاسي لوفد حقوق الإنسان:
تطبيق القانون على كل من يسيء للكويت

المصدر: جريدة القبس الاثنين 10 اغسطس 2009 ،19 شعبان 1430 ، العدد 13004
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id

اكد وزير الشؤون د. محمد العفاسي خلال لقائه باعضاء الجمعية الكويتية لحقوق الانسان حرص الوزارة الشديد على تطبيق جميع القوانين التي تراعي اعطاء الحقوق لاصحابها من جميع الفئات، والتي تعمل تحت مظلة وقوانين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتطبيق جميع المعايير الانسانية والقانونية لحماية حقوق الانسان.

وكذلك اكد على تطبيق القوانين بحق اي اشخاص او شركات لا تطبق قوانين العمل وتحاول ان تسيء الى الكويت من خلال اي ممارسات غير قانونية.

واشاد الوزير بالدور البناء والتعاون المستمر بين الوزارة وجمعية حقوق الانسان لابراز الوجه الحضاري الحقيقي للشعب الكويتي.

حضر اللقاء وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري وجمال الدوسري الوكيل المساعد للشؤون القانونية واعضاء الجمعية مها البرجس وعامر التميمي وعبدالمحسن مظفر وعلي البرجس ومدير ادارة مكتب الوزير حمود الحمد.

جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

النفط مقابل الحرية والديموقراطية والغذاء

المصدر: جريدة القبس الاثنين 10 اغسطس 2009 ،19 شعبان 1430 ، العدد 13004
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=524267

سليمان ماجد الشاهين :

من أبجديات التاريخ بقاء صفحاته مفتوحة لكل معلومة مستجدة او مكتشفة.. ومن بين صفحات تاريخ الغزو العراقي الوحشي، الذي وصفته مقدمة تقرير الأمم المتحدة الصادر بعنوان النزاع العراقي - الكويتي 1990 - 1996 «بأن الغزو والاحتلال العراقي للكويت هو الحالة الفريدة بتاريخ الأمم المتحدة التي يقوم بها عضو بالقوة المطلقة لانتزاع وضم دولة عضو أخرى إليه». وضمن هذا السياق هناك الكثير والكثير من هذه الصفحات التي تبقى مكتومة بحكم أخلاقيات المهنة أو دواعي الأمن أو ملاءمة الظروف.. ومنها ما أتاح لي الظرف المهني بأن أكشف عن ورقة لا تحمل سرا أمنيا، ولكن تتضمن معنى إنسانيا يؤكد أصالة الوجود الكويتي، وقيمه التي تؤثر في سلوكه حتى مع أعدائه، ومنطلق ذلك ليس براءة أو سذاجة في التعامل السياسي، بقدر ماهو مخزون واستثمار قيمي أثبتت الايام مدى ارتفاع عائده في المستقبل. ولنبدأ الموضوع بالزيارة التي قامت بها الدكتورة كونداليسا رايس الى الكويت في اكتوبر 1999، ومن أهداف تلك الزيارة استكمال وتحضير بعض المعلومات المطلوبة في إعداد حملة الرئاسة التي يتطلع إليها جورج بوش الابن كمرشح عن الحزب الجمهوري عام 2001، وذلك بإتاحة الفرصة للدكتورة رايس بالاطلاع المباشر على الأوضاع في دول مجلس التعاون، وبعض دول الشرق الأوسط استزادة لمعلوماتها المفترض توافرها، للقيام بمهامها المنتظرة، حيث إن تخصصها الاساسي يتركز في ميدان الأمن والتسلح في «الاتحاد السوفيتي» السابق.

وخلال هذه الفترة من عام 99 كان النقاش محتدما حول الملف العراقي، وبالذات القرار 986 الصادر عام 1995 من مجلس الأمن والمعروف بـ "النفط مقابل الغذاء"، وظل العراق يماطل في تنفيذه لأكثر من عام حتى عقد اجتماع بين الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وطارق عزيز، وصدرت عنهما مذكرة التفاهم mov التي تتناول ايضاحات لبعض جوانب القرار، وبذلك تم تصدير أول شحنة من النفط العراقي عام 1997 وفق ذلك البرنامج.

ووفق ماهو معروف فإن سيطرة النظام الدكتاتوري وممارساته المتخلفة، استحوذت على مردود هذا البرنامج بالأساليب الفاسدة والمعهودة في الانظمة المماثلة، ومن بينها ما عرف في حينه بمنح كوبونات النفط او بيعها لمئات من الجهات المستفيدة، شملت نوابا في بريطانيا، ووزراء في فرنسا والهند، وكنائس ومروجي الإعلام في عالمينا الخليجي والعربي والعالم، وبعض كبار موظفي الأمم المتحدة.. الخ. وانهار ذلك البرنامج بتحرير العراق عام 2003 بعد أن طالت تلك الفضائح الأمم المتحدة وبرنامجها ESCROW.

وعودة الى زيارة رايس الى الكويت فإن المسألة العراقية كانت بطبيعة الحال محورا للقاءات معها، وبالأخص الجوانب الإنسانية التي طالت أغلب الشعب عدا الدائرة المحيطة بالنظام وأدوات قمعه، فضحايا الاستبداد لم تقتصر على مئات الآلاف من قتلى حروبه الخارجية بل إن سطوته ودمويته طالتا شعبه الذي تمزقت بنيته، وانهارت قيمه وسحقت نفسيته. تحت وطأة التسلط العبثي، وإن معالجة الدول المسؤولة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، يفترض ان تتعدى قضية إطعام الشعب العراقي وفق القرار المشار إليه (النفط مقابل الغذاء)، والكويت تشعر ـ بحق ـ بان هذا البرنامج وتسميته، امتهان لكرامة الشعب المهدورة أصلا في نظامه، واختصار غبي ومهين لقضيته، فالشعب العراقي لن يجوع، ودول المنطقة ومنها الكويت لن ترضى بالمجاعة لأي شعب بالمنطقة، لا سمح الله.

ومن هنا، فإن رؤية الكويت في تسلط النظام الدكتاتوري بأدواته القمعية للحريات، وغياب أدنى حقوقه الإنسانية في التعبير عن ذاته وتصوراته في رسم حاضره ومستقبله، مخاطر لا تقل عن مآسي ومخاطر الجوع، وأحرى بمجلس الأمن وأعضائه الدائمين، على وجه الخصوص، ان ينسف ذلك البرنامج او يعيد صياغته بحيث يصبح النفط مقابل الحرية والديموقراطية والغذاء، وضمن هذا المنظور وبالتعاون مع الضغوط الدولية يمكن خلخلة النظام من الداخل.. ذلك كان الطرح في معالجة القضية الماثلة إذ ذاك أمام سمع العالم وبصره. وعادت الدكتورة رايس الى الولايات المتحدة وحققت

حملة الرئيس بوش الابن النجاح الذي أوصله الى البيت الابيض رئيسا جمهوريا عام 2001، وعينت رايس مساعدة لرئيس مجلس الأمن الوطني فبعثت إليها الرسالة الاولى بتاريخ 24 يناير 2001 والمنشور بعض فقراتها أعلاه، مذكرا إياها بحديثنا، وردت بتفهمها لمضمونها، مشيرة الى مواصلة الحديث مع الجنرال كولن باول الذي عين وزيرا للخارجية، والمزمع توجهه الى الكويت في أول جولة له بالمنطقة كوزير، بعد أن أحاط بتفاصيل جغرافيتها خلال قيادته العسكرية للحلفاء في حرب تحرير الكويت من ذلك النظام المهترئ.

هذا الموضوع له بعد آخر، لابد من ذكره، اذ ليس من حقي نشر الموضوع مادام يخص الطرف الآخر لولا رسالة تسلمتها من وزارة الخارجية الموقرة تتضمن طلب الادارة الاميركية التعرف على مرئيات دولة الكويت حيال إمكان نشر رسالتي ضمن نظام لديهم يجيز لهم الاختيار والكشف عن الرسائل ذات المدلولات المعينة، وقد استجابت وزارة الخارجية لمقترح الادارة الاميركية بعد ان استمعت مشكورة الى رأيي باعتبار أن الموقف في النهاية يخضع للاخلاقيات الاصيلة لمرتكزات السياسة الكويتية. وبطبيعة الحال، فإن التداول في اصل الموضوع مع الدكتورة رايس والسيد ريتشارد سبرنغ وزير خارجية دول الكومنولث في حكومة الظل البريطانية اذ ذاك تم بموجب الموقف المبدئي حياله من قبل صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، أميرنا رعاه الله، بصفته نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حينه، الذي كان رده عند استشارته «لا تترددوا في تنفيذ أي شيء فيه مصلحة للكويت».. وأخيرا، فإن الاشارة الى هذه الرسالة بالتزامن مع الذكرى الأليمة للثاني من أغسطس لم تراود ذهني، فالغزو والاحتلال ليسا قضية موسمية بل حالة مستنفرة تفرض على جيلنا ومن يليه بناء النفس والوطن بأسلوب جاد يمنع والى الأبد تكرار ما حدث. والله المستعان.

جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

نظام الكفيل.. لفظ في غير محله

المصدر: جريدة القبس الأحد 9 اغسطس 2009 18 شعبان 1430 ، العدد13003
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=523883t

عبد الرزاق عبد الله

يقال كفل المال، وكفل عنه المال لغريمه فهو كافل. والقانون المدني عرف الكفالة بأنها عقد بمقتضاه يضم شخص ذمته إلى ذمة المدين في تنفيذ التزام عليه، بأن يتعهد للدائن بأدائه إذا لم يؤده المدين. وبعد هذا التعريف اللغوي والقانوني لمفهوم الكفالة، وما يعتقده الناس خطأ درج عليه التعامل بإطلاق صفة الكفيل على صاحب العمل، والأدهى من ذلك ان هناك من المنظمات الدولية ما تطلق هذه التسمية على علاقة العامل برب العمل، وأخذت تطالب بإلغاء نظام الكفيل، ونتيجة لذلك قامت بعض الدول بإلغاء نظام الكفيل مثل البحرين، والحقيقة كما بينا فإن الامر لا ينطوي على كفالة، ذلك ان صاحب العمل لا يضمن من يعمل لديه في شيء ولكن يستقدمه للعمل لديه عن طريق تقديم طلب إلى الجهات المختصة يبين فيه حاجته لخدمات العامل، وبعد موافقة تلك الجهات يرتبط معه بعقد عمل، وهذا العقد يخضع للقانون رقم 38 لسنة 1964 في شأن العمل في القطاع الأهلي، وهذا القانون وان كان به بعض القصور ويحتاج إلى التحديث ليتواكب مع التطور الذي حصل في سوق العمل منذ صدوره في سنة 1964 وحتى الآن، فإنه في مجمله جيد ويحفظ حقوق العامل ويحميه من تسلط صاحب العمل، وليس فيه من القصور ما يجعله معيبا او مخالفا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.فالعلاقة إذن هي علاقة عمل، وليست علاقة كفالة بالمفهوم القانوني، وليس لصاحب العمل أي سلطة على العامل خارج نطاق وحدود ساعات العمل، فإذا كان هناك أي ظلم او حيف يقع على بعض العمال، فإنما هو تصرف شاذ من صاحب العمل، وهو خرق للقانون يمكن تصحيحه وتقويمه باللجوء إلى القضاء، وفي كثير من الحالات يكون الظلم نتيجة لجهل العامل بحقوقه وشعوره بعدم التكافؤ مع صاحب العمل عند التقاضي، والأغلب الأعم هو نتيجة سوء تطبيق القانون.

البديل عن النظامولكن إذا ألغي نظام الكفيل «وهذه التسمية خطأ كما بينا» فما هو البديل الذي يمكن ان ينظم علاقة العمل بشكل أفضل بين العامل ورب العمل، ويرفع الظلم والتسلط المزعوم على العامل، وعلينا ان نقرر بداءة ان العلاقة بين الطرفين هي علاقة جدلية بطبيعتها، وتتسم بعدم التكافؤ. لذلك يتدخل المشرع في جميع دول العالم ومنها الكويت لحماية العامل باعتباره الطرف الضعيف في تلك العلاقة. ومن ثم فإن كثرة النزاعات العمالية أمر طبيعي ولا يرجع إلى ضعف التشريع، بل يرجع إلى تشابك المصالح بين طرفي العلاقة وتعارض هذه المصالح أحيانا.

وخلال العقود الأخيرة، تزايدت النزاعات العمالية في الكويت ودول الخليج بشكل عام بسب تفجر الثروة النفطية في هذه الدول، ونزوح أعداد هائلة من العمالة إليها من جميع بقاع العالم، حاملين معهم طبائع وثقافات مختلفة وأحلاما عريضة بالثراء السريع قد تنتهي بهم أحيانا إلى ساحات المحاكم.

ولا يفوتنا ان نشير إلى الممارسات الخاطئة لبعض أصحاب الأعمال في دول الخليج حيث يلجأون إلى الاحتفاظ بجوازات سفر العاملين لديهم لمنعهم من مغادرة البلاد الأمر الذي يشكل قيدا على حريات هؤلاء العاملين في التنقل والسفر، وهي من قبيل الحريات الأساسية التي لا يجوز تقييدها.

ورغم ان أحكام القضاء الكويتي درجت على إلزام صاحب العمل برد جواز السفر فإننا نرى ضرورة تجريم الفعل وإنزال عقوبة جزائية على صاحب العمل المخالف، إلى جانب إلزامه برد جواز السفر لتحقيق نوع من الردع العام في هذا الشأن.

مسالك خاطئة

ورغم المسالك الخاطئة لبعض أصحاب الأعمال، فإننا نرى ان قانون العمل الكويتي يتسم بالتوازن بين مصالح الطرفين إذ راعى الضمانات الأساسية لحقوق العمال في مواجهة أصحاب الأعمال، وان المشرع الكويتي لا يدخر جهدا في سبيل تحقيق الهدوء والاستقرار لسوق العمل. ولا ينال من هذا القانون سوء التطبيق سواء من جانب العمال أو أصحاب الأعمال على حد سواء.

ونرى كذلك ان إطلاق لفظ "نظام الكفيل" لا يحمل إساءة الى العامل فقط بل إلى رب العمل أيضا، ويضع الكويت في مرمى سهام منظمات العمل الدولية وحقوق الإنسان دون مبرر.

الحياة
AL HAYAT

أحياناً... عين على تجربة البحرين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 11 أغسطس 2009
http://ksa.daralhayat.com/internationalarticle/46177

عبدالعزيز السويد

لا بد من متابعة لهذه التجربة المهمة حيث بدأت دولة البحرين تنفيذ قرار إلغاء نظام الكفيل. الهدف المعلن تنظيم سوق العمل، وأهم بند فيه «أن يكون للعامل الأجنبي - من دون موافقة صاحب العمل - حق الانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر، وذلك من دون الإخلال بالحقوق المقررة لصاحب العمل بموجب أحكام القانون أو نصوص عقد العمل المبرم بين الطرفين».

وما زال القطاع الخاص في البحرين، ممثلاً بغرفة التجارة، غير موافق على هذا النظام، وتكمن أبرز نقاط الاختلاف في حقوق صاحب العمل، والمحافظة عليها، متى وكيف يتم السماح للعامل بالانتقال من دون إخلال بحقوق صاحب العمل، من أسرار الوظيفة إلى تكاليف أخرى.

والشروط المحددة للسماح بالانتقال غير واضحة التفاصيل، بحسب ما اطلعت عليه مما نشر في صحف بحرينية، ويبدو أن اللجان تنظر في كل حالة على حدة.

عدم وضوح حدود الحقوق والواجبات لطرفي العمل، وحمايتها، هو لب الإشكال الواقع فيه نظام الكفيل في دول الخليج، ما أسهم في تفشي تجارة التأشيرات، والاتكالية و «تعشيت» البعض على عمالة، وتسيب الأخيرة وبحثها عن المال بكل وسيلة. في جانب آخر أدى إيكال القضايا إلى لجان، كما هي الحال في السعودية، إلى تأخير البت في القضايا، مثلما أسهم في تضرر أحد طرفي العقد، ولا شك أن للنفوذ والعلاقات الشخصية دوراً في ذلك لكلا الطرفين.

والسؤال الذي يطرح في السعودية هل لدينا نظام كفيل حقيقي، أم أن النظام فولاذي في الظاهر خاوٍ في الداخل؟ مما يصلني، للجان البت في القضايا دور كبير في تراكم القضايا بسبب التأخير والإرجاء، والوقت له ثمن يدفعه أحد الطرفين، إما العامل أو صاحب العمل، حيث قد يتم إيقاف راتب الموظف والمماطلة في السماح له بالانتقال لكفيل آخر ليصبح مثل التائه، أو تضيع حقوق صاحب العمل من التأخير وإرجاء الجلسات.

وهنا نموذج حيث أرسل لي الأخ الكريم عبدالرحمن عثمان التويجري عن معاناته عامين مع فني فيليبيني حصل على خروج وعودة ليعود بعد عشرين يوماً ويعمل لدى آخر، ومنذ علم صاحب العمل وهو يطارد مكتب العمل وديوان المظالم من دون فائدة. يقول الرجل جئت بمواد النظام للموظف في مكتب العمل، فكان الرد «قرأتها قبل أن تلدك أمك»! المشكلة أن صاحب العمل أكبر سناً كما يقول! وهو ما يذكرني بلغز «القاضي تها»! كتب عبدالرحمن خطاباً لوزير العمل ونائبه فطلبت المعاملة ليجمدها مكتب العمل أربعة أشهر، وبحكم أننا على أبواب الشهر الكريم وبرامج وألغاز، لعل وكالة الشؤون العمالية في وزارة العمل تساعدنا في حل هذا اللغز... كيف قرأ الموظف النظام قبل أن يولد المراجع مع أن الأخير أكبر سناً؟